جامعة القدس–فلسطين

عمادة الدراسات العليا

مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل

ديمة نايف عمرو

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1444هـ / 2023م

جامعة القدس–فلسطين

عمادة الدراسات العليا

مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل

إعداد

ديمة نايف عمرو

إشراف : د. إياد لافي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة من معهد التنمية المستدامة/عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس–فلسطين

القدس – فلسطين

1444هـ / 2023م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا والمعلومات لاحتياجات سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل

اسم الطالبة: ديمة نايف عمرو

الرقم الجامعي: 21911463

المشرف: د. إياد لافي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2023/06/06 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. إياد لافي التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً: د. محسن عدس التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً: د. حكم حجة التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1444هـ – 2023م

الإهداء

إلى صاحب الروح الطاهرة الذي علمني الكثير في حياته ومماته، لعلك تفخر بي وأنت في عليين وليكن براً أقابلك به يوم القيامة .. الحبيب نايف عمرو "أبا عمرو" أبي الفاضل رحمه الله .

إلى التي لطالما كانت السبب في كل خطوة نجاح تكرم بها الله علينا ، إلى أكثر النساء قوةً وإيماناً وعطاءاً .. أمي العظيمة.

إلى رفقاء دربي وكتفي الذي لا يميل .. إخوتي (روان ، عمرو ، محمد، إيهاب وكنان).

إلى الأستاذ العظيم ذو الروح الطيبة الذي أتمنى أن تجلبه الصدفة لقراءة عملي المتواضع هذا .. الدكتور باسم الصاحب

وأخيراً .. إلى كل من كان له يدٌ في هذه الدرب .. بدايتها ونهايتها، إلى كل من كان معي فيها بمعروفٍ أو بمساعدةٍ أو بكلمة.. أحمد الله على قدرٍ كنتم فيه سنداً وخير عونٍ ... أعانني الله على حفظ معروفكم ورده إليكم أحسن ما استطعت ..

ديمة عمرو

إقرار

أقر أنا مقدمة هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد أخر.

التوقيع:

ديمة نايف عمرو

التاريخ: 2023/06/06 م

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة القدس ، هذه الجامعة العريقة التي لا تزال على إيمانٍ حقيقي بقدرات طلبتها ..

وإلى الأستاذ الكريم المشرف على هذه الرسالة والذي جاد بوقته وعلمه وصبره لإخراج هذا العمل بأفضل صورة .. الدكتور إياد عريقات.

وإلى زملائي الأفاضل الذين كانوا رفاق خير في هذه الطريق .

إلى فرع جامعة القدس في مدينة دورا الذي أتاح وصولنا للمعرفة والدرجة العلمية التي نطمح بمساعدة طاقم من الأكاديميين والمساعدين الذين كانوا بمثابة عائلة حقيقية.

وأخيراً .. أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل الأساتذة الذين قدموا لي ولزملائي العلم والمعرفة والثقافة دون أدنى تردد أو سؤال .. جعله الله في ميزان حسناتكم وجزاكم عنا خير جزاء ..

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين)

ديمة عمرو

مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا والمعلومات لاحتياجات سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل

إعداد: ديمة نايف عمرو

إشراف: د. إياد لافي

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا والمعلومات لاحتياجات سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جمع الطلبة المقبلين على التخرج في كليات تكنولوجيا المعلومات في جامعتي الخليل وبوليتكنك فلسطين، والبالغ عددهم (171) طالباً وطالبةً في العام (2023/2022م)، وأجريت الدراسة بطريقة المسح الشامل، واستخدمت الباحثة الاستبانة لجمع البيانات.

وأظهرت النتائج أن واقع مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر فئة الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022-2023م جاء بدرجة متوسطة، وجاءت مجالاتها على الترتيب: المستوى النوعي للخريجين، سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع، البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، البحث العلمي. وأن مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني كان متوسطاً. أن درجة المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل كانت كبيرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية لواقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغيرات: الجنس، الجامعة، التخصص. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية لواقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى المعدل التراكمي لصالح (جيد جداً) و(ممتاز).

كما توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، والجامعة لصالح جامعة بوليتكنك فلسطين، والمعدل التراكمي لصالح جيد جداً وممتاز. وعدم وجود فروق في متوسطات أفراد عينة الدراسة

حول مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي تعزى لمتغير التخصص.

وتوصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغيرات: الجنس، التخصص. ووجود فروق تعزى لمتغير الجامعة لصالح جامعة الخليل، ومتغير المعدل التراكمي لصالح مقبول وجيد.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أوصت الباحثة بالعديد من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: مخرجات التعليم العالي، كليات التكنولوجيا والمعلومات، سوق العمل، شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني.

The suitability of higher education outputs in the faculties of information technology to the needs of the labor market in the companies of the Palestinian technology sector in Hebron Governorate

Prepared by: Dima Nayef Amro

Supervised by: Dr. Iyad Lafi

Abstract

The study aimed to identify the extent to which the outputs of higher education in the faculties of technology and information are appropriate to the needs of the labor market in the Palestinian technology sector companies in Hebron Governorate. The researcher used the descriptive analytical approach, and the study population consisted of a collection of students who are about to graduate from the faculties of information technology at the Universities of Hebron and Palestine Polytechnic, and their number is (171) male and female students in the year (2022/2023), and the study was conducted using a comprehensive survey method, and the researcher used the questionnaire to collect data.

The results showed that the reality of the outputs of higher education in the information technology faculties in Hebron Governorate from the point of view of the category of students expected to graduate for the academic year 2022-2023 was medium, and its fields came in order: the qualitative level of graduates, the reputation of the educational institution in the community, training programs for community institutions, Research. And that the suitability of the outputs of higher education in the faculties of information technology to the needs of the labor market in the Palestinian technological sector was medium. The degree of obstacles facing students who are about to graduate from the faculties of information technology in Hebron governorate was great.

The study concluded that there were no statistically significant differences in the total degree of the reality of some higher education outputs in the colleges of technology in Hebron Governorate from the point of view of the students of Hebron University and Palestine Polytechnic University, due to the variables: gender, university, specialization. And the presence of statistically significant differences in the total degree of the reality of some higher education outputs in the colleges of technology in Hebron Governorate from the point of view of the students of Hebron University and Palestine Polytechnic University, due to the accumulative average in favor of (very good) and (excellent).

It also found that there were statistically significant differences in the averages of the study sample regarding the suitability of the higher education outputs to the needs of the labor market in the technological sector from the point of view of the students of Hebron and Palestine Polytechnic Universities, due to the gender variable in favor of males, and the university in favor of Palestine Polytechnic University, and the GPA in favor of very good and excellent. . And there are no differences in the averages of the study sample regarding the suitability of higher education outputs to the needs of the labor market in the technological sector due to the variable of specialization.

And it concluded that there were no statistically significant differences in the averages of the study sample regarding the obstacles facing students who are about to graduate from the faculties of information technology in Hebron Governorate from the point of view of the students of Hebron University and Palestine Polytechnic University, due to the variables: gender, specialization. There are differences due to the university variable in favor of Hebron University, and the accumulative average variable in favor of acceptable and good.

In light of the findings of the study, the researcher recommended several recommendations.

Keywords: Higher Education Outputs, Faculties of Technology and Information, Labor Market, Palestinian Technology Sector Companies.

الفصل الأول

1.1 مقدمة

إنه و بلا شك فيه أن منظومة التعليم تشكل واحدةً من أهم الركائز التي تقوم عليها أي دولة تسعى للتقدم في مختلف المجالات إن كانت اقتصاديةً أو اجتماعيةً أو ما إلى ذلك و أيضا تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة , فما قامت أمةٌ إلا وكان التعليم من الأعمدة الرئيسية التي قامت عليها، وأول ما يستحضره الباحث في ذهنه عند ذكر نطاق هذا الحديث ,هو التجربة اليابانية في بناء المؤسسات، حيث أن الحكومة استطاعت يداً بيد مع الشعب أن تقيم دولةً ذات شأنٍ عظيم من تحت أنقاض الحرب العالمية الثانية و ما أسفرت عنها من دمار هائل وذلك بالاستثمار الذي أولته بالعنصر البشري و مقدراته الفكرية و الاستثمار في التعليم كونه و بوجهة نظر الباحثة يعد أحد أهم القطاعات التي بمقدورها أن تؤول لازدهار المجتمع.

حظي قطاع التعليم باهتمام كبير و واسع من قبل الشعب الفلسطيني , فاعتبر الفلسطينيون التعليم أنه طريقٌ لا عوض عنه في سبيل تحقيق المقاومة الشعبية للاحتلال و ما آل إلا ليكون طريقا يعزز به صموده و يؤكد على ثباته في هذه الأرض , فنرى الكثير من أبناء شعبنا الفلسطيني من حاملي الشهادات في مختلف المجالات أصبحوا قادةً و أصبحوا شخصياتٍ مؤثرة في مجالهم العلمي و ممثلين للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، الأمر الذي أدى و بلا شك لنشر صورة مشرفة عن الشعب الفلسطيني و قدراته العلمية و المكانة المرموقة التي يحظى بها التعليم في نفوس المواطنين . على كل الأحوال، فإنه وكما هو الحال في مختلف القطاعات الأخرى، لقي التعليم نصيبه من التحديات والفجوات

التي مازالت حتى اليوم تؤثر عالميا على شتى مجالات التنمية المستدامة، و لا سيما الاقتصادي و الاجتماعي منها، و لا يسعنا إلا أن نأتي على ذكر أحد أهم تحديات القرن التي أصبحت ظاهرة مهمة و رئيسية ومؤشراً اجتماعياً يكاد أن يكون عبئاً لم يعد يحتمل ألا وهو تحدي البطالة وأخص بهذا البحث بطالة خريجي التعليم العالي.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن ما شهدته الآونة الأخيرة من نقلة نوعية في عالم تكنولوجيا المعلومات و أيضاً ما يواجهه الفلسطينيون من تحولات في اتجاهات الطلاب الأكاديمية في هذا المجال خصيصاً , بالإضافة إلى التغير الكبير في توجهات سوق العمل نحو استخدام التكنولوجيا و البرمجيات بشكل خاص , أدى لأن يعاني الكثير من الشباب الخريجين من البطالة بشتى أنواعها هذا لأن الاهتمام بهذا القطاع ما زال في طور التنمية , و التغير الذي شهدته فلسطين في هذا المسار أدى لتشكل عقلية جديدة لدى الشارع الفلسطيني تحث على تحويل توجهات أبناءه إلى عالم التكنولوجيا الذي بات التعامل معه ضرورة كأحد مطالب التطور التي لا مهرب منها.

الأمر الذي يوجب على الجامعات اتخاذ إجراءات وسياسات خاصة من أجله تماشياً مع سوق العمل وتوجهات المجتمع المحلي، مما يثير الكثير من التساؤلات حول ملائمة مخرجات التعليم العالي في فلسطين لاحتياجات سوق العمل وخاصة في القطاع التكنولوجي؟ وما واقع هذا القطاع في فلسطين؟ وما أسباب تشكل الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل خاصة في القطاع التكنولوجي؟، وما هي المقترحات التي قد تساعد على تقليص الفجوة ما بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني؟

و عليه فإن السؤال الرئيسي الأول هو : ما مدى موائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل لاحتياجات سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل؟

و ينبثق عن السؤال الرئيسي السابق ، الأسئلة الفرعية التالية :

السؤال الفرعي الأول : ما واقع مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر فئة الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022_2023م ؟

السؤال الفرعي الثاني: ما هي أهم المعيقات التي تواجه الطلبة أفراد العينة في الفترة التدريبية ؟

السؤال الفرعي الثالث : ما أهم المقترحات التي قد تساعد في سد الفجوة ما بين مخرجات التعليم العالي وبين سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني من وجهة نظر الباحثة؟

وينبثق عن الأسئلة السابقة ، الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائي ($\alpha \leq 0.05$) بين مخرجات التعليم العالي وبين احتياجات سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني تعزى للمتغيرات التالية : (الجنس، الجامعة، التخصص، المعدل التراكمي)؟

الفرضية الثانية : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدى استجابة افراد العينة حول المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل ؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

أ. واقع مخرجات مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في بعض التخصصات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي والتي توفرها كليات التكنولوجيا والمعلومات في محافظة الخليل.

ب. واقع القطاع التكنولوجي في فلسطين.

1. تسعى الباحثة من خلال الوصف والتحليل لإيجاد مدى الموائمة بين مخرجات التعليم العالي بين صفوف خريجي بعض التخصصات ذات العلاقة في كليات التكنولوجيا والمعلومات وبين سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني .
2. تسعى الباحثة من خلال الاستبيان الذي تم اعداده وتوجيهه لفئة الطلاب المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات إلى إيجاد مواطن تركيز هذه الفجوة ومن ثم التوصل لأسباب نشوئها، وتسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة لإيجاد مقترحات لسد هذه الثغرة.

3. تسعى الباحثة من خلال الوصف والتحليل لإيجاد مدى الموائمة بين مخرجات التعليم العالي بين صفوف خريجي بعض التخصصات ذات العلاقة في كليات التكنولوجيا والمعلومات وبين سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني .
4. تسعى الباحثة من خلال الاستبيان الذي تم اعداده وتوجيهه لفئة الطلاب المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات إلى إيجاد مواطن تركيز هذه الفجوة ومن ثم التوصل لأسباب نشوئها، وتسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة لإيجاد مقترحات لسد هذه الثغرة.

4.1 أهمية الدراسة

ترى الباحثة أن هذه الدراسة مهمة لأنه :

1. يسلط الضوء على جودة المخرجات التعليمية لدى التعليم العالي في فلسطين كأحد الركائز التنموية فيها والتي من شأنها أن ترفع قيمة التعليم الفلسطيني.
2. ترى الباحثة أن هذه الدراسة من شأنها خلق مساحة فهم لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني .
3. قد تساعد هذه الدراسة في تحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في شركات القطاع التكنولوجي ويتخصص في إيجاد مواقع تركيزها ومن خلال ذلك يحدد الأسباب الرئيسية لنشوء هذه الفجوة.
4. قد تثري هذه الدراسة الطلاب والأساتذة القائمين على وضع المساقات في هذه التخصصات بمعلومات حول الإمكانات والمهارات الواجب على الخريج امتلاكها لكي يعزز من فرص توظيفه في القطاع التكنولوجي.
5. قد تزود هذه الدراسة الطلاب المقبلين على هذه التخصصات بمعلومات عن طبيعة سوق العمل ومن خلاله من شأنها وضعهم في إطار الوضع الراهن في هذا القطاع وتخصصاته وذلك من وحي تجربة من سبقهم من الطلبة في التجربة الواقعية للتدريبات المطروحة في هذه الشركات من قبل الجامعة.

5.1 مبررات الدراسة

ترى الباحثة أن هذه الدراسة قد تشكل بحثاً في مشكلة واقعية تواجه الخريجين من اغلب التخصصات الجامعية، ألا وهي الاصطدام بواقع ضعف ملائمة ما تم دراسته سابقاً مع واقع سوق العمل مما أدى إلى تراجع التوظيف ومن خلال ملاحظة الباحثة الشخصية في واقع هذه المشكلة فإن الكثير من الخريجين يضطرون لتحويل مسار عملهم والابتعاد عن سوق العمل المتناسب مع الشهادة الجامعية التي يحملونها وعليه قررت الباحثة من ملاحظة المشكلة الواقعية وتباعاً لتجربة شخصية شهدتها الباحثة في ضعف ملائمة المساقات التي يتم دراستها مع سوق العمل في القطاعات المختلفة، وعليه وبعد النقاش والبحث بالدراسات التي تناولت الحديث عن هذه الفجوة ومسبباتها ومقترحات لسد هذه الثغرة ارتأت الباحثة أن أغلب التخصصات لجامعية تتعرض لهذا العائق، فنرى في دراسة (التميمي,2014) أنه اختص بدراسة الفجوة ذاتها ولكن في تخصص المحاسبة وجاءت النتائج من وجهة نظر الموظفين حديثي التخرج منخفضة، وكذلك في دراسة (الصوالحي، 2019) والتي اختصت بكليات الهندسة والتي كان نتاجها أن هناك ضعف اهتمام من الجامعات في بعض المخرجات التعليمية وخرجت دراسة الصوالحي بالكثير من التوصيات التي من شأنها سد هذه الثغرة.

بعد أن شهد العالم النقلة النوعية و المرحلة الجديدة كلياً من استخدام التكنولوجيا في عام 2020 تباعاً لما شهده العالم في أزمة وباء فايروس كورونا و انتقال العالم للاستخدام التكنولوجي وخاصة الجامعات؛ اقترحت الباحثة أن يكون حقل الدراسة معنياً بالتخصصات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي، كأحد أهم القطاعات التي يجب أن يتم السعي في تطويرها محليا و دوليا، وبالنظر للمجتمعات الدولية فإن المجتمع الفلسطيني يعد متأخرا إلى حدٍ ما في توظيف التكنولوجيا بالشكل المطلوب و الواجب تطبيقه واستخدامها الفعلي وبالنظر إلى نسب البطالة في هذا القطاع بالتحديد والذي يعد من أجدر القطاعات

التي وجب النظر في تفعيل أدائها و عملها لكونه في صلب التطوير المستمر وكون المجتمعات الدولية تتجه نحو استخدام رقمي تام لشتى مناحي الحياة بما فيها المجتمع الفلسطيني، فعلى سبيل المثال نحن في منحى مختلف يتحدث عن الحكومة الالكترونية وعن تحويل الدراسة كليا لتكون عن بعد والكثير من الاختلافات في تفعيل أداء استخدام التكنولوجيا في المجتمع المحلي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

تمهيد:

على ضوء الوضع الحالي و ما يشهده العالم من توسع وتوغل في استخدام تكنولوجيا المعلومات، ولتقمص العالم الرقمي لأشكال الحياة الإنسانية المختلفة، أصبح اللحاق بهذه العجلة واجباً انسانياً ووطنيا تجاه المجتمع ككل . وما عُرف بالماضي على أنه تعليمٌ يكاد أن يكون موجه لمجتمعات دول العالم الأول فقط، أصبح تعليماً ذو قيمة حقيقة في الأوساط الفلسطينية على وجه الخصوص، وذلك لأهميته وأثره البالغ في تحقيق الاستقلال وتحقيق مطالب عملية التنمية على شتى اختلافات توجهاتها . حيث أنه لم يعد بمقدور المجتمع العربي عامةً والفلسطيني خاصةً تكبيل محرك قطاع التكنولوجيا ذو الطاقة الهائلة وذات المقدرة الحقيقة على إحداث التغيير المنشود . والذي ينظر في أداء الشارع الفلسطيني كمجتمع، لا بد أن يلحظ حجم اهتمامه بالعلم كونه أحد اهم منارات وركائز الاستقلال الوطني، وينظر عليه بين الأوساط العربية الفلسطينية على أنه بصيص أملٍ لا حجاب عليه، فمن هذا المنطلق شرعت الجامعات الفلسطينية في فلسطين على تشكيل وحدات وكليات ومراكز من شأنها الاستثمار في الشباب الفلسطيني في إحداث فارقٍ حقيقي في عملية تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات، هذه المؤسسات التي تسعى لتعزيز الواقع التكنولوجي الفلسطيني من خلال الاستثمار بمواهب وقدرات أبناءه وخاصةً الجيل الحالي على التعامل مع مخرجات العصر التكنولوجي والعالم الرقمي كونه عاصر وشهد هذه النقلة وكان أحد الأطراف الفاعلة في انتاجها وتلقيها.

رغم هذه المحاولات المتتالية من مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، ألا أنها لا يمكن اعتبارها محاولاتٌ ثمارها دائمة، وذلك يعود لعدة أسباب أولها أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوهات في هيكلية الإدارة العامة والتي كان أحد أسبابها الهيمنة الاستعمارية في المنطقة حيث أن هذه السيطرة أصبحت ممتدة لتشمل قطاع التكنولوجيا بشكل خاص، ومثلما جاء في بحث علي عبد الوهاب فإن إعاقة عملية التطور طالت أيضاً استفادة القطاع التكنولوجي الفلسطيني من ما أوتيت المجتمع الدولي من تقنيات ومقدرات تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في حين أن العالم يتجه نحو ما بعد الرقمنة (Post-Digital Era) (عبد الوهاب،2020) هذا بالإضافة لمعرقلاتٍ أخرى منها توجهات الطلاب الكبيرة نحو الدراسة في قطاعات مختلفة غير تخصصات القطاع التكنولوجي وهذا الأمر الذي يمكن أن ننسبه إلى أن ثقافة هذا النوع من التخصصات لا يزال جديدا نسبياً مقارنةً مع التخصصات العلمية والأدبية الأخرى.

ولكن ماذا عن أولئك الذين آمنوا بقوة العصر والتقنيات المتجددة ومستقبلها ؟ . تشير احصائيات المركز إلى أن نسب البطالة بين الشباب المتعلم الفلسطيني تساوي 54% في عام 2020 م ويتوزع لنسبة 35% في الضفة الغربية و78% في قطاع غزة، والجدير بالذكر أن هذه النسب ارتفعت مقارنة بالعام 2019 حيث كانت النسبة 53% (المركز الإحصائي الفلسطيني، 2020) هذه النسب المأساوية طالت الكثير من الخريجين ذوي التخصصات المختلفة والساعيين للانضمام إلى القطاعات المختلفة ولا شك أن خريجي التخصصات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي كان له نصيب وفير في معدلات البطالة حيث تشير احصائيات المركز إلى أن نسبة البطالة بين حاملي شهادات الدبلوم والبكالوريوس في تخصصات كليات تكنولوجيا المعلومات هي 58.9% متوزعةً بنسبة 42.4% في الضفة الغربية ونسبة 83.7% في قطاع غزة لمن هم من الفئة العمرية 20عاماًحتى 29عاماً .

وفقاً لكلمة رئيس الوزراء الفلسطيني (الدكتور محمد اشتيه) في احتفال فعاليات أسبوع فلسطين التكنولوجي "إكسبوتك 2021" في الدورة رقم سبعة عشر والذي كان بعنوان "التحول الرقمي" في فلسطين ؛ فإنه أوضح بقوله أن في فلسطين ما يقارب 700 شركة تعنى بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مشيرا أن 80 منها فقط تختص في حقل تكنولوجيا المعلومات، هذا وقد أوضح أن إسهام هذه الشركات في الناتج المحلي الإجمالي لا يتعدى 300 مليون دولار أي ما يساوي 3% فقط، هذا وإن أردنا حساب الشركات التي تعمل في حقل الاتصالات , يصبح المجموع 700 مليون دولار، وبهذا نستنتج أن هناك أفقاً واضحاُ أمام شعبنا في الاستثمار بهذا القطاع . ثم تابع قائلاً : "يتخرج من الجامعات الفلسطينية 2300 شاب وشابة في تخصص تكنولوجيا المعلومات سنويا وهذا غير كاف، حيث قمنا مؤخرا بإلغاء 222 تخصصًا وأدخلنا 71 تخصصًا جديد جميعها لها علاقة بالتكنولوجيا والاتصالات والقطاعات ذات العلاقة" (وكالة وفا،2021). من خلال هذه التصريحات قد يرى الباحث والقارئ حجم الحاجة لتعزيز جسور التواصل بين مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وبين القطاعين الخاص والعام الذي من شأنهما تعزيز عملية تطوير وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، فالشراكة بين القطاعات الإدارية المختلفة أمرٌ له آثار كبيرة على جميع الأطراف المعنية . والفجوات الكبيرة بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاع التعليمي وسوق العمل تعد مسألةً ذات أهمية بالغة كونها تشكل آثار واضحة وتُشاهد في الواقع المجتمعي الفلسطيني، وبالعودة إلى فرق الأرقام بين حجم بطالة تخصصات كليات تكنولوجيا المعلومات وبين عدد شركات هذا القطاع يضعنا الأمر في حالة من التساؤل عن كفاءة وفعالية أداء الخريجين والكليات وسوق العمل في هذا القطاع وبدوره يضع أيضا علامة استفهام حول مسببات هذه الفجوة وسبل تقليل حجمها وأثرها وعلى ناحية ثالثة بين الحاجة الماسة، لتوفير جيل متمكن ذو مهاراتٍ قادرة على أخذ منحنى التطور التكنولوجي في فلسطين إلى أبعادٍ قادرة على التنافس في الصفوف الأولى إقليمياً وعالمياً؛ وخاصة أن وزارة التعليم العالي الفلسطيني تسعى

جاهدةً لسد الثغرات الناجمة ما بينها وبين سوق العمل الفلسطيني لإحلال تنميةٍ مستدامة ذات أثر حقيقي ونتائج ذات مرجوع وطني مثمر.

1.2 المبحث الأول: التعليم العالي

1.1.2. نبذة عن تاريخ التعليم العالي في النطاقين الدولي والعربي:

يعود المؤرخون والباحثون في تاريخ التعليم إلى أن التعليم العالي عرف أولاً في حضارة مصر القديمة وحضاراتٍ أخرى كاليونانية والرومانية . وفي الغرب فإن أول جامعة رسمية هي جامعة بولونيا في إيطاليا والتي أنشأت في أواخر القرن الثاني عشر، أما في الشرق الإسلامي فما هو وراد أن جامع الأزهر هو أول وأقدم جامعة إسلامية، هذا ومع العلم بأنه لم يطلق عليه مسمى جامعة إلا عندما أعيد تشكيل منظومته وهيكليتها ليتناسب مع المنظومة التعليمية عام 1961م (العيسى، 2020).

ويمكننا القول بأنه حتى مطلع القرن الخامس عشر، شهدت الجامعات انتشارا ملحوظاً في أوروبا، فإلى جانب جامعات إيطاليا، ظهرت جامعة قرطبة في إسبانيا والسوربون في فرنسا وأيضاً جامعة مونبلييه والمختصة بتعليم الثقافة العربية بأيادي عربية بحتة حتى نهاية القرن الثالث عشر، وعداها الكثير من الجامعات الأوروبية التي لا تزال قائمة وذات سيط رفيع المستوى حتى يومنا هذا كجامعة أكسفورد وكامبردج في انجلترا وجامعة ادنبره في اسكتلندا.

ولاحقاً أي بعد تواتر الحضارات والثقافات على العالم العربي، تم بناء الكليات المذهبية التابعة للطائفة المسيحية في لبنان وتحديداً في بيروت والتي عرفت آنذاك بالكلية السريانية والبروتستانتية والمتعارف عليها حالياً باسم الجامعة الأمريكية . ثم تبعها انشاء جامعة الآباء اليسوعيين أو جامعة الحبر الأعظم كما هو متعارف عليه وكانت مختصة بدراسات الطب والدراسات اللاهوتية ومتعارفٌ عليها حالياً باسم جامعة " سان جوزيف" وتبنت تخصصات جديدة كالهندسة والقانون . ووفقاً للتاريخ فإن الجامعات في

العصور الوسطى كانت تعزز من جهوزية المنتسبين إليها لجعلهم يتناسبون مع شتى المهن منها القانون واللاهوت والتعليم والطب، وكانت تعتمد في مبدأها على التنظيم الرباعي الذي يشتمل على المذاهب التعليمية الأربعة المذكورة سابقاً والتي تم اعتماد تقسيمتها الجامعية لفترات طويلة ويذكر أن لأفكار أرسطو سيطرة كبيرة على المناهج الجامعية من الفلسفة والأدب وعلوم الماورائيات أي الميتافيزيقا ويذكر أن مدة الدراسة كانت تتراوح من 4_7 سنوات وعليها يمنح الطالب درجة الماجستير (لبنى وآخرون، 2011).

رغم أن جامعة الأزهر هي أحد أعرق وأقدم الجامعات العربية، إلى أن التعليم العالي في العالم العربي يعود وحسب المؤرخين إلى الجامعات الاستعمارية وبعثات الدول الأوروبية والولايات المتحدة وارسالياتها، وفي بداية التسعينات كان التعليم العالي أمراً يدل على مستوى رفاهية مرتفع، وحتى أن الجامعات كانت تنتشر فقط في المدن الكبرى وأبناء الطبقة العليا فقط هم من ينتسبون إليه (Mazawi, 2005).

وهذا الأمر ينظر إليه بكثيرٍ من الأسى حيث أنه وكما أسلفنا سابقاً فإن التعليم العالي في الجامعات الأوروبية على وجه الخصوص لجأ لتدريس طلابه ما أنتجته الحضارة العربية من علوم مختلفة كالرياضيات والطب وغيرها . على أي حال؛ فلقد نما التعليم بالمنطقة العربية بشكل ملحوظ وشهدت هذه الدول إنشاء الكثير من الجامعات العربية في أقطار الوطن المختلفة، ويبدو أن المؤرخين ينسبون هذا الانفتاح الحضاري وكم التطور والحداثة العلمية الذي حصل في المنطقة لمصطلح " العولمة " وما نتج عنها من آثار على "ايجابية" في بعض النواحي، وأصبحت عجلة التقدم التعليمي سريعةً في المنطقة، وأخذ التعليم منحى اجتماعيا آخر ؛ فبعد أن كان يقتصر على طبقة معينة من الشعب أصبح متاحاً للجميع، ليس هذا فحسب بل بدأ بتفعيل دور المساواة بين الجنسين من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية

في حق الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي العربية . ولكن رغم هذا كله فإننا وفي عامنا الحالي حتى نرى تأخراً ملحوظاً في تقييمات الجامعات العربية وتصنيفاتها دولياً.

وحتى منتصف القرن العشرين وجدت عشر جامعات متوزعة في البلدان العربية بما في ذلك الجامعة التي تم ذكرها مسبقاً كأحد جامعات بيروت، والتي عرفت قديما باسم الكلية البروتستانتية والتي أصبح اسمها حالياً الجامعة الأمريكية في بيروت هذا بالإضافة إلى جامعة القديس يوسف في بيروت كذلك، أما في مصر فلقد تشكلت جامعة القاهرة (الجامعة المصرية)، وفي بلاد الشام أيضا وتحديداً في سوريا وجدت الجامعة السورية (جامعة دمشق قديماً) وأما في بلاد المغرب العربي فانتشرت أيضا بعض الجامعات مثل الجامعة الجزائرية في الجزائر، وبعدها أخذت الجامعات العربية بالتضاعف والانتشار الكبير خاصةً بعد الشروع بالانحلال الاستعماري عن المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية؛ وأخذت الجامعات تأخذ الطابع الحكومي بعد ما كانت مؤسسات خاصة ومؤسسات تابعة للأنظمة الأجنبية، وفي خضام هذه الهيكلة الجديدة، بدأ تشكيل سلمٍ واضح ومتسلسل بين التخصصات الجامعية والأكاديمية، والتي يقبل من خلالها الطالب حسب تحصيله الأكاديمي في المراحل المدرسية، فالطلاب ذوي الدرجات المرتفعة يلتحقون بالتخصصات العلمية، بينما ذوي العلامات المنخفضة يلتحقون بالتخصصات الأدبية والدينية والعلوم الإجتماعية والإنسانية، كتصنيفٍ لقدرات لهؤلاء الطلاب (Mazawi, 2005).

وكما لاحظنا في الفقرة السابقة فإن التصنيفات القديمة التي كان يخضع لها الطلاب ليست حيوية ولا مواكبةً لمتطلبات العصر ونتائج حداثته، وباتت اليوم مسألة قابلة للتجديد وإعادة النظر فيها أصبح مطلباً ضروري التنفيذ، والإصلاح لم يكن وليد العقد الماضي فحسب بل إن التحديثات بدأ في الثمانينيات، وتستمر النقاشات والتوجهات الإصلاحية المختلفة بين الأطراف المعينة (القطاع العام، والقطاع الخاص،

والطلاب وحتى الشعب عامةً) مع حفظ الخصوصية لكل مجتمعٍ من مجتمعات الدول العربية على حدا (Cassidy, 2021).

ولكن بالنظر إلى نسب البطالة المرتفعة في مؤشرات الدول العربية للبطالة، يشكك القارئ والباحث في نجاح هذه التوجهات والحركات الإصلاحية في النظام التعليمي العربي الذي يعتمد في أغلبه على التلقين بالتغاضي عن أهمية الابتكار والإبداع وتعزيز قدرات الطلاب لإدماجهم في سوق العمل بشتى قطاعاته، والباحث في تصنيفات الجامعات العربية الحالية وحجم مشاركتها في البحث العلمي الدولي يدرك أن التأخر الذي تتسم به الجامعات العربية يدل على حجم الفجوة بين نتائج هذا التعليم والمنافسة العالمية في الأبحاث العلمية من جهة وبين احتياجات سوق العمل من جهة اخرى الأمر الذي ينعكس على الاقتصاد العربي بشكل عام.

معين إلى دلالاتٍ ذات طابعٍ عالمي . وعليه فلقد تعددت النظريات والأفكار والآراء حول العولمة وبلا شك استمرت جدلية آثارها الإيجابية والسلبية حتى يومنا هذا . ولكن مهما تعددت التعريفات والمصطلحات فإن العولمة تختصر في اتجاهين، الأول هو: انكماش العالم وتحويله لقرية صغيرة، والاتجاه الآخر هو أن ازدياد آفاق الوعي بالعالم ومستجداته (العريني،2009).

هناك تعريف لهذا المصطلح لدى "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD"، وهو معتمد أيضا من قبل الأمم المتحدة (UN) يقول التعريف ما يلي: "العولمة مصطلح يستخدم لوصف معطيات تحقق نشاطا دوليا متزايدا، وتشمل هذه المعطيات: أسواقا للبضائع والخدمات، وأساليب للعمل والإنتاج، وأنظمة مالية، ونشاطات منافسة، وشركات، وتقنيات، وصناعات مختلفة." (البكري،2018)وتنظر الدكتورة العريني للعولمة على أنها مجموعة من العلاقات والمؤسسات الدولية التي نجم نشوئها عن اتفاقيات وتحالفات ما بعد الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأحد أبعاد العولمة

المتعارف عليها اتباع المؤسسات للمعايير الدولية التي تنص عليها المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة الدولية . وإنه لمن الممكن النظر إليها على أنها ظاهرة ومنحى تتداخل فيه العلوم الحياتية المختلفة كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، وعليه يصبح انتماء الفرد عالمياً ويأخذ طابع الولاء للعنصر البشري وحياته دون فوارق، وعلى أثره قد نشأت الكثير من الشركات والمنظمات ذات الطابع متعدد الجنسيات (قابل، 2004).

كما ذكرنا سابقاً فإن العولمة كانت أحد أهم مسببات الانفتاح والنقلة العلمية النوعية التي تسببت بوجود التعليم العالي ونادت بدعمه وتعزيز خطوط العمل فيه، ولما كان للانفتاح المشهود من تزايد في الترابط والتفاعل الدولي ؛ أصبح التعليم عملية إنشاءٍ لجيل من المتعلمين والمواطنين القادرين على نقل بلادهم إلى سوق المنافسة الدولية في شتى القطاعات والمجالات، وفي التعليم العالي نلاحظ أن العولمة تصف نشاطا متزايدا لمؤسساته ومخرجات هذه العملية في المناطق التي تطالها هذه الموجة ويشمل ذلك حركة ذوي العلاقة بمؤسسات التعليم العالي ورأس المال الخاص بها؛ والتفاعل مع ما يماثلها من مؤسسات أخرى تتعاون معها، فلقد امتدت العولمة وتجلت في عملية التعليم العالي في اتجاهات ومجالات شتى، وأصبح المتعلمون العرب يسعون للحصول على الدرجات العلمية من الخارج، وأخذت أعداد أولئك الطلاب المنتسبين للدول الأجنبية من العرب بالازدياد خاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية .(Hoffa, and others)، هذا بالإضافة إلى أن احد نتائج العولمة على التعليم العالي كان ازدياد فروع الجامعات الأجنبية في المنطقة العربية، وعليه فإن عولمة التعليم أجبرت المنظومة العلمية العربية بشكل عام في هيكليتها استراتيجياتها أن تضع معاييراً لتلبية احتياجات التعليم العالي العالمية.

إن الإصلاح في النظام التعليمي أصبح مطلباً لا مهرب منه تبعاً لنتائج العولمة التي توغلت في المنطقة العربية، وخاصةً في نظام التعليم العالي على اعتباره المرحلة التي تؤدي إلى سوق العمل . خاصةً في

ظل انتشار الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات وأيضاً التطور التكنولوجي الهائل في العالم، وبناءاً على هذا فلقد شغل خلق استراتيجيات جديدة توائم حجم العولمة المستحدث مع الوضع الراهن في الدول النامية مكاناً كبيراً في حياة المهنيين والأكاديميين العرب، وذلك تماشياً مع تحقيق التنمية والتطوير في قطاع التعليم الجامعي . فإن إعادة صياغة السياسات الجامعية تأتي ضمن متطلبات مشهد العصر وضمان احتياجاته من قبل الملتحقين بالجامعات العربية، والعولمة تشكل بحجمها هذا ضغطاً كبيراً على المؤسسات التعليمية لتشكيل برامج وتخصصات جديدة تتناسب بمضمونها مع العولمة الناتجة . والمطلع على الانفتاح الهائل في تحصيل المعلومة والاتصال في العالم الناجم عن التكنولوجيا والعولمة يدرك بأن العملية في التعليم العالي أصبحت كدراسةٍ في مكتبةٍ صغيرة، فأصبح لدينا اليوم الكثير من الأدوات التي لم تعرف سابقاً والتي تجعل عملية التعليم العالي ضمن نظامٍ مرن يستطيع من خلاله الطالب الاستفادة من الخبرات العالمية دون الحاجة لمغادرة المنزل حتى، وفي خضام هذا كله، فإن دور المنظومة التعليمية حتماً سيتوسع بل سيتغير جذرياً.

5.1.2. التعليم العالي في فلسطين:

فيما يتعلق بفلسطين ، فبالعودة إلى التاريخ التعليمي فيها لا بد أن نذكر بداياته تحت ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أنها قد تبلورت عقب اتفاقية أوسلو، والتي تم عقدها عام 1993 بين " إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان من أوائل أعمالها المقام بها هو استلام مسؤولية العملية التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث ويذكر أن السلطة الوطنية الفلسطينية وجدت أن وزارة التربية والتعليم هي محض بنية مدمرة وغير قادرة على القيام بالدور الفعال المخول إليها كوزارة ؛ ويعزى ذلك إلى أن الاحتلال لم يعنَ بالتعليم وبالجهات المسؤولة عن تحقيق هذا الدور ؛ وعليه فقد قامت الوزارة بتعزيز

جهودها على كافة الأصعدة الواجب التحقق منها وأخذها بعين الاعتبار، كبناء المدارس والمرافق التعليمية الجديدة، وترميم القديم منها، وتوظيف الكوادر التدريسية، وتعيين المدرسين، وايجاد مناهج مطورة أكثر وأيضا افتتاح المديريات التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الجديدة، والاهتمام بالتقنيات والأساليب المستخدمة في تحقيق هذا المطلب (وكالة وفا للأنباء، 2018)

أما بالنسبة لما يتعلق بنظام التعليم العالي ؛ فقد حظي باهتمام كبير من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ؛ حيث أنه تم إنشاء جامعات جديدة في ظل السلطة، هذا بالإضافة إلى افتتاح كليات جديدة وبتخصصات جديدة ، وبعض الكليات تحولت إلى جامعات، على سبيل المثال : جامعة فلسطين التقنية، وجامعة الأقصى؛ وأيضا تم افتتاح فروع متعددة لجامعة القدس المفتوحة مختلف أنحاء الوطن .هذا بالإضافة إلى الاهتمام الذي أولته السلطة الوطنية للتعليم المهني؛ حيث تم تخصيص العديد من الكليات بمهنٍ مختلفة– ؛ ومثالا على هذا أحد الكليات التابعة لجامعة النجاح الوطنية في نابلس وهي كلية هشام حجاوي، هذا بالإضافة لإنشاء وحدة الإقراض والتي من شأنها تخفيف عبء الأقساط الدراسية على الطلاب، ذلك بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية، ويجدر بالذكر إنشاء "الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في التعليم العالي" عام 2002 كأحد الهيئات الحكومية شبه المستقلة، والتي تقوم بعملها مع الجامعات الفلسطينية على ضمان وتحسين الجودة النوعية للتعليم العالي من خلال عدة أمور مثل : تحسين وضمان تنفيذ المعايير المعتمدة في الترخيص والاعتماد والتقييم والتي وبلا شك من شأنها أن تخدم الوضع التعليمي والمكانة التعليمية لفلسطين بين الصفوف العالمية.(وكالة وفا للأنباء نقلا عن وزارة التعليم و البحث العلمي ,2018).

الأمر المميز في مؤسسات التعليم الفلسطينية عن باقي الدول هوما يعرف "بالجامعة العامة" أي ليست جامعةً حكومية ولا خاصةً ؛ ذلك لأنها لا تهدف إلى تحقيق الربح، موازاةً مع ذلك فإنها تتمتع باستقلالية

في الإدارة والتعيين وكذلك في التوظيف وهذا بالإضافة لكونها من يتحمل عبء الرواتب والمصاريف التشغيلية الأخرى. وهذه السمة هي التي ينفرد بها المجتمع الفلسطيني في معظم جامعاته كون أن نشوئها كان في واقع وجود الاحتلال الإسرائيلي.(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ,2018)

إن هذا الأمر خلق نوعاً من المنافسة ما بين الجامعات الفلسطينية، ولتوطئة الحدة التنافسية بين هذا الوسط ؛ أقيمت في بداية التسعينيات من القرن الماضي تكوين ما يمسي "بالكادر موحد" من خلال مجلس التعليم العالي والذي اعتبر المسؤول آنذاك عن الإشراف على حقل التعليم العالي؛ حيث اعتمد توحيد سلم الرواتب وغيره من تقديم العلاوات والإجازات وتعويض نهايات الخدمة.

1.5.1.2. تحديات نظام التعليم العالي في فلسطين:

لقد أبدى نظام التعليم العالي الفلسطيني كل معالم الصمود أمام التحديات التي واجهت منظومته كاملة، ولكن رغم هذ فما زال الشعب الفلسطيني بمقدراته التعليمية يعاني من الكثير من الأزمات التي تخل به وتحول دون اعتباره من أوائل أنظمة التعليم العالي الدوالي . وهناك عدة مشاكل يعاني منها نظام التعليم العالي الفلسطيني وعلى رأس هذه التحديات هي الأزمات المالية التي تعاني منها هذا القطاع في فلسطين وهذا التحدي يشكل أزمة حقيقية في القطاع فالوضع الاقتصادي الراهن وأيضا التكاليف العالية للدراسة هو الأمر الذي يقلق المواطنين، وهناك تحديات أخرى مثل الجودة التعليمية التي يتمتع بها هذا القطاع وجودة البحث العلمي التي يقترن بها قطاع التعليم العالي الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى تحديات التمويل والإشراف التربوي والكثير غيرها (الصوالحي، 2019).

و هناك تحديات تواجه النظام التعليمي الفلسطيني بشكل خاص وفقا لما جاء ذكره في رسالة (الصوالحي، 2019) نقلا عن (الدلو، 2016)، وهذه الجوانب هي التي تتعلق بمخرجات العملية التعليمية في نظام التعليم العالي الفلسطيني وجاءت على النحو التالي:

1. جانب الكفاءة الداخلية : وتتمثل في قدرة مؤسسات التعليم العالي على إعداد العدد الأكبر من المخرجات والتي تتلاءم مع مدخلات العملية التعليمية مع مراعاة الجودة النوعية للمخرجات وألا ينقص منها شيء .

2. جانب الكفاءة الخارجية : والتي تتمثل في جانب تمكين الخريجين واكسابهم مهارات قد تساعدهم في موائمة مخرجات التعليم العالي مع احتياج سوق العمل .

3. تطوير وتحسن القدرات ذات العلاقة بالجهات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي : وتتركز في وجود ضعف في القدرات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي والتي من شانها رسم خطط استراتيجية قادرة على مواجهة العقبات في طريق التعليم العالي الفلسطيني .

هذا بالإضافة لتحدي ضعف التمويل الناتج عن قلة التنسيق وغياب جسور التفاهم إلى حد ما بين القطاع الحكومي وقطاع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، حيث أن الوزارة لا تملك التحكم بمقدرات مالية من شأنها رفع مستوى أداء الطلاب والجامعات الفلسطينية، (الصوالحي, 2019) نقلا عن (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005).

أضيف أنه لا يمكن التغاضي عن مشكلة التمويل الخاص بالجامعات المتنامي إلى حد ما، وخاصة مع ازدياد التعداد السكاني في فلسطين، إضافة إلى أن أعداد الطلاب الفلسطينيين تزداد على سنة تلو

الأخرى وازدياد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي يجب في الواقع أن يتناسب مع امكانيات هذه المؤسسات بالإضافة إلى حجم استيعاب السوق لهؤلاء الخريجين المحتملين.

وبمناسبة الحديث عن حجم استيعاب السوق لأعداد الخريجين المحتملين فإن هذا الأمر يدعونا للتفكر في أعداد الخريجين غير الملتحقين بسوق العمل تباعاً لعوامل مختلفة أهمها اكتفاء السوق الحالي من التخصصات المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي , فهذا التزايد الكبير في أعداد الطلاب المنتسبين لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني وبتخصصات يعاني السوق من الاكتفاء فيها أدى لتفاقم المشكلة التي يعاني منها الأغلبية وهي ارتفاع مؤشر البطالة في المجتمع الفلسطيني , حيث يعد هذا المؤشر أحد أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

2.2 مخرجات التعليم العالي في فلسطين

يمكن تعريف المخرجات التعليمية على أنها نتاج من اجتماع التدريب والتعليم، الأمر الذي يكسب المتعلمين معارف ومعلومات ومكاسب أكبر من تلك التي امتلكوها سابقاً (بافضل والغامدي، 2016).

ويمكننا القول بأن المخرجات التعليمية هي أحد عناصر العملية التعليمية التي تقاس عليها مدى نجاح المؤسسات التعليمية بشكل عام.

وتعرف جودة مخرجات التعليم العالي كما أشار داغر وآخرون على أنها مصطلح يطلق على عملية التحقق من توافق المعايير الأكاديمية مع رسالة المؤسسة التعليمية، هذا وقد تم تحديدها وتعريفها بتوافقٍ مع المعايير المقابلة لها على المستويين القومي والعالمي (داغر وآخرون، 2016).

وتعتبر الجامعات بشكل عام من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة إلى حد كبير باعتبارها محطةً رئيسية لتقدم وتطور المجتمعات الدولية ، ومن الملاحظ أيضا أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدأت أفقها تتسع ومجالات خدماتها أخذت بالاتساع وفقاً لعوامل خارجية مثل تغير البيئة المحيطة بشكل سريع مما يجعلها أكثر تنوعاً وأكثر شمولية ، ولابد من الإشارة إلى أن تنوع مخرجات العملية التعليمية يمكن أن يُقرر تباعاً لمدى تنوع أهداف المؤسسات التعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف ومتطلبات البيئة المحيطة بعيدًا عن فاعلية تلك المؤسسات وكفاءتها، مما يجعل المؤسسات التعليمية تتبنى بعضًا من أنواع المخرجات دون غيرها (الظالمي، 2012).

وعليه يمكننا القول بأن التطور والتحسين في جودة المخرجات في التعليم لعالي يعد مؤشراً حقيقياً لنمو القطاع التعليمي وعليه يبنى تحسن الكثير من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على حدٍ سواء ،وإنه لمن السليم قوله أنها عملية تغيير شاملة مخطط لها يقوم بها الأطراف المعنية في تحقيق هذه العملية على أكمل وجه ارتقاءً بعملية التعليم ورفع جودة مخرجاتها بما يتفق مع احتياجات سوق العمل، فهي في نهاية المطاف حصيلة من التحسينات والتطورات التي من شأنها رفع مستوى الطلبة وتحسين أدائهم وصقل قدراتهم ، سعياً لإيجاد فرصة أفضل في الحياة العملية ، لذا فان عملية تحسين نوعية مخرجات التعليم العالي تعتمد اعتمادًا قويًا على التخطيط العلمي الفعال ، لكي تصل البرامج المعدة لهم إلى أهدافها، ولتخريج طلبة قادرين على مواجهة تحديات الحياة، والتغيرات التي تحدث حولهم بشكل إيجابي وفعال، ومساعدتهم في التفكير بشكل إيجابي وخلاق، وتغيير نظرتهم من نظرة سطحية إلى نظرة أكثر عمقًا وبشكل مختلف للحياة من حولهم، وبالتالي تلبية احتياجات سوق العمل من الخريجين الأكفاء(محمد، 2019).

إنه لمن المفترض أن تقوم الجامعات بتحديد فلسفة تربوية ووطنية واضحة لها، ومنسجمة مع متطلبات سوق العمل في المجتمع المحلي، فالجامعة مسئولة أمام المجتمع في أداء الدور المتوقع منها في مجال التعليم والتنمية لطلبتها ليتم التوافق مع سوق العمل في المؤسسات العاملة ، وكما تعمل الجامعات على تحديد حاجات المجتمع الذي تخدمه أكاديمياً، وتربوياً، وذلك من أجل أن تسهم في جعل المتخرجين من تلم التخصصات الأكاديمية مادة فاعلة في المجتمع، وقادرة على خدمته بما حصلوا عليه من معارف ومهارات أثناء تعليمهم الجامعي، والمهم في هذا المجال أن تقيم الجامعة نوعاً من التكامل التربوي، والتعليمي فيما بينها لخدمة المجتمع الذي تتواجد فيه، بحيث يكون المتخرجون في كل تخصص قادرين على سد حاجة سوق العمل، وألا يكون هنام بطالة كثيرة في تلم التخصصات (عكة، 2010).

1.2.2. نظام التعليم العالي:

إن مخرجات النظام تتأثر إلى حد كبير بنوعية مدخلاتها فضلا عن دور العمليات في ذلك، ولذا فإن على أي منظمة– مهما كانت طبيعة نشاطها –توفير بعت العناصر المهمة في مدخلاتها كمتطلبات أساسية لابدَ من توافرها لكي يتم تحويلها إلى مخرجات بصورة منتجات أو خدمات، ويوضح الشكل التالي هذه الفكرة (الظالمي، 2012).

2.2.2. مكونات النظام لأي منظمة:

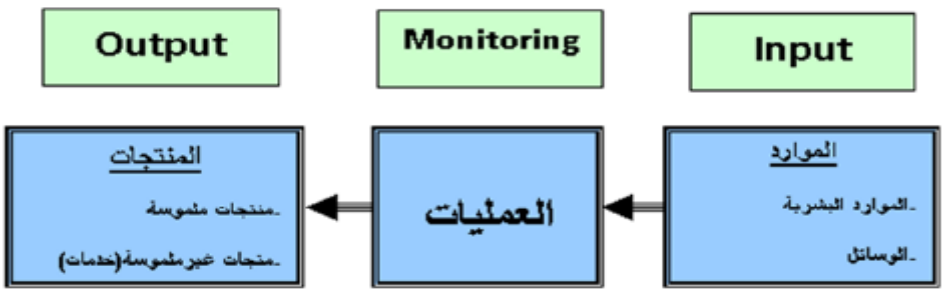

أن خصوصية النظام التعليمي تلعب دوراً أساسياً في تحديد المدخلات مما ينعكس حتماً على طبيعة المخرجات أيضاً، وان النظام التعليمي يجب أن يتحكم في مدخلاته على ضوء المخرجات التي يهدف إلى تحقيقها لكونها تؤثر تأثيراً مباشراً في مستوى كفاءتها، كما إن عملية المعالجة ومستوى كفاءتها قد يؤدي إلى حدوث تغير سلبي أو إيجابي في جودة تلم المخرجات، وبشكل عام فإن مكونات النظام التعليمي بمفهومه التقليدي يمكن أن يحتوي على عدة عناصر كما في الشكل التالي:

3.2.2. مكونات نظام العملية التعليمية (الحدابي،2008)

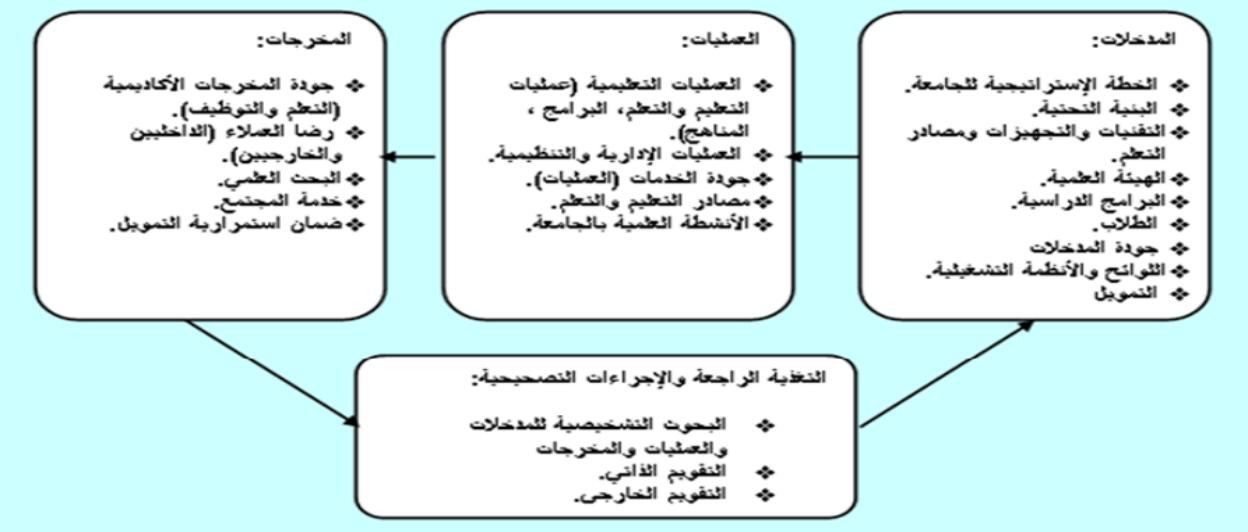

4.2.2. العمليات التعليمية:

تبرز العلميات التعليمية من خلال عمليات التعليم والتعلم والبرامج والمنهاج والعمليات الإدارية والتنظيمية والأنشطة العلمية بالجامعات، ويمكن وصف التعليم الجامعي بأنه يستند في بعض الأحيان إلى مناهج ضيقة النطاق وجامدة وموغلة في القدم، ومرتبطة بوجهة نظر وحيدة يقدمها المحاضر الذي تشكل ذاكرته محتوى البرنامج الذي يتخذ أساساً للتقييم، ويهيمن التركيز على حفه المحتوى على تنمية التفكير الناقد ومهارات التحليل، ويعتمد التقييم في التعليم العالي عامة على استرجاع المحتوى بدلاً من البرهنة على ارتفاع مستوى مهارات التفكير (الظالمي، 2012).

وبسبب التقدم العلمي والتكنولوجي السريع والانفتاح فكرياً واجتماعياً ومعرفياً وظهور حاجات جديدة لقطاعات بشرية واسعة أهمها نهم شديد للمعرفة، ورغبة عارمة لفهم الكون وكشف المجهول فيه، أصبحت الجامعة مطالبة بنشر التعليم والتكنولوجيا على نطاق أوسع واعداد عدد أكبر من المتخصصين في مختلف أنواع التكنولوجيا المتقدمة استجابة لجملة من التحديات التي تواجهها، والتي تمثلت في تطور تقنيات التعليم وزيادة الإقبال عليه، ما يعني أن العمليات التعليمية استجابت بشكل أو بآخر إلى تطوير العمليات التعليمية لتتلاءم مع بروز التكتلات الاقتصادية وظاهرة العولمة، ونمو صناعات جديدة أدت إلى توجيه الاستثمار في مجالات المعرفة والبحث العلمي إضافةً إلى المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية، وعليه أصبح التعليم العالي مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالعمل على تجويد وتطوير العمليات التعليمية للاستثمار البشري بأقصى طاقة ممكنة، وذلك من خلال تطوير المهارات واستحداث التخصصات الجديدة التي تتناسب ومتطلبات العصر، مع الحرص على تخريج موارد بشرية تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع كافة المستجدات والمتغيرات التي يشهدها العصر الحالي (زرقان،2013)

5.2.2. المخرجات التعليمية:

أوضحت دراسة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام (2005) إلى أن التعليم العالي متميز من جانب زيادة عدد الملتحقين نتيجة للزيادة السريعة في عدد خريجي الثانوية العامة(التوجيهي)، حيث يتوزع الملتحقون على التخصصات المختلفة بواقع (71%) منهم في التخصصات الإنسانية، مقارنة مع (23%) للتخصصات العلمية، و(6%) للتخصصات المهنية، وتشير آخر الإحصاءات الرسمية حول التعليم الجامعي ما بين العام (2009–2015) إلى أن عدد الطلبة في الجامعات ارتفع إلى (221395) طالباً وطالبة، كما بلغ عدد الخريجين (40034) طالباً وطالبة، في العام نفسه، والجدول التالي يوضح أعداد الطلبة المنتسبين والجدد والخريجين.

جدول (4.2): أعداد الطلبة المنتسبين والجدد والخريجين

السنة الدراسية	عدد الطلاب المنتسبون	الطلبة الجدد	عدد الخريجين
2010-2009	194067	55918	30206
2011-2010	213973	56067	31702
2013-2012	213581	62006	35491
2014-2013	214551	60737	37682
2015-2014	221395	60454	40043

المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015)

ومن الواضح والمتتبع للمخرجات التعليمية فأن هناك زيادةً كبيرةً في أعداد الطلبة الخريجين والملتحقين والجدد، وهذا يشير إلى حدٍ ما إلى التوجه نحو الاهتمام بالكم على حساب الكيف واتباع استراتيجية النمو الكمي والتي تؤثر سلباً على نوعية التعليم وجودته، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر، وقد يؤدي مستقبلاً إلى تضخم أعداد الخريجين في التخصصات المختلفة وغير المطلوبة، وعدم استيعاب السوق المحلي لها لقلة كفاءتها المهارية والمعرفية، وتشير الدراسات إلى أن مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل تعد أكبر تحديات التعليم العالي لانعكاساتها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى تحقيق مستهدفات التنمية، ولذلك فإن عدم تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل يعد هدراً للطاقات البشرية واستنزاف للموارد وضعف جدوى الاستثمار في التنمية البشرية والتي تنعكس آثارها على التنمية الشاملة (أحمد، 2014).

6.2.2. عناصر المخرجات التعليمية:

إن مخرجات العملية التعليمية تتسع أطرها وفقاً لمتطلبات البيئة الخارجية السريعة التغير مما جعلها أكثر تنوعاً وشمولية، ويعرت الجدول التالي أهم عناصر مخرجات العملية التعليمية.

جدول (5.2): عناصر مخرجات العملية التعليمية

التبادل الثقافي.	المشاريع العلمية.

التأليف والترجمة للكتب.	العقود البحثية.
البحث العلمي.	الاستشارات العلمية.
براءات الاختراع.	المعارض الفنية والعلمية.
الجوائز العلمية العربية والعالمية.	البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع.
المؤتمرات والندوات خارج المؤسسة.	الترقيات العلمية.
المنح البحثية والزمالات الدراسية.	المستوى النوعي للخريجين.
المؤتمرات والندوات وورش العمل المنفذة داخل المؤسسة.	نسبة الخريجين الحاصلين على العمل.
اللجان العلمية لمؤسسات الدولة.	المجلات الثقافية.
سمعة المؤسسة ورضا المستفيد.	

يواجه التعليم العالي في الوقت الحالي ، تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والكثير من المفاهيم التي أسلفنا الحديث عنها ومنها أيضاً سرعة التواصل التقني والمعلوماتي. ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عما تواجهه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحو الخصخصة وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي (العتيبي، 2008) ورغم ذلك ما زالت الجامعات مكانا لصناعة ونشر المعرفة والعلم ومصدرة أساسية لتغذية المجتمع بالقيادات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والإدارية والفنية، ومصدرة للإشعاع والتأثير في كل نواحي حياة الأمم والمجتمعات، وأن التعليم العالي في السنوات الأخيرة شهد تحولا جذرية في أساليب ومناهج التدريس، وأنماط التعليم، واستحداث التخصصات الحديثة؛ لمسايرة متطلبات عصر مجتمع واقتصاد المعرفة والثورة الرقمية، ما استدعى الاهتمام بجودة التعليم العالي في المؤسسات التعليمية في دول العالم (الدلو، 2016).

لذلك فإن عملية تحسين جودة مخرجات التعليم العالي، تشير إلى النمو المدروس على أسس علمية، وتشمل تنمية شاملة ومتكاملة في كل من الميدان العلمي الأكاديمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويمكن القول بأنها عملية تغيير شاملة مخطط لها يقوم بها التعليم العالي؛ للارتقاء بمخرجاته التعليمية

وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل، فهي عملية انبثاق وتفجير للإمكانيات الكامنة في الطلبة (داغر،2016).

وذلك من أجل إيجاد وضع أفضل لهم وللمجتمع بما يكفل العيش الكريم، لذا فإن عملية تحسين نوعية مخرجات التعليم العالي تعتمد اعتماداً قوياً على التخطيط العلمي الممنهج، لكي تصل البرامج المعدة لهم إلى أهدافها؛ ولتخريج طلبة قادرين على مواجهة تحديات الحياة، والتغيرات التي تحدث حولهم بشكل إيجابي وفعال، ومساعدتهم في التفكير بشكل إيجابي وخلاق، وتغيير نظرتهم من نظرة سطحية إلى نظرة أكثر عمقا وبشكل مختلف للحياة من حولهم، وبالتالي تلبية حاجة سوق العمل من الخريجين الأكفاء.

إن التعليم العالي في فلسطين شهد نقلة نوعية وكمية، فازدادت أعداد الجامعات والكليات والطلبة الملتحقين فيها بشكل كبير، أدى إلى زيادة التخصصات وتنوع الكليات وتطور المناهج وأساليب البحث العلمي، حيث تعد الجامعات والمعاهد والكليات النواة الأساسية والقاعدة الصلبة للتنمية البشرية، وشكل النهضة التنموية الشاملة وخاصة في المجال الاقتصادي، فهذه النقلة العلمية جاءت استجابة لمتطلبات التحول والتطور السريع في المجتمع المحلي (أبو عودة، 2016).

إن الاقتصاديات المبنية على المعرفة تشكل مورا لا ينضب، تسعى المجتمعات والدول لاكتسابه، ومن هنا تبرز أهمية بناء نظام تعليمي ينهض بطاقات كل متعلم، وينميها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، دون القبول أو الرضا بمستويات النجاح العادية ويقدم للمجتمع خريجين متعددي المهارات وقادرين على التعلم الدائم، وهذا يتطلب نظاما تعليميا مرئا واعدادا يجعل المتخرج قادرة على التكيف السريع والتأقلم مع التطور التكنولوجي السريع الذي له بالغ الأثر على النظم الاجتماعية والثقافية والمعيشية، وعادات الاستهلاك، ومعنى العمل ومكانته (الحمالي، 2008).

مفهوم مخرجات التعليم العالي: إذا كان على التعليم العالي أن يلبي حاجات المجتمع بتقديم خريجين يملكون المعرفة والمهارة والقدرة على تحقيق التقدم، فلا بد أن تأخذ الجامعات على عاتقها مسؤولية تعليم

أفراد المجتمع، وحتى يكون التعلم ناجحة وشاملا لا بد من وجود أهداف واضحة لعملية التعلم ليس فقط من حيث المحتوى، بل وأيضاً وجود أهداف واضحة للمهارات والقدرات الفكرية الواجب تحقيقها .

ويرى الرشيدي (2012) أن المخرجات التعليمية الجامعية هي التطوير الذاتي للطالب والذي يشمل اكتساب الطالب لمزيج يتألف من العديد من المهارات المختلفة كالقراءة والكتابة، الحساب، القدرات الرياضية، المهارات اليدوية والقوة الجسدية، اللغات، النباهة والفهم العلمي، بالإضافة إلى التقدم المعرفي. وبعد تخرج الطالب من الجامعة يكون قد اكتسب بعض هذه المهارات خلال فترة الدراسة، لذا ظهر مصطلح النوعية في المخرجات التي تقدمها الجامعة، والاختلاف في مستوى الخريجين والذي يتفاوت بحسب اكتسابهم لجملة المهارات. وحيث أن أهم فرد في المنظومة التعليمية هو الخريج (المؤهل) وتأتي أهميته كونه الحصاد الأكاديمي كله الذي توفره المنظومة الجامعية بكل مفرداتها وعملياتها ونظمها الفرعية وإمكاناتها المتنوعة (أبو عودة، 2016)، لذا فمن أهم أهداف التعليم الجامعي والتي تسعى الجامعات إلى تحقيقها عبر برامجها الأكاديمية المختلفة إعداد الطلاب، ليأخذوا مواقعهم في اقتصاد متغير، بل يتعدى ذلك إلى توسعه مداركهم، وتنشيط خيالهم، وإثارة فضولهم، ومساعدتهم على كيفية التفكير، وتزويدهم بالمهارات والمعرفة، ليعيشوا حياة حافلة بالنجاح والإنجازات، بما يحقق الملاءمة بين هذه المخرجات ومتطلبات سوق العمل العالمي والمحلي كنتيجة نهائية، ولذلك كان لابد من التعرف على احتياجات سوق العمل من المخصصات والمهارات المطلوبة في الخريجين في مختلف البرامج الأكاديمية التي تطرقها الجامعة (المسعودي، 2013).

لذا فالمخرجات التعليمية هي الناتج النهائي لعملية التعلم، والذي يظهر على المتعلم التي ترغب المؤسسة أن تحققها من خلال أنشطة تعليمية محددة ومعرفة، وكذلك أساليب تقييم تقيس مدى تحقق هذه النتائج (البداوي، 2010).

ويعرف (ساري، 2011) المخرجات التعليمية بأنها المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى إكسابها للطلبة من خلال مناهجها المقررة عند إكمالهم البرامج التعليمية الأكاديمية والمرتبطة برسالتها، وتعكس معايير عالمية في مستوى مناسب، يعبر عنها بنتائج وليس بشكل أنشطة تعليمية أو منهج دراسي.

وذكر المسعودي (2013) بأن المخرجات التعليمية هي مجموعة الخدمات الي تقدمها الجامعة للمجتمع، والتي يتم توفيرها وفقا لاحتياجاته، ومتطلبات الحركة التنموية الشاملة الداعمة لتقدمه، ومن ضمنها نوعية الموارد البشرية (الخريجين) الي يتم تأهيلها مهارية ومعرفية بما يحقق تطلعات المستفيدين. وفي ضوء ما سبق يتبين أن المخرجات التعليمية الجامعية تتمثل في الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية إلى العميل وتتضمن نواتج التعليم المتمثلة بالخريجين، والنواتج غير المباشرة من نواتج معرفية، وشخصية واجتماعية، ونواتج عامة مثل المهارات المهنية والاقتصادية والثقافية".

7.2.2. أهمية المخرجات التعليمية:

تعتبر المخرجات التعليمية جوهر عمليات الجودة، حيث يتحدد من خلالها التغذية العكسية والمراجعة التي يجنيها الفرد والمجتمع من جراء تطبيقها وبالتالي فهي المرجع التي يمكن الاستفادة منها في الجوانب التالية (ساري، 2011):

- تساعد الطلاب على تحديد دوره ودرجة استفادته من البرنامج.
- تساعد في عملية تقييم الأداء.
- تشكل نقطة انطلاق لنموذج عملي لتصميم المناهج الدراسية في التعليم العالي الذي ينتقل التركز فيه من المدخلات والعمليات ليركز على تعلم الطلبة.
- تساهم في اختيار طرائق التدريس المناسبة، وتحديد مصادر التعليم المختلفة.

– تسهم في اتخاذ القرارات المستنيرة حول التدخلات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم، ومساعدة واضعي السياسات لرصد الاتجاهات في طبيعة ونوعية تعلم الطلاب مع مرور الوقت. – تمثل مرجعية للمساءلة على أساس الأداء.

تصنيف المخرجات التعليمية: لما كان التعلم هو تغير السلوك الذي يحدثه عادة التعليم الجيد. وهذا التغير في السلوك قد يكون بما لدى المتعلم من معارف، أو أفكار، أو فيما يملكه من مهارات وقدرات، أو فيما يحمله من قيم أو اتجاهات.

فيذكر (دودين، 2007) إن عملية تصنيف المخرجات التعليمية ليست بالأمر السهل، حيث يمكن تصنيفها بأكثر من طريقة، ولما كان المخرج التعليمي وصفة لسلوك الطالب بعد الانتهاء من عملية التعلم، فإن المخرجات التعليمية تصنف إلى ثلاث مجالات هي:

مخرجات معرفية: وتشتمل المعارف والعمليات العقلية أو الذهنية التي يقوم بها الطلبة كالتذكر والفهم والتحليل.

مخرجات مهارية: وتشتمل على المهارات والسلوكيات والنشاطات الحركية التي يمكن أن يؤديها المتعلم بعد انتهاء عملية التعلم الكتابة، والرسم، وإجراء التجارب. وتجدر الملاحظة أن المهارات التي يكتسبها المتعلم يمكن أن تصنف إلى نوعين المهارات التي ينتقل تعلمها إلى أكثر من مجال، وتعرف عادة بالمهارات العامة كمهارات التفكير، والاتصال، والبحث واستخدام الحاسب الآلي. والمهارات التي يقتصر أثرها على مجال التخصص، وتعرف عادة بالمهارات الخاصة باستخدام جهاز معين، وتصميم تجربه ما، أو عمل نموذج، أو قراءة شكل بياني، فهذه المهارات ترتبط برنامج أو تخصص معين.

مخرجات وجدانية: تشتمل على الاتجاهات والاهتمامات والميول والقيم كأخلاقيات المهنة، والعمل في جماعة، والقدرة على التكيف مع التغيرات، والشعور بالمسؤولية الإيجابية تجاه المجتمع والأخرين والتي ينميها المتعلم ويحملها معه بسبب ما تعلمه، ومنها احترام الرأي الآخر، والالتزام، والدقة، وحسن استغلال

الوقت، وتقدير العمل، والانتماء (ساري، 2011). وفي نفس السياق يذكر الخشالي (2010) أن هناك توصيف للمخرجات التعليمية يستند إلى تمييزها على أساس:

مخرجات المدى القصير: ويطلق عليها أصحاب هذا التصنيف (المخرجات المعرفية والتي تعني امتلاك المعارف الأساسية وإظهار المهارات العلمية. : مخرجات المدى البعيد: وتقوم على تهيئة الفرد للحصول على فرصة عمل، أي قدرته على الانسجام والتكيف مع سوق العمل، والخريج يسعى للحصول على وظيفة أفضل ومكاسب على مدى الحياة وإدراك لطرق وإمكانات المشاركة في الحياة العلمية. وتصنف (المسعودي ،2013) المخرجات التعليمية إلى ما يلي:

• **المخرجات التعليمية المؤسسية:** وتكون على مستوى المؤسسة، وهي المخرجات الأكثر شمولية والتي ينتقل أثرها من المستفيد (الخريج) إلى البيئة المحيطة به أو المجتمع (المستفيدين الخارجيين)، وتتمثل في إفادته لمجتمعه وتلبية احتياجاته وتظهر بشكل أوضح بعد انخراط الخريج في سوق العمل، ويمكن تسميتها بالمخرجات الكلية.

• **المخرجات التعليمية البرامجية:** وتكون على مستوى البرنامج، وتتمثل في التغيرات والتطورات في الجوانب المهارية والمعرفية والشخصية والسلوكية للمتعلم، والمكتسبة من التخصص المدروس عند إكماله متطلبات الدراسة في البرنامج الدراسي، ويمكن تسميتها بالمخرجات التخصصية.

• **المخرجات التعليمية الفصلية:** ويعبر عنها بنواتج التعلم المكتسبة من كل وحدة دراسية تم إنهاء دراستها على حدة وتمثل الحد الأدنى من المهارات والقدرات والخبرات التي يجب أن يكتسبها المتعلم عند إنهائه دراسة المقرر الدراسي، ويمكن تسميتها بالمخرجات الجزئية. وتتمثل هذه المخرجات التعليمية في المهارات المتوافرة في المستفيد نفسه من عملية التعليم، وتمثل ما ينبغي أن يتوفر في الخريج عند إنهاء تعليمه، ويمكن أن تقسم إلى ثلاث مكونات من المهارات وهي: المكون المهني، المكون التخصصي،

والمكون العام. وقد تم الاستعانة بقاموس الجودة والاعتماد الصادر من مركز ضمان الجودة بجامعة الإسكندرية للتعريف بها، على النحو التالي:

• **المهارات المهنية:** وهي القدرة على استخدام المواد الأكاديمية التي درسها المتعلم في التطبيقات المهنية، وتعرف (المسعودي ،2013) بأنها كيفية تطويع المعلومات والمفاهيم المكتسبة إلى سلوكيات مهنية. ويحتاج الخريج إلى اكتساب هذه المهارات، لتمكنه من سهولة الانخراط في سوق العمل؛ كما أن من شأنها مساعدته في تحقيق الانسجام مع مجتمعه والمشاركة في تنميته من خلال تلبية متطلباته، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الشخصية للخريج وتحقيق الرضا الذاتي.

• **المهارات التخصصية:** وتتمثل في المهارات والخبرات والرسومات والمفاهيم الأمامية التي اكتسبها الخريج من التخصص المدروس بعد إكماله البرنامج الدراسي.

• **المهارات العامة:** وهي المهارات المكتسبة من أسلوب الدراسة وليس لها علاقة بالمواد الدراسية ولكنها عامة، ويعرفها (دودين ،2007) بأنها المهارات التي ينتقل أثر تعلمها إلى أكثر من مجال، مثل القدرة على العمل في الفريق والاتصال الفعال، المواطنة وذلك بفهم الفرد لدوره في المجتمع، تحمل مسؤولية أفعاله، اتخاذ القرارات، الوعي العالمي والذي يعبر عنه بالقدرة على التعبير عن أوجه التشابه والتباين بين الثقافات والبيئات العالمية المختلفة؛ مما يدل على استيعاب التعددية الثقافية والقضايا العالمية المعاصرة، والوعي التكنولوجي وذلك بفهم التطبيقات والآثار المرتبة على استخدامها، وكيفية التعامل معها بكفاءة (المسعودي، 2013). هذا ولدعم توجهات التعليم العالي فإن الأمر يستوجب أن تتميز تلك المخرجات بالإنتاجية والكفاءة وذلك بالنظر إلى الاهتمام الملحوظ نحو وجوب استخدام المفاهيم الاقتصادية في الدراسات والبحوث بحقل التعليم عموما والتعليم العالي بشكل خاص، وذلك تبعا لتزايد وتنامي البعد الاقتصادي في التعليم العالي واعتباره استثماراً بشريا ضرورية، لضمان نجاح تحقيق أهداف التنمية، وبلوغ النمو الكمي والنوعي المرغوب، ومن بين المفاهيم الاقتصادية التي تعبر عن مدى الاهتمام

بالبعد الاقتصادي للتعليم، مفهومي الإنتاجية والكفاءة، حيث تعرف الإنتاجية في الاقتصاد بأنها معدل ما يمكن الحصول عليه من الإنتاج على معدل ما يصرف للحصول على هذا الإنتاج، ويأخذ هذا المعدل صيغة تتناسب بين مجموع المخرجات التي يتم الحصول عليها من سلع وغيرها ومجموع المدخلات التي يتم إدخالها في سبيل إنتاج هذه السلع من عمل وآلات ومواد (فضيل، 2015). وارتباطا بالتعليم ورد بأنها تعني "دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية، بحيث تعبر عن نسبة المدخلات إلى المخرجات، وتشمل المدخلات التعليمية كل العناصر الداخلة في التعليم من مبان ومعدات وأدوات ومدرسين وإدارة وطلبة وبرامج، كما تشمل المخرجات الطلاب الناجحين والنمو المهني، أما الكفاءة التعليمية، فتعني "مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه بأقل هدر، كما أنها تعني"... الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام أدني قدر من المدخلات وتتجلى العلاقة بين الإنتاجية والكفاءة"، في كون الإنتاجية تعني مقدار الوحدة من المخرجات بالنسبة للوحدة من المدخلات (باناجه ومقبل، 2012)، بينما الكفاءة ترتبط بدرجة الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة (المدخلات بأقل كلفة ممكنة)، للحصول على أكبر قدر من المخرجات، فالارتباط بين الإنتاجية التعليمية والكفاءة التعليمية يكمن في كون الإنتاجية محصلة للكفاءة، ومن ثم فهي دالة فيها، وعموما كلاهما يرتبطان بالبعد الاقتصادي في التعليم، الذي يهدف الحصول على أكبر عائد تعليمي بأدني جهد وأقصر وقت وأقل كلفة (الحيالي، 2013)، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن علماء اقتصاديات التعليم اجتهدوا في تصنيف الكفاءة التعليمية إلى نوعين أساسين يتفرع من كل منها نوعين ثانويين، وذلك على النحو التالي:

- **الكفاءة الداخلية:** يعبر عنها بالعلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام، بمعنى "العمليات والنشاطات الداخلية للنظام التعليمي وقدرته على القيام بالأدوار المتوقعة منه وحسن تصريفها وتكاملها والمتمثلة أساسا في الاحتفاظ بمدخلاته من الطلاب والانتقال بهم من صف دراسي الى آخر دون تسرب أو

رسوب، وعليه فإن الكفاءة الداخلية (الكمية) للنظام التعليمي، تعني مدى قدرة النظام على إنتاج أكبر عدد من الخريجين مقابل العدد الكلي من الطلاب الداخلين في النظام (كيطان وآخرون، 2014).

أي عن نسبة المخرجات إلى المدخلات) وتكون نسبة هذه الكفاءة 100% إذا تخرج الطلاب الذين التحقوا في نفس السنة الدراسية بنجاح في مدة الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة، لذا تعبر مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية المرتفعة عن تحسن الإنتاجية التعليمية، وتخفيض نسبة الرسوب والتسرب وتقليل الكلفة، بينما الكفاءة الداخلية النوعية للنظام تركز على نوعية المخرجات وتعبر عن تطابق نوع المخرجات للمواصفات الموضوعة لها، أي أنها تشير إلى قدرة النظام التعليمي على إنتاج خريج ذي مواصفات يفي بالغرض المعد له، فالأنظمة التعليمية الحديثة لا تحصر اهتمامها في تخريج أعداد معينة من الطلاب ولكن يمتد ذلك إلى توفير نوعية جيدة من الخريجين (فضيل، 2015).

• **الكفاءة الخارجية:** يقصد بها قدرة النظام على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وجد النظام من أجل خدمته، ويراها آخرون بأنها "مدى ملاءمة التأهيل العلمي ونتائج الخبرة العلمية والنواحي الشخصية التي اكتسبها الفرد من خلال دراسته لمتطلبات العمل المسند إليه في الحياة العملية ... إضافة إلى اكتسابه مزيجا من الاتجاهات الإنسانية والعلمية التي تساعد في تجديد ومواجهة مشكلات مجتمعه، وينظر إلى الكفاءة الخارجية من المنظور الكمي بأنها" مدى تلبية النظام التعليمي لحاجات المجتمع، ومدى توازن أعداد الخريجين مع الأعداد المطلوبة لسوق العمل، بينما ينظر إليها من المنظور النوعي بأنها تعبر عن مدى إعداد وتأهيل الطلاب للقيام بأدوارهم المستقبلية في المجتمع (الحيالي، 2013).

8.2.2. توجه الجامعات نحو تحسين مخرجات التعليم:

لا شك أن مخرجات التعليم تعد من أهم الأمور التي تحتاج إلى المتابعة والتقييم والتطوير، إلى جانب الوقوف على الأنظمة التعليمية لتوجيهها نحو العالمية، من أجل ايصال المهارات والكفايات الجديدة الضرورية للتميز في بيئة أكثر تنافسية.

كما أن أهم الأسباب التي تستدعي الجامعات للعمل نحو تطوير برامجها ومناهجها الدراسية هي الثورة التكنولوجية الشاملة والقائمة على التدفق العلمي والمعرفي والذي لم يسبق له مثيل؛ والذي يشكل تحدياً للعقل البشري وهوما جعل المجتمعات تتنافس في تحسين وتطوير أنظمتها التعليمية على أساس الجودة، ومن أهم المجالات التي يمكن أن تسهم في تطوير مخرجات التعليم هو التركيز على احتياجات سوق العمل، تحسين الأداء، تطوير المخرجات، مساعدة الجامعات والمعاهد، لتكون مؤسسات تعليمية منافسة على المستوى المحلي والعالمي (أبو النصر، 2009)، وبذلك فإن التوجه نحو التركيز على جودة المخرجات التعليمية من مهارات وقدرات وخبرات يعد توجها حديثة وتحولا كبيرة في التعليم العالي، ومتماشية مع فلسفة الجودة في ذات الوقت، لذلك يرى (Pors 2001) بأن عناصر الجودة تتمثل في معارف الطالب وما اكتسبه من مهارات واتجاهات وقيم، بينما يرى (برينان وشاه، 2007) بأن من قيم الجودة التركيز على التوظيف، وهي القيمة التي تركز على خصائص مخرجات الخريج، والمعايير ونتائج العملية التعليمية. وهو أسلوب يأخذ في الحسبان متطلبات العميل؛ ويقصد بالعميل هو صاحب العمل الذي يقوم بتوظيف الخريج، ويتجه هذا النوع ليأخذ في الحسبان التفاصيل والخصائص الرئيسية لجودة التعليم العالي. واستجابة لحقيقة أن معظم الأطراف المعنية في التعليم العالي (طلاب، أولياء أمور، أعضاء هيئة تدريس، إدارة الجامعة، أرباب العمل. يعتبرون أن النظام التعليمي ينقصه إعداد الطلبة للحياة الحقيقية ومتطلبات السوق ويطالبون بتحسينه وتطويره، ومن منطلق حرص الجامعات على تقديم تعليم ممتاز مستند إلى أحدث مخرجات البحوث والدراسة الأكاديمية. ولعب دورها الرئيسي في تنمية

القدرات البشرية، والإسهام في تطوير معارف الطلاب وفكرهم من خلال تهيئة البيئة الأكاديمية المناسبة، والمساهمة في توظيف الطلبة وحراكهم (المسعودي، 2013: 26). وقد جاء هذا التوجه المستند على وصف المخرجات التعليمية على أساس ما يعرف بمستوى الكفاءة الداخلية ومستوى الكفاءة الخارجية وهو الأكثر شيوعا. حيث تعبر الكفاءة الداخلية للمخرجات التعليمية عن القدرة على تحقيق الأهداف المعرفية بأقل التكاليف المادية الممكنة، أما الكفاءة الخارجية للمخرجات التعليمية فتعبر عن قدرة النظام التعليمي على تحقيق مطالب المجتمع واحتياجات سوق العمل (الخشالي، 2010).

9.2.2. المخرجات النهائية التعليم العالي:

إن تنوع مخرجات العملية التعليمية يتوقف الى حد كبير على مدى طبيعة وتنوع أهداف المؤسسات التعليمية مع الأخذ بالاعتبار ظروف ومتطلبات البيئة المحيطة ناهيك عن فاعلية المؤسسات التعليمية وكفاءتها، مما يجعل المؤسسات التعليمية تتبنى بعض أنواع المخرجات دون غيرها. لذلك في الواقع الحالي تتمتع المؤسسات التعليمية بإمكانات لا يستهان بها وطموحات عالية سواء على المستوى الشخصي للأساتذة والمحاضرين أو على المستوى المؤسساتي والقيادة الجامعية في ضوء معطيات البيئة الاجتماعية المحيطة.

المستوى النوعي للخريجين: يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية الجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على بعدين هما التمكين والاستيعاب الحقائق عمل منظمات ومؤسسات الأعمال الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات (الظالمي وآخرون، 2012). لذلك يرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعة وفهم الأسس والمبادئ المهنية وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل، ويتزامن ذلك مع

توسع المنظور الشامل وتنوع الأدوار وكذلك توسع فكر الخريج، ليصبح قائدا ذو منظور استراتيجي واهتمام شمولي بالعمليات والممارسات الإدارية لمنظمات الأعمال (الطائي وآخرون، 2005).

ولما كان المتعلم أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر، يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل، لتوفير فرص العمل لخريجيها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها (الحاج وآخرون، 2008).

البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع: يركز هذا النوع من المخرجات على المهارات والخصائص المميزة ذات التأثير المباشر في تحسين سلوك الأداء للأفراد والمؤسسات بشكل عام، وتعد البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسة التعليمية من الأولويات المهمة لتحسين وتطوير مهارات الكوادر الوظيفية لمختلف المستويات التعليمية والتخصصية وانطلاقا من دور الجامعة كمؤسسة ربانية لتطوير المجتمع فإنها مدعوة إلى تبني مفهوم الجامعة كمركز لخدمة مؤسسات المجتمع (الظالمي وآخرون، 2012). وعليه فان جودة تلك البرامج تعتمد على عدة مبادئ وهي :

- أن تحقق برامج التدريب التطابق او التوافق ما بين الافكار النظرية والممارسة العملية
- تلبية الحاجات المهنية للمتدربين
- المرونة وتعدد الاختبارات في برنامج التدريب.
- توجه برامج التدريب نحو الكفايات التعليمية.
- استثمار تكنولوجية البرامج التدريبية لنتائج البحوث والدراسات العلمية.
- استمرار تحسين عملية تدريب المتدربين.

الاستشارات العلمية: تعد الاستشارات العلمية أحد أهم المخرجات التي تتميز بها المؤسسات التعليمية المرموقة، وهي بذات الوقت مقياس مهم من مقاييس جودة تلك المؤسسات، وتتنوع صور وآليات الاستشارات العلمية تبعا لنوعها وطبيعة بيئتها، كما تجسد نافذة علمية مفتوحة تجاه المجتمع ومؤسسات سوق العمل، لتقدم لهم الدعم والمساعدات المعرفية والإرشاد والدراسات النظرية والتطبيقية وغيرها، وفضلا عن القدرات العلمية التي تتميز بها النوافذ الاستشارية فإن نجاحها يعتمد على مستوى وعي وثقافة المجتمع ومؤسساته المختلفة (كيطان وآخرون، 2014).

المشاريع العلمية: يقصد بالمشاريع العلمية ببساطة قيام جهة علمية (قسم علمي او بعضا من المحاضرين) بدراسة مستفيضة لظاهرة معينة في مكون واحد أو أكثر من مكونات البيئة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمجتمع، ووضع الخطط الكفيلة لتطويرها وتحسينها أو للتخلص من مساوئها الحالية والمتوقعة، ومهما يكن حجم المشاريع العلمية فإنها تعد من أهم الثمار العلمية التي تنتجها المؤسسات التعليمية والبحثية، حيث يلعب المختصين في المؤسسة التعليمية الدور الريادي في المشروع العلمي ويتوجب عليهم إثبات ذلك بشكل واضح ومقنع لجميع المؤسسات المجتمعية الأخرى، لذا فإن المشروع العلمي تتوقف جودته بناء على عمق العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع، وقدرة تلك المؤسسة على متابعتها لمعطيات البيئة المحيطة بكافة مكوناتها (فضيل، 2015).

البحث العلمي: يحتل البحث العلمي أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، ويمكن القول بأن جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسية تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات الأخرى (الحاج وآخرون، 2008: 55)، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية، وبما أن البحث العلمي أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية فإن مؤشرات الجودة المرتبطة به تعتمد على ما يلي (الظالمي وآخرون، 2012)

• توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.

•توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.

•وجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي المؤسسات المجتمع.

•إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.

•توفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.

المؤتمرات والندوات: تلعب المؤتمرات والندوات دورا مهما في تبادل المعرفة وتحديث المعلومات وتلاقح الأفكار وتوضيح الرؤى في كافة التخصصات، وهي مقياس مهم من مقاييس كفاءة المؤسسة التعليمية، لذا فهي تعد من أهم مخرجات المؤسسة التعليمية الموجهة إلى المستفيد الداخلي والخارجي بنفس الوقت، ويلعب التخطيط السليم والدقيق للمؤتمرات والندوات دورا هاما يتوقف عليه نجاح أهدافها وغاياتها، ولضمان تحقيق ذلك ينبغي على المختصين في المؤسسة التعليمية إيلاء احتياجات مؤسسات المجتمع المختلفة ومشكلاتها المعرفية والثقافية اهتماما كبيرا، وأن تفعيل أو تطبيق نتائج مثل هذه البرامج يقدم دليلا واضحا لضمان جودتها (باناجه ومقبل، 2012).

سمعة المؤسسة ورضا المستفيد: تسعى المؤسسات التعليمية عموما إلى المحافظة على سمعتها وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قرارا مهما لابد وأن يؤخذ في الحسبان عند قياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم، لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى أن تمارس المؤسسات التعليمية مسئوليتها تجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لسمعتها والمحافظة على المؤشرات الإيجابية واعتمادها وفقا لمنظور استراتيجي، فضلا عن معالجة مكامن التصدع في هذه العلاقة واعتماد الحلول الكفيلة باستبعاد المؤشرات السلبية(الحاج وأخرون، 2008).

3.2 قطاع التكنولوجيا الفلسطيني

مفهوم التكنولوجيا: وهي جميع المستلزمات اللازمة لراحة الانسان وتسهيل حياته (الزعبي،2015)، وتعتمد على نتاج البحث العلمي في تطوير هذه المستلزمات والوسائل، وهي بهذا جميع الإجراءات والتقنيات التي يستخدمها الانسان لخدمته ومساعدته على القيام بعمله في شتى مجالات الحياة (تاج، 2015).

مفهوم المعلومات: هي البيانات التي تتم معالجتها وتحقق هدفاً محدداً، ويتم استخدام التحليل والمقارنات والتفسير في سبيل تحويل البيانات الأولية من الأرقام والنصوص والصور وغيرها وتنظمها وإظهارها بصورة مفهومة لها معنى (الزعبي، 2015)

1.3.2. مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

هي الوسائل التي تستعمل لإنتاج ومعالجة وتخزين واسترجاع وارسال المعلومات، سواءً كانت صوتية أو كتابية أو صورية، بمعنى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات بشكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات (بومايله، 2004).

2.3.2. قطاع التكنولوجيا في فلسطين:

أصبح اليوم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الحيوية والأساسية التي لا غنى عنها للأفراد والمؤسسات والمجتمعات، واحتلت خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المرتبة الثالثة بعد الماء والكهرباء من حيث أهميتها ومدى الحاجة لها، وبات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يشكل العمود الفقري لكافة قطاعات الإنتاج ادارية كانت ام اقتصادية او اجتماعية، لا بل أصبح هذا القطاع من

أهم القطاعات التي لا تتجزأ أهميتها في تحقيق المستدامة، وتحسين ظروف حياة المواطنين، وتيسير وصولهم إلى مصادر المعلومات وحصولهم على الخدمات الحيوية كالصحة والتعليم والعمل.

ان العالم اليوم يتجه الى تبني نموذج الاقتصاد الرقمي او المعرفي لتجاوز معضلاته الاجتماعية والاقتصادية، وقد نجحت العديد من الدول في خال تبنيها هذا النموذج الاقتصادي من تحقيق قفزات تنموية هائلة نقلتها من الدول النامية الى مصاف الدول الغنية والمتطورة في بضع سنوات، ونحن في المجتمع الفلسطيني احوج ما نكون لتبني هذا النموذج الاقتصادي خاصة وان لدينا المقومات الأساسية للنجاح فيه، والتي تتمثل في الموارد البشرية الفتية والمتعلمة والطموحة، وهذا ما يتطلب منا الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كأساس متين لإقامة هذا النموذج الاقتصادي.(وزارة الاتصالات الفلسطينية، 2021).

يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات التي لا تزال في طور التقدم في فلسطين ، ويساهم هذا القطاع بحوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه تكمن جوهر أهمية هذا القطاع بكونه يتقاطع بشكل رئيسي مع القطاعات الأخرى وأن أي تقدم أو تطور في هذا القطاع سيؤدي إلى تقدم وتطور القطاعات المختلفة مما يساهم في تطور الاقتصاد الفلسطيني بشكل مترابط مع التطور التكنولوجي (رجب، 2014) ولكن ورغم هذه المساعي فإن تطور هذا القطاع لا يزال في النطاق المتأخر عن دوره الفعلي واللازم لمجاراة تطورات العصر ومتطلبات المجتمع التكنولوجية.

وعلى الرغم من هذا فإن المجتمع الفلسطيني بجامعاته ومؤسساته التعليمية المختلفة يسعى بشكل مستمر لتطوير هذا المنحى والتوجه بحيث يؤول إلى التحول الرقمي في مختلف المجالات، والباحث في قطاع سوق العمل الفلسطيني، يرى بأن هناك توجهاً فكرياً واضحاً إلى مجتمع تكنولوجي جديد قادر على التعامل ضمن التطورات العالمية الحاصلة، فنرى أن هناك الكثير من المستثمرين في القطاعات المختلفة أخذوا بالالتفات إلى هذا القطاع بما أن له أفق يكاد يكون الأكثر نجاحاً من بين القطاعات الأخرى .

وعليه، هناك أنواع مختلفة من الشركات تعمل ضمن هذا القطاع وهي كالتالي:

- مزودو خدمات استشارات تقنية المعلومات .
- مزودو خدمات الشبكة، ومزودو خدمات الإنترنت .
- شركات البرمجيات والحلول التطويرية.
- مقدمو التدريب المهني والتقني .
- موردو معدات الحاسبات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

3.3.2. أثر جائحة كورونا على قطاع التكنولوجيا:

إنه لمن البديهي قول إن عام 2020م وما جلبته وقائع حدوث جائحة كورونا كان له الأثر الذي يلامس جميع مناحي الحياة وكان لا بد من وجود حل سريع من شأنه أن يحول دون التوقف عن سير الحياة بشكل طبيعي تباعاً للظروف التي كانت راهنة خلال ذلك العام، وعليه فلقد ظهرت الحاجة الماسة للتحول السريع في استخدام التكنولوجيا في القطاعات المختلفة كقطاع الصحة والتعليم وما إلى ذلك . ومنذ ذلك الوقت وحتى عامنا هذا فإن دور القطاع التكنولوجي في فلسطين والعالم آخذٌ بالتوغل في شتى مناحي الحياة وبدأ العالم بالالتفات لجميع ما يتعلق بهذا القطاع كونه أصبح أحد أكثر القطاعات نشهد الحاجة الماسة لها في عصرنا هذا:

1.3.3.2. أهم ما كشفت عنه الجائحة:

1.زيادة الطلب على الخدمات الالكترونية ومضاعفة الضغط على شبكات الاتصالات والانترنت.

2.عززت القناعة بأن الوقاية خير واقل تكلفة انسانية ومادية ولوجستية من العلاج.

3. كشفت الحاجة لتعزيز المرافق والتجهيزات والموارد الخاصة بالاتصالات والصحة والعمل والتعليم سواء من حيث العدد او التجهيزات.

4.كشفت عن وجود ضعف في البنية التحتية للاتصالات والانترنت، وحاجتها الى التعزيز والتطوير لتتمكن من تلبية الاحتياجات المتزايدة لهذه الخدمات لأغراض العمل والتعليم عن بعد بشكل فاعل.

2.3.3.2. الاستراتيجية القطاعية ومعالجة آثار وتحديات الجائحة:

مشروع الاستراتيجية القطاعية من قبل الجائحة ركز على الاحتياجات الملحة لقطاع التكنولوجيا والتي تأكدت الحاجة اليها بعد الجائحة بما بشمل كلا من:

1. تعزيز البنية التحتية للاتصالات والانترنت، بما يتيح توفير الإنترنت سواء الثابت او المتنقل بسرعات عالية وبشكل مستمر وبأسعار مناسبة.
2. تسريع وتكثيف العمل على الحكومة الالكترونية لتوفير الخدمات الحكومية الحيوية للمواطنين عن بعد.
3. المساهمة مع وزارة التربية والتعليم لتعزيز قدرات ومتطلبات التعليم عن بعد.
4. تطوير البيئة القانونية والتنظيمية بما يتناسب مع الأوضاع المستجدة والناشئة عن الجائحة.
5. تطوير واعتماد بوابات الكترونية آمنة وشاملة للعمل عن بعد.
6. تعزيز سياسات وادوات أمن وحماية منظومات تكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني بشكل عام.
7. تعزيز وتوظيف انظمة الدفع الالكتروني والمصادقات الالكترونية لتفعيل المعاملات الالكترونية المتكاملة. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، 2022)

4.3.2. واقع التعليم العالي لتخصصات تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الفلسطينية.

إن التعليم العالي الفلسطيني يسعى لأن يواكب تطورات المجتمعات الدولية في شتى المجالات والتخصصات، ولقد حظيت الكليات التكنولوجية الفلسطينية في فلسطين اهتماماً ملحوظا في الآونة الأخيرة وذلك للأسباب التي أسلفنا الحديث عنها . ورغم هذه المساعي فإن الجهود لا تزال مستمرة في

محاولة سد الفجوة ما بين المخرجات التعليمية وسوق العمل، على أي حال فإن هناك اهتماماً لا يستهان به في هذا القطاع من قبل الجامعات الفلسطينية المختلفة .

1.4.3.2. كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك فلسطين:

تم العمل من قبل إدارة جامعة بوليتكنك فلسطين على توحيد الجهود والطاقات والكوادر في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، حيث تم في عام 2012 إنشاء هذه الكلية المتميزة بكادرها وطلابها وبرامجها الاكاديمية، لتنسجم مع استراتيجيات الجامعة في رفع مستوى تخصصات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها في خدمة المجتمع في جوانب عدة مثل الصحة والتعليم والبيئة والصناعة والتجارة والزراعة وذلك عن طريق التركيز على نوعية الخريج، ومن جهة أخرى النهوض بالبحث العلمي في المجالات المتعلقة بتخصصات الحاسوب عن طريق إنشاء مجموعات بحثية تعمل على تقديم حلول فعالة في الجوانب المذكورة. (موقع جامعة بوليتكنك فلسطين، 2022).

حيث كان الهدف من وراء إنشاء هذه الكلية هو الارتقاء بمستوى تكنولوجيا المعلومات في فلسطين وتوظيفه في خدمة المجتمع الفلسطيني عبر إعداد كوادر علمية مؤهلة لتلبية متطلبات وحاجات سوق العمل ولها القدرة على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً، قادرة على إجراء الابحاث العلمية ومتابعة الدراسات العليا وتوظيف المعرفة لخدمة المجتمع ومواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية والمساهمة في تعزيز دور البحث العلمي والتطوير في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة في مجالات هندسة وعلوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.

1.1.4.3.2. برامج كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنيك فلسطين:

احتوت كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك فلسطين على ثلاثة برامج رئيسية وهي:

- هندسة الحاسوب

- علم الحاسوب
- تكنولوجيا المعلومات (موقع جامعة بوليتكنك فلسطين، 2022).

2.1.4.3.2. أهداف كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك فلسطين:

وهدفت كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك فلسطين إلى تحقيق ما يلي:

- المحافظة على مستوى متميز للبرامج الاكاديمية حسب معايير الجودة العالمية.
- العمل على تعزيز الريادة والابداع والابتكار ومواكبة ثورة الحاسوب والتكنولوجيا العالمية.
- تزويد المجتمع بكادر متميز قادر على تقديم حلول في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع المحلي باستخدام الحاسوب والتكنولوجيا وقادر على المنافسة في السوق العالمية.
- الارتقاء بالقدرات البحثية لدى الطلاب والباحثين في الكلية وتوظيفها للعمل على تقديم حلول تكنولوجية محوسبة في قطاعات مختلفة في المجتمع من خلال وحدات بحثية متخصصة.
- تعزيز العلاقة مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاستجابة لاحتياجاته عبر تطوير البرامج الاكاديمية وتدريب الطلاب وتقديم الاستشارات في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات للقطاع العام والخاص.
- العمل على إنجاز الشراكة العلمية مع الكليات المماثلة بالجامعات الوطنية والاجنبية بهدف التعرف على المستجدات العملية والتعليمية في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ومواكبتها.

وتحرص الكلية على عملية تقويم البرامج الاكاديمية بشكل دوري بحيث تشمل عملية التقويم أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والهيئة الإدارية والتجهيزات المستخدمة وذلك لضمان تقديم برامج اكاديمية عالية الجودة بالوسائل التالية:

- حصول الطالب على تدريب علمي متميز في الشركات والمؤسسات المحلية والاجنبية حيثما أمكن.

- العمل على التطوير والتحديث المستمر للخطط الدراسية للاستجابة لمتطلبات سوق العمل والتركيز على استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات لتقديم حلول هندسية وعلمية وتقنية.
- اعتماد الأساليب الحديثة في التدريس والامتحانات ومشاريع التخرج وتوجيهها نحو خدمة الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
- تمويل مشاريع البحث العلمي.
- تحديث وتطوير المختبرات وإدخال أفضل التجهيزات لتحقيق الفائدة القصوى منها.
- تطوير أداء وقدرات الكادر الأكاديمي والاداري في الكلية عن طريق مشاركتهم في دورات تدريبية متخصصة أو الابتعاث.
- تحفيز الكادر الأكاديمي وتشجيعه على البحث العلمي والأداء التدريسي وخدمة البيئة والمجتمع.

حيث ازدادت نسبة الطلبة الملتحقين بكلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك في آخر خمس سنوات حسب الجدول التالي:

جدول (6.2): نسبة الطلبة الملتحقين بكلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك في آخر خمس سنوات

السنة الدراسية	الفصل الدراسي	عدد الطلبة المسجلين
2017	الأول	393
2018	الأول	413
2019	الأول	453
2020	الأول	535
2021	الأول	623
2022	الأول	577

(دائرة الاستعلام والتسجيل في جامعة بوليتكنك فلسطين، 2022)

حيث أن أكثر التخصصات التكنولوجيا اقبالاً للطلبة كانت (هندسة أنظمة الحاسوب)، وأن عدد الطلبة الملتحقين والمسجلين بكلية تكنولوجيا المعلومات في العام الدراسي الحالي (2022–2023) هو(577) طالباً وطالبة، حيث أن عدد الطلبة الذكور هو(315)، وعدد الطالبات (262)، كما أن عدد الطلبة المتوقع تخرجهم نهاية السنة الدراسية هو(90) طالباً وطالبة (دائرة التسجيل في جامعة بوليتكنيك فلسطين، 2023).

2.4.3.2. كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الخليل:

تأسست كلية تكنولوجيا المعلومات من اجل سد الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تطرح الكلية ثلاثة برامج لمنح درجة البكالوريوس وهي :

- علم الحاسوب، حاسوب فرعي إدارة أعمال، علم الحاسوب مسار برمجة المحمول، علم الحاسوب مسار الحقيقة الافتراضية.
- تكنولوجيا الويب والوسائط المتعددة.
- امن وحماية شبكات الحاسوب.

تمتاز الكلية بتخصصاتها المميزة حيث تم اختيار التخصصات بعناية فائقة لسد الاحتياجات المحلية والإقليمية ويتم العمل دوريا على تحديث الخطط الدراسية لتتناسب ومتطلبات المرحلة.

يوجد في الكلية العديد من المختبرات المتخصصة والتي تضم مختبر قواعد البيانات والبرمجة ومختبر الوسائط المتعددة ومختبر شبكات الحاسوب إضافة إلى العديد من المختبرات الأخرى التي يستخدمها الطلبة مثل مختبر تطبيقات الحاسوب. (موقع جامعة الخليل، 2022).

أهداف كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الخليل:

- اعداد الكوادر المميزة والمؤهلة من الخريجين لتلبية حاجات السوق المحلي والاقليمي.
- توفير برامج اكاديمية مميزة وفق المعايير العالمية.
- دعم المهارات البحثية وتنميتها لدى الكوادر العلمية والطلبة بهدف تقديم حلول تكنولوجية ابداعية للتحديات التي تواجه المجتمع المحلي والعالمي في شتى المجالات.
- العمل المستمر على تطوير الخطط للبرامج وتحديثها بما يتلاءم مع حاجات السوق المتغيرة ومواكبة التطور التكنولوجي والعلمي.
- توظيف أحدث الوسائل والتقنيات لرفع مستوى العملية التعليمية وتعزيز مهارات الطالب ضمن أعلى معايير الجودة في التعليم.
- تعزيز التعاون والشراكة مع المؤسسات المحلية والعالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال فتح مراكز بحثية وخدماتية متخصصة، تنظيم مؤتمرات علمية متخصصة، تنظيم ورش عمل، عقد ندوات وفعاليات مختلفة.
- المساعدة في بناء شخصية الطالب بشكل معاصر يتفق مع ثقافة المجتمع الفلسطيني من خلال تعزيز التفكير الناقد، تشجيع النشاطات اللامنهجية، دعم المشاركة وتعزيزها في الانشطة العلمية المختلفة.
- العمل بشكل مستمر على تطوير أداء الكادر الأكاديمي والاداري في الكلية من خلال دعم مشاركتهم في دورات متخصصة، مؤتمرات، ورش عمل أو الابتعاث. (موقع جامعة الخليل- تكنولوجيا المعلومات- 2022).

ومن خلال مقابلة الباحثة لدائرة التسجيل في جامعة الخليل والمسؤولين عن كلية تكنولوجيا المعلومات وهم (د. مهند الجعبري: عملية الكلية، د. خليل المصري: رئيس قسم الحاسوب) حيث أوضحوا بأن كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الخليل تضم 9 أساتذة مثبتين على البرنامج و11 أستاذ أضافي، كما أن

الكلية تطرح تخصصات (علم الحاسوب، وعلم الحاسوب الفرعي (إدارة أعمال)، وتكنولوجيا الويب والوسائل المتعددة، وأمن وحماية شبكات الحاسوب) .

جدول (7.2): حجم انتساب الطلبة لكلية تكنولوجيا المعلومات في آخر خمس سنوات

السنة الدراسية	عدد الطلبة المسجلين
2017	95
2018	100
2019	110
2020	100
2021	120
2022	132

(دائرة التسجيل في جامعة الخليل، 2022)

ويذكر أن أكثر التخصصات ذات العلاقة في هذا القطاع كانت في تخصص (تكنولوجيا الويب والوسائط المتعددة)، وأن نسبة الطلبة الملتحقين والمسجلين بكلية تكنولوجيا المعلومات في العام الدراسي الحالي (2022–2023) هو(70%) للطالبات، و(30%) للذكور، كما أن عدد الطلبة المتوقع تخرجهم نهاية السنة الدراسية هو(81) طالباً وطالبة. (دائرة التسجيل في جامعة الخليل،2022).

حيث أتاحت كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الخليل لطلبتها الخريجين من خلال برامجها التكنولوجية فرصاً حقيقة في سوق العمل منها:

- الشركات المتخصصة في إنتاج البرمجيات وتطويرها، قطاع خدمات التكنولوجيا، المؤسسات الحكومية والخاصة، وزارة التربية والتعليم.
- كما يستطيع خريج تكنولوجيا الويب والوسائط المتعددة العمل في مجال تصميم مواقع الانترنت والتصميم الجرافيكي والإعلام المرئي والدعاية والإعلان وتصميم الألعاب الالكترونية.

- أخيرا يستطيع خريج امن وحماية شبكات الحاسوب من العمل في مجال إدارة وتصميم شبكات الحاسوب والبرمجة الأمنية واكتشاف الثغرات وإدارة امن المعلومات والتحقيق في الجرائم الالكترونية.

5.3.2. القطاع التكنولوجي الفلسطيني ما بين واقع سوق العمل والتعليم العالي في المجتمع الفلسطيني:

إن البحث في هذا القطاع وتوغله في المجتمع الفلسطيني وما يترتب عليه من آثار قادرة على إقامة مجتمع قادر على استخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية يعد مسؤولية متكاملة الأطراف من الحكومة وأفراد المجتمع والقطاع الخاص والمتخصصين في الدراسات ذات العلاقة بهذا القطاع وأيضاً ذوي المسؤولية في القطاع التعليمي، وعليه فقد يترتب الكثير من التبعات ولتحليل هذا القطاع والفرص أمامه والعقبات ونقاط القوة والضعف؛ قامت وزارة الاتصالات والتكنولوجيا الفلسطينية بتحليل للبيانات الخاصة بالعمل في هذا القطاع ضمن بيئة المجتمع الفلسطيني وكانت كما يلي:

جدول (8.2): نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

نقاط القوة	نقاط الضعف
ارتفاع نسبة التعليم في المجتمع الفلسطيني والجامعات الفلسطينية. بنية تحتية واسعة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قدر كبير من التعاون والشركة بين أركان قطاع التكنولوجيا	البيئة التشريعية والتنظيمية :الشمول والتحديث. الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل. ضعف الخدمات الإلكترونية. ضعف مواءمة الخدمات مع ذوي الاحتياجات الخاصة. ضعف الموارد المالية الذاتية المتاحة لقطاع التكنولوجيا. ضعف المساهمة في الناتج المحلي. ضعف في توجيه وتحفيز البحث العلمي. عدم تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات. ضعف المنافسة الداخلية. ضعف البيئة الحاضنة للريادة والتميز.

الفرص	التهديدات
الطلب المتزايد على خدمات قطاع التكنولوجيا خصوصا بعد جائحة كورونا. الخبرات الفلسطينية في الشتات. المنافسة الدولية المفتوحة في خدمات قطاع التكنولوجيا. بناء المدن التكنولوجية في فلسطين. التقدم التكنولوجي الهائل والمتسارع(الثورة الصناعية الرابعة.) الدعم والمساندة الدولية للحقوق الوطنية ذات العلاقة.	الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه في الترددات والموارد والمعابر. شُح وعدم استدامة الموارد المالية الخارجية المتاحة للقطاع. الانقسام الداخلي. ضعف البيئة الاستثمارية على جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية. جائحة كورونا وما فرضته من تحديات، والخشية من امتداد تأثيرها لسنوات قادمة

(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، 2022)

والجدير بالذكر أن هناك 38 كلية وجامعة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، تُدِّرس تخصصات مختلفة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسعى إلى التركيز على جميع التخصصات التقنية والفنية والعملية المُمكّنة لزيادة قدرات ومهارات الخريجين وتمكينهم من دخول سوق العمل، مثل(بكالوريوس علوم الكمبيوتر، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، معلوماتية الأعمال، علوم وتكنولوجيا الإنترنت، الهندسة الكهربائية الحاسوبية، هندسة الميكاترونكس وغيرها، وتشير التقارير إلى أن هناك مساعٍ من وزارة التعليم والبحث العلمي من شأنها أن تقلص حجم الفجوة في التخصصات المطلوبة لتتوافق مع احتياجات سوق العمل. فحسب بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هناك 2270 خريج يحملون شهادات متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يدخلون سوق العمل سنوياً. (الخطة الوطنية للتنمية، مكتب رئيس الوزراء، عقود نقل التكنولوجيا، 2021–2023) . وفي ظل الانفجار المعرفي والتقدم العلمي والتكنولوجي السريع والانفتاح فكرياً واجتماعياً ومعرفياً وظهور حاجات جديدة لقطاعات مختلفة وحاجات بشرية متعددة كانت منها التحول الرقمي للعالم الواقعي واحتياجاته اليومية، أصبحت الجامعات مطالبة بنشر التعليم والتكنولوجيا على نطاق أوسع واعداد عدد أكبر من المتخصصين في مختلف أنواع التكنولوجيا

المتقدمة استجابة لجملة من التحديات التي تواجهها، والتي تمثلت في تطور تقنيات التعليم التكنولوجي وزيادة الإقبال عليه، ما يعني أن العمليات التعليمية عليها الاستجابة بشكل أو بآخر إلى تحول العملية التعليمية من التقليدية إلى شكل آخر من شأنه أن يتناسب مع التحول العالمي لاستخدام التكنولوجيا التعليمية ، ونمو صناعات جديدة أدت إلى توجيه الاستثمار في مجالات المعرفة والبحث العلمي إضافةً إلى المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية، وعليه أصبح التعليم العالي مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالعمل على نوعية التعليم واستحداث أساليب تتواءم مع الحاجات التكنولوجية والتعليمية العالمية، وذلك للاستثمار في الموارد البشرية المتاحة بأقصى طاقة ممكنة، من خلال تطوير المهارات المتاحة وصقل قدراتهم (رزقان، 2013).

وكما ذكرنا سابقاً فإن عملية التطوير هذه هي مسؤولية متكاملة الأطراف ولا شك أن الجامعات الفلسطينية أخذت بعضاً من الدور في هذا السياق بالتعاون مع القطاع الخاص ، حيث أتاحت الشراكات الاستراتيجية المتمثلة باتفاقيات تعاون بين مجموعة من الجامعات الفلسطينية إلى إطلاق عدداً من المبادرات التنموية والمشاريع والبرامج التي عملت على سد الثغرة الرقمية بين المناهج التعليمية ومتطلبات السوق، إضافة إلى إنشاء الجامعات لعدد كليات التكنولوجيا الريادية مثل كلية تكنولوجيا المعلومات – جامعة بوليتكنك فلسطين، كلية تكنولوجيا المعلومات – جامعة الخليل.

6.3.2. مؤشرات قياس واقع التعليم العالي للتخصصات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي الفلسطيني

كما هومن المتعارف عليه فإن القطاعات المختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤسسات التعليم العالي وما تطرحه من تخصصات تتناسب مع احتياجات هذا القطاع ووفقاً للخطة الوطنية للتنمية فإن هناك بعض

المؤشرات التي من شأنها قياس الأثر الحقيقي والقيمة الواقعية لهذه التخصصات في القطاع التكنولوجي الفلسطيني وأتت على النحو التالي :

- **نسبة الخريجين في مجال البرمجة والعلوم التقنية والبيانات والذكاء الاصطناعي الجاهزين لسوق العمل.**

يقيس هذا المؤشر درجة التقدم في إعداد كوادر مؤهلة وخبرات متعددة من حملة الشهادات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات وتطبيقات الهواتف الذكية والذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة، وهذا من شأنه أن يمدنا بمعلومات أوضح عن حجم الخريجين في هذه المجالات والجاهزين للانضمام لهذا القطاع..

- **نسبة الزيادة السنوية في عدد الكوادر البشرية العاملة في مجال خدمات التكنولوجيا Outsourcing**

يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار في القدرات البشرية المؤهلة للعمل في مجالات التكنولوجيا وعلم البيانات والذكاء الاصطناعي، والتي تم تأهيلها من خال التعليم والتدريب، للعمل مع الشركات العالمية في مجالات تقديم خدمات دولية Outsourcing.

- **نسبة الزيادة في براءات الاختراع والمؤلفات المحكمة والمنشورة في مجالات التقنية الحديثة.**

يقيس هذا المؤشر مقدار الدعم والتحفيز والخدمات التي تقدم لأصحاب الأفكار الريادية بهدف تطويرها وتحويلها إلى مشاريع ناشئة، وضمان ممارسة أعمالهم وحماية حقوقهم. وتظن الباحثة أنه لابد من النظر في اعادة توزيع موازنة الدولة بما يتناسب مع تحقيق الاستثمار في مؤشر الابتكار والإبداع في المورد البشري عندما يتعلق الأمر بالقطاعات التكنولوجية كونها قادرةً على تحويل اهتمام الطلبة والخريجين إلى

الإبداع وتحقيق عملية الاستدامة من خلال دعم الأفكار الشبابية ودعم مقدرات ذوي العلاقة بالقطاعين التعليمي والتكنولوجي .

- **نسبة الزيادة في عدد الحاصلين على الشهادة الدولية في القيادة الدولية للذكاء الاصطناعي AIDL**

يقيس هذا المؤشر توفر القدرة على الاستجابة الفعالة لتنفيذ أدوات الإدارة المستقبلية وتغيير احتياجات الخدمة والإنتاج التي ستشكل تحدياً مستقبلياً عالمياً، من خال تأهيل كوادر متخصصة بالذكاء الاصطناعي قادرة على رسم خطط للمستقبل من شأنها ضمان اللحاق بالتطور التكنولوجي الدولي .

- **نسبة الطلبة الخريجين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين يحصلون على وظائف خلال السنة الاولى لتخرجهم**

يقيس هذا المؤشر حجم التوظيف الذي يحظى به الخريجين من هذه التخصصات وعليه فإنه يتداخل مع مؤشراتٍ أخرى مثل مؤشر البطالة .

- **نسبة الخريجين الذين يعملون بشكل ذاتي وأعمال حرة (Self Employed)**

يقيس هذا المؤشر قدرة الخريجين للاعتماد على ذاتهم من خال تمكنهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح لهم نوافذ جديدة لخلق فرص من خلال إنشاء أعملهم الخاصة بهم. (الخطة الوطنية للتنمية، مكتب رئيس الوزراء، عقود نقل التكنولوجيا، 2021-2023)

4.2 الدراسات السابقة

1.4.2. الدراسات العربية:

دراسة أبو ضهير (2021). التي هدفت إلى التعرف على دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية ، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي. توصل الباحث خلال هذه الدراسة إلى جملةٍ من النتائج والتوصيات، بحيث تتمثل أهم النتائج: افتقار الأراضي الفلسطينية للكثير من معالم التنظيم السياسي والاقتصادي والقانوني الضابطة لبيئة عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني والمواضيع المرتبطة به مثل تنظيم استخدامات الإنترنت وموضوع حماية الحقوق الفكرية، وحقوق النشر، وأمن المعلومات، وسيادة الدولة، وحقوق المستهلك وخصوصيته. إضافةً إلى أن طبيعة العلاقة بين هذا القطاع والسلطة الفلسطينية قائمةً على ثنائية السياسة والتكنولوجيا وثنائية رأس المال والتقانة، وهو مشهد يضعف من التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية، ويُثقل من كاهل المواطن الفلسطيني؛ اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ويُفقده الثقة بنتاجات هذا القطاع بمختلف صورها وأشكالها. أما عن التوصيات التي توصل إليها الباحث، فيتمثل أهمها: بضرورة بناء منظومة قانونية تُدير آليات عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، بحيث ينبثق عن هذه المنظومة بوتقةً من الإجراءات والتدابير التي تُراعي خصوصية الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الاراضي الفلسطينية، وتراعي أيضاً منظومة العمل التنموية المستدامة في الاراضي الفلسطينية. أضافة لأهمية المُحاولة في الانعتاق تنموياً، وقدر الإمكان، بهذا القطاع عن المكون والتكوين الاقتصادي للسلطة الفلسطينية المرتبط بإسرائيل، عبر الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي الفلسطيني، وتعزيز الاقتصاد المقاوم، وتبني نهج التنمية التحررية والانعتاقية، بحيث يتم تسخير جهود هذا القطاع صوب البناء البشري والاجتماعي الفلسطيني،

بعيداً عن هدفية الربح والرأسمالية، وبما يُعزز من بناء منظومةً تنمويةً شاملةً ومستدامةً في المجتمع الفلسطيني.

دراسة الرضي (2021).التي هدفت إلى التعرف على مدى التوافق بين مخرجات العملية التعليمية في كليات الخدمة الاجتماعية واحتياجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030 وسبل تعزيزها.واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الاستبانة على كل من:طالبات كلية الخدمة الاجتماعية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وموظفين من وكالة التمكين لتنمية فرص العمل في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وأشارت النتائج إلى:أن الدرجة الكلية لاستجابات عينة الطالبات على محور"مدى التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الاميرة نورة وسوق العمل"، بلغت 2.4 (من)3 ، مما يدل على درجة كبيرة من التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الاميرة نورة وسوق العمل، والدرجة الكلية لاستجاباتهن على محور"المهارات التي توفرها جامعة الاميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل"بلغت (2.55 من3) ، مما يدل على درجة كبيرة من الموافقة على فقرات تلك المهارات، والدرجة الكلية لاستجابات عينة الموظفين على هذا المحور بلغت (2.38 من3) ، مما يدل على درجة كبيرة من الموافقة على فقرات تلك المهارات، والدرجة الكلية لاستجابات الطالبات على محور"آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل"بلغت (2.65 من 3) مما يدل على درجة كبيرة من موافقتهن نحو تلك الآليات، والدرجة الكلية لاستجابات عينة الموظفين على هذا المحور ايضا بلغت (2.76 من3) ، مما يدل على درجة كبيرة من موافقتهم نحو تلك الآليات، وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات أبرزها العمل من أجل إعداد مناهج تدريسية متطورة تركز على جانب المهارات التي يحتاجها الخريجون في سوق العمل.

دراسة ضمايرة وضمايرة (2020) التي هدفت الدراسة إلى معرفة الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من وجه نظر طلبة الجامعات الفلسطينية، استخدمت

الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برمجية SPSS في التحليل كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثتان أن جميع مجالات الدراسة قد كانت درجة الاستجابة عليها بدرجة متردد والتي سجلت متوسطات حسابية تقع بين 3.04 الى 3.12 ، باستثناء مجال واحد خاص بالمحتوى التعليمي والذي سجل متوسط حسابي قدره 3.47 بدرجة الموافقة، وخاصة في التخصصات الانسانية، وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الباحثتان ضرورة العمل على إعادة النظر في سياسة القبول في التخصصات التي يوجد فيها بطالة مرتفعة في سوق العمل، كالتخصصات الانسانية، ورفع مستوى تقديم خدمات التعليم المستمر والعمل على استحداث البرامج الدراسية والتعديل عليها بحيث تجمع بين المهارات النظرية والتطبيقية، ووجوب العمل على دراسة سوق العمل لمعرفة التخصصات المطلوبة والجديدة وذلك من خلال الدراسات الميدانية لسوق العمل.

دراسة الشيتي (2020) . التي هدفت إلى معرفة دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادية الإدارية في جامعة القصيم . واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة .وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أولا موافقة غالبية عينة الدراسة على بعض فقرات محاور جودة المستوى النوعي للخريجين، جودة البرامج التدريبية المقدمة لمؤسسات المجتمع، الاستشارية العلمية، المشاريع العلمية، والندوات والمؤتمرات المقدمة من الجامعة والتي تتوافق مع خطط التنمية المستدامة للدولة ومتوافقة أيضًا مع رؤية المملكة لعام2030 ، ثانيا موافقة كل عينة الدراسة بدرجة متوسطة على فقرات محور الدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعات السعودية في تحقيق مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر القيادات الإدارية في جامعة القصيم، حيث تراوحت نسب الإجابات ما بين(68% إلى21%)، ثالثا أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة إجابات القيادات الإدارية في جامعة القصيم تبعا لمتغير الجنس

في محاور جودة الاستشارات العلمية، وجودة المشاريع العلمية، وجودة البحث العلمي، والمستوى الكلي، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة إجابات القيادات الإدارية في جامعة القصيم تبعا لمتغير الجنس في محاور جودة المستوى النوعي للخريجين وجودة المؤتمرات والندوات، ويعود ذلك للاهتمام كل القيادات الإدارية بالعملية التعليمية وتحسين مهارات الطلاب والطالبات، وكذلك حضور المؤتمرات والندوات المتعلقة بتخصصاتهم. أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعة مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد هذه الاحتياجات من ناحية، وضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم، ضرورة اهتمام الجامعة بالتحسين المستمر في مجالات جودة التعليم والسعي لمعالجة نقاط الضعف التي يتم اكتشافها، وتنمية نقاط القوة بما يحقق التقدم العلمي المستمر.

دراسة الصوالحي (2019) و التي هدفت إلى معرفة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال استبانة تم تصميمها لهذا الغرض.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في عمليات متابعة الخريجين في سوق العمل مما يتطلب من الجامعة بذل المزيد من الجهود لمتابعة خريجيها والمشكلات التي تواجههم في سوق العمل، كما أن الجامعات لم تول الاهتمام الكافي في تبني الحاجات الفعلية لمتطلبات المجتمع من المشاريع العلمية الريادية، وكذلك عدك إعطاء الاهتمام الكافي والتنسيق بين كليات الهندسة وسوق العمل فيما يتعلق بالمشاريع التي يقوم الطلبة بإنجازها قبل تخرجهم، وضعف الجهود المبذولة في التنسيق بين كليات الهندسة وسوق العمل فيما يتعلق بمنتجات هذا السوق، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بعمليات متابعة الخريجين في سوق العمل مما يتطلب من الجامعة بذل المزيد من الجهود لمتابعة الخريجين والمشكلات

التي تواجههم في سوق العمل، والعمل على تطبيق سياسات تحفيزية ومعنوية للطلاب لإنتاج الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشروعات حقيقية.

دراسة سالم والفريخ (2018) و التي هدفت إلى تحديد متطلبات ملائمة مخرجات جامعة الأميرة نورة لاحتياجات سوق العمل، ومعرفة أهم معايير الكفاءة المطلوب توفرها في مخرجات جامعة الأميرة نورة لتأهيليهم في سوق العمل السعودي في ظل التطور السريع، واعتمدت الدراسة على المنهج الاجتماعي باستخدام أداة الاستبيان، طبقت على عينة عشوائية من طالبات جامعة الأميرة نورة مستوى ثامن وعينة من أصحاب الأعمال، وأظهرت نتائج الدراسة تدني مهارات الاتصال الفعال والعمل بروح الفريق اللازمة لأداء مهام العمل، والمهارات الأساسية لخريجات جامعة الأميرة نورة، بالإضافة إلى تدني المهارات الفنية اللازمة للخريجة لأداء العمل، الافتقار إلى التكامل بين الاعداد النظري والتدريب الميداني الذي يسمح بتطبيق المعارف على أرض الواقع، وقدرة منافسة خريجة جامعة الأميرة نورة مع خريجات الجامعات الأخرى تُعد متوسطة وتتطلب هذه النتيجة لفت الانتباه إلى الاهتمام بإعداد الخريجات إعداداً جيدًا يقابل متطلبات سوق العمل . كما أوصت الدراسة بتطوير استراتيجيات التعليم العالي بما يكفل منح الخريجة الكفاءات التي تحتاجها لسوق العمل، بالإضافة إلى ضرورة إجراء دراسات مشابهة لمتطلبات سوق العمل باستمرار لمواكبة المستجدات المستمرة.

دراسة عيروط وحماد (2018) و التي هدفت إلى التعرف على مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم بناء مقياس لقياس مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الاردنية لمواكبة حاجات القطاع العام من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ، توصلت نتائج الدراسة إلى أن مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام جاءت بمستوى متوسط، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير التخصصات المطروحة في الجامعات لتصبح تطبيقية

عملية بدرجة عالية من الفعالية لتوفر كوادر بمهارات عملية جاهزة لتلبية حاجات القطاع العام والعمل المرن السريع على طرح التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بشكل فعال، وأن تبني إدارة الجامعات تفاهمات واتفاقيات مع القطاع العام والخاص والشركات لتوفير كوادرهم من الخريجين.كما أوصت بالقيام بدراسات ميدانية لمعرفة التخصصات الجديدة والمهارات المطلوبة في سوق العمل للقطاع العام وتعزيز التخصصات التي تطرحها الجامعات بساعات جديدة للتدريب وتطوير المهارات والكفايات اللازمة للخريجين.

دراسة الدلو(2017) و التي هدفت إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، بالتعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي وواقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي، وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها: أن خريجي برنامج الصيدلة قد اكتسبوا مجموعة من المهارات بالشكل المعقول, و وجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، ضعف العلاقة التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل، وأوصى الباحث بضرورة التركيز على المهارات الذهنية والمهنية لرفع كفاءة الخريجين لتتواءم مع سوق العمل، ووضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي بمشاركة القطاع الخاص لتعزيز المواءمة بين المخرجات التعليمة وحاجة سوق العمل.

دراسة داغر والطراونة والقضاة (2016) و التي هدفت الدراسة تعرّف درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، من وجهة نظر إداريّي مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن؛ للمساهمة في اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل .وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي

الأردني لحاجة سوق العمل، كان متوسطًا , وتوصّلت الدراسة إلى اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

دراسة التائب (2014) و التي هدفت إلى التعرف إلى كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي وتحديد السبل الكفيلة بتطوير مخرجات التعليم المحاسبي للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي. و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي : أن مخرجات التعليم المحاسبي تفتقر للكفاءة في أداء الأعمال المصرفية من وجهة نظر موظفي المصارف، والاتفاق بين الأكاديميين والمهنيين حول السبل الكفيلة بتطوير العمل المصرفي، واستخدام أعضاء هيئة التدريس للتكنولوجيا الحديثة في التدريس.

وأوصت الدراسة بالعمل على تحقيق الانسجام بين الدراسة النظرية، والتطبيق العملي في مجال المصارف وتضمين مناهج التعليم المحاسبي للتشريعات القانونية الخاصة بالعمل المصرفي والتعامل مع التقنية الإلكترونية، والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والمهنية بما يضمن تضييق الفجوة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل.

دراسة لزعر (2014) و التي هدفت الدراسة إلى تقدير وتحليل العلاقة بين التعليم العالي، ومعدل البطالة بهدف توضيح أن عملية إصلاح التعليم يجب ألا تقتصر على زيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا، والأساتذة ومختلف أنواع الموارد البشرية المترابطة والمتفاعلة بينهما بصورة متكاملة في المؤسسة الجامعية واصلاح الاسواق وبخاصة سوق العمل بما يخدم الهدف النهائي من أجل زيادة الطلب على العمالة، وتوافق مخرجات العملية التعليمية مع احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً , توصلت الدراسة مجموعة من النتائج، من أهمها التوسع في القبول في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية على حساب غيرها من الكليات، وفتح فروع جديدة تشكو من عدم الإقبال عليها في مؤسسات أخرى، وتراجع أعداد الطلبة بالنسبة للطالبات له انعكاس خطير على الحياة الاقتصادية ويؤدي إلى عدم التماشي الكمي

والنوعي لمخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. وأوصت الدراسة بايجاد رؤية موحدة تشترك فيها وزارات التربية والتعليم العالي والزراعة والري والصناعة والمالية في الجزائر، تحد من مشكلة البطالة إلى أدني مستوياتها ويصبح بموجبها التعليم العالي المخلص بتجويد المخرجات، والانتباه لاحتياجات المجتمع في كل تخصص لتفادي البطالة والعمل على احتواء القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي نظراً لقدرته على امتصاص فائت البطالة.

2.4.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة (Pitan,2015) و التي تهدف إلى التعرف على أهم المهارات العامة المطلوبة في سوق العمل النيجيري في قطاعات الزراعة والبنوك والتعليم والصحة والتصنيع، ، وقد توصلت الدراسة إلى أن المهارات تعتبر من المعايير الهامة في سوق العمل في القطاعات الخمس التي تمت دراستها، وأن مهارات التحليل والتواصل هي الأعلى أهمية من بين المهارات الأساسية، وقد أكدت الدراسة على أن الخريجين بحاجة إلى العمل على تنمية مهاراتهم من أجل مواجهة التحديات في سوق العمل، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:ضرورة عمل الجامعات على تلبية احتياجات الخريجين من المهارات الأساسية من خلال المناهج التدريسية بما يتناسب مع احتياجات القطاعات المختلفة في سوق العمل، كما أوصت بضرورة أن ينمي الخريجين مهاراتهم قبل دخولهم لسوق العمل.

دراسة (Boccanfuso, et al., 2015) و التي هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير نوعية التعليم الابتدائي على نتائج سوق العمل النتائج البلدان النامية، ولا يعرف إلا القليل حول الآثار في المستويات العليا، ولمعرفة كيف تؤثر تحسينات نوعية المستوى الجامعي على التوظيف. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن الشباب العاملين من ذوي المهارات العالية شهدت زيادة تسعة نقطة مئوية النسبي على العمال كبار السن، ويعتبر التعليم على نطاق واسع قضية أساسية في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لارتفاع معدلات الأمية في البلدان النامية، تركز معظم السياسات فيها على تحسين فرص الحصول على التعليم، وأن تحسينات الجودة في التعليم العالي قد يكون لها آثار إيجابية كبيرة ليس فقط على نتائج سوق العمل من الأفراد الحاصلين على مؤهل جامعي، ولكن أيضاً على معدل التسرب. وأوصت الدراسة بأن يكون هنام تظافر للجهود لتحسين نوعية التعليم على جميع المستويات، التي تهدف إلى محاذاة المهارات المطلوبة من أصحاب العمل لتدريب خريجي الجامعات، ويمكن للحكومات تحمل تحسين نتائج سوق العمل لهؤلاء الأفراد ذوي المهارات العالية على عدة أبعاد (آفاق عمل أفضل، وظائف ذات نوعية أفضل، ويحتمل أن تكون أعلى الأجور والمزيد من الأمن الوظيفي)، وأن تكون النتيجة النهائية للنمو الاقتصادي الإجمالي أعلى في الواقع، بتحسين برنامج الجودة والإنصاف والشفافية في قطاع التعليم والتدريب.

دراسة (Assaad et. al,2014) و التي هدفت الدراسة التعرف على الفروقات في مخرجات نظام التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وقد استهدفت الدراسة الخريجين الذين تتراوح أعمارهم من(25-40) عام وتمثلت عينة الدراسة في (1616) شخص في مصر و (1418)شخص في الأردن من القوى العاملة في كلا البلدين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت الاستبيان كأداة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المهارات التي يمتلكها الخريجون من أهم العوامل التي تساهم في تطوير سوق العمل، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بتعزيز المهارات لدى الخريجين بما يساهم في تحسين أوضاعهم في سوق العمل.

دراسة (Yangau,2014) و التي هدفت إلى تحديد التحديات الرئيسة التي تواجه التعليم العالي في كينيا . توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها : السياسة المحلية تمتلك قوة التأثير على مجالات التركيز ونقطة الانطلاق بالنسبة إلى الاقتراض وسياسة التنفيذ، وهناك العديد من الطرق المختلفة لمفاهيم الجودة، وأن هناك أنواعاً مختلفةً من أصحاب المصلحة في مجال التعليم العالي. وأوصت الدراسة

بأن نظام التعليم في حاجة ماسة لتثقيف وتدريب وتطوير القوى العاملة في عصر المعلومات من أجل تحقيق التحول الاقتصادي، تحقيق الاتفاق المتبادل على مؤشرات الكفاءة والفعالية، وأن تكون أكثر فعالية في تعزيز ثقافة المساءلة في قيادة التعليم العالي، من خلال إنشاء قاعدة عريضة لإطار السياسة العامة التي تفرت على الجامعات الحكومية جمع ونشر البيانات ذات الصلة بتقييم بالأداء، وربط مؤشرات الأداء بمنهجه من المسائلة المبنية على نتائج الطلبة ورضاهم ومعدلات التخرج وانتاجية أعضاء هيئة التدريس، ومستوى نجاح الطالب في سوق العمل المتخرج إليه.

دراسة (Lombardo and Passarelli,2011) و التي هدفت إلى المساهمة في الأدبيات التجريبية عن طريق توفير دليل على جودة العمل من خريجي جامعة تقع في جنوب إيطاليا، وهي منطقة متأثرة بالمشاكل الهيكلية في سوق العمل، والتعرف إلى محددات نوع العقد، والمسابقات التعليمية والأجور، وكانت عينة الدراسة عن الدورة الصيفية 2007 الخريجين من جامعة كالابريا، ونوعية الوظائف في ثلاث سنوات بعد التخرج تدرس من حيث النوع من العقود. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مجال الدراسة هو المحدد الرئيس لجودة العمل، بالخصوص الخريجين في الهندسة والصيدلة، هم أكثر عرضة لإيجاد وظيفة مستقرة، مطابقة تماماً للتخصص، براتب أفضل، مع الاحترام للخريجين في مجالات أخرى، والخريجون في العلوم الإنسانية لديها أعلى احتمال الحصول على وظيفة شاذة، وهذه النتائج تتفق مع ما كتب حول العلاقة بين مجالات نتائج الدراسة وسوق العمل، والطبقة الوسطى هي الأكثر احتمالا للحصول على وظيفة شاذة من خريجي تابعة للبرجوازية أو الطبقة العاملة. وأوصت الدراسة بما يلي: تعتبر نوعية الوظائف للخريجين واحدة من أهم المؤشرات للفعالية الخارجية لنظام التعليم العالي، ودليل على تأثير الخلفية الأكاديمية والأسرة عن نوعية الوظائف، وضرورة تنفيذ تدابير السياسات التي تشجع مزيد من التفاعل بين السياق الاجتماعي والاقتصادي ونظام التعليم العالي.

دراسة (Corominas, Saurina and Esperançar,2010) هدفت الدراسة إلى تحديد نتائج سوق العمل وفقا للأصل الاجتماعي، وتأثير نوع الجنس(المساواة بين الجنسين)، والعلاقة بين الدراسات الجامعية وسوق العمل(أي تأثير التعليم أثناء العمل)، وتم جمع آراء الخريجين بأثر رجعي، في ثلاث سنوات بعد التخرج من خلال أداة الاستبانة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: وجود فجوة في التغيرات ما بين مستوى التعليم ومتطلبات سوق العمل على أساس الكفاءة المكتسبة، وأن هناك زيادةً على الطلب للمؤهلات ذات التقنية العالية، عن المهارات ذات الطبيعة المحفزة لأرباب العمل، وأن الطلب في سوق العمل تجاوز ما شكله التعليم الجامعي التقليدي من مهارات ومناهج. وأوصت الدراسة بإعداد نظام أو آلية تزيد من إمكانية تكيف الجامعات مع التغيرات، فيما يخص الكفاءة المطلوبة وحاجة سوق العمل على وجه الخصوص، والتركيز على الدراسات التي تنتج متخصصون أكفاء، وقد يكون بعضها من الصعب دراسته في إطار الجامعة.

3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة مثل دراسة (الرضي ,2021)، و(ضمايرة ,2020)، و(الصوالحي ,2019)، و (الرويس،2019)، و (سالم و الفريخ ,2018)، و(عيروط و حماد,2018) ، (الدلو،2017)،(داغر والطراونة والقضاة ،2016)، و(Boccanfuso, et al., 2015) ، و(Lombardo and Passarelli,2011)، حيث ركزت بعض هذه الدراسات على معرفة مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل، وعلى مدى تأثير مخرجات التعليم العالي على سوق العمل، فمنها من راكز على سوق العمل الفلسطيني ومنها على سوق العمل العربي، ومنها ايضاً على سوق العمل الغربي، وأوضحت الفجوة والتباين الموجود بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، وبينت الدراسات السابقة بأن هناك فجوة بين مدى مواءمة مخرجات التعليم

العالي وسوق العمل، وقد لاحظت الباحثة أن هناك ندرة في الدارسات السابقة التي تناولت مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في القطاع التكنولوجي العربي وخاصة الفلسطيني.

كما تطرقت الدراسات التالية (أبوضهير ,2021)، و(الشيتي ,2020)، و(yangau,2014) إلى دور التعليم العالي والجامعات في تحقيق التنمية اقتصادية واغلب الدراسات السابقة قد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أبرز التوصيات التي طرحتها الدراسات السابقة تلك التي تتعلق بضرورة التنسيق بين وزارات التربية والتعليم مع الجامعات والتعليم العالي من أجل مراجعة متطلبات مهارات وكفاءات سوق العمل والعمل على تأهيل الطلبة تأهيلاً كاملاً لسوق العمل، واعتماد التخصصات العصرية ومواكبة التطور في سوق العمل، وأن تفي مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل الفلسطيني.

هذه الدراسة تتفق مع دراسة(داغر و الطراونة و القضاة ,2016) , و التي كانت بعنوان " تعرف درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل " و التي نجمت عن أن نسبة المواءمة كانت متوسطة . و ترى الباحثة أن هذه الدراسة التي ذكرتها قد أثرت الدراسة الحالية و أنها تتناسب في مضمونها مع الدراسة الحالية من حيث الغرض منها و المشكلة , و لكنها تختلف في المجتمع و العينة حيث أن الدراسة الحالية تبحث في القطاع التكنولوجي و التخصصات ذات العلاقة به . الأمر الذي يعد جديداً مقارنةً بالدراسات السابقة .

ترى الباحثة أن الدراسة الحالية تعد جديدة و مختلفة في كونها أجريت في سياق قطاع التكنولوجيا وكليات تكنولوجيا المعلومات، وتحديداً الفلسطينية وخصوصا في مرحلة تعليمية مهمة وهي التعليم العالي والجامعي، وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري والتعرف إلى المنهجيات المستخدمة وأيضا في التعرف إلى مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي لطلبة كليات مختلفة لسوق العمل .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قامت بها الباحثة لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

1.3 منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وهو طريقة في البحث عن الحاضر، وتهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة– سلفاً– بدقة تتعلق بالظواهر الحالية والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث وذلك باستخدام أدوات مناسبة.

2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جمع الطلبة المقبلين على التخرج في كليات تكنولوجيا المعلومات في جامعتي الخليل وبوليتكنك فلسطين، والبالغ عددهم (171) طالباً وطالبةً من الفصل الأول من العام الدراسي (2023/2022م). يجدر بالذكر أن هذه العينة تم اختيارها لعدة أسباب كانت أهمها أن هذه الفئة تناولت مساقات تدريبية في شركات القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل بما يقارب ال 127 ساعة تدريبية للطالب .

وطبقت الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة بطريقة المسح الشامل، وبعد جمع الاستبانات، بلغ عدد الاستبانات المستردة (171) استبانة، وجميعها استبانات صالحة للمعالجة الإحصائية، والجدول التالي يوضح خصائص أفراد مجتمع الدراسة الديموغرافية:

جدول (1.3): خصائص أفراد مجتمع الدراسة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	57	33.3
	أنثى	114	66.7
	المجموع	**171**	**100.0**
الجامعة	جامعة بوليتكنك فلسطين	79	46.2
	جامعة الخليل	92	53.8
	المجموع	**171**	**100.0**
التخصص	علم الحاسوب بفروعه	67	39.2
	هندسة الحاسوب	38	22.2
	أمن وحماية الشبكات	15	8.8
	تكنولوجيا المعلومات	51	29.8
	المجموع	**171**	**100.0**
المعدل التراكمي	مقبول	7	4.1
	جيد	54	31.6
	جيد جداً	77	45.0
	ممتاز	33	19.3
	المجموع	**171**	**100.0**

3.3 أداة الدراسة

1.3.3. وصف الأداة:

و هي عبارة عن استبيان موجه للطلاب المقبلين على التخرج من هذه الكليات و الذي بدوره سيقيس مدى موائمة مخرجات التعليم العالي و بين سوق العمل في هذه الشركات و عليه سنحلل ما هي أهم

الأسباب التي تشكلت بسببها الفجوة و أين مناطق تركزها و ما مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي أم لا و قد قامت الباحثة بتصميم الاستبيان المرفق و عرضه على (5)محكمين من ذوي الاختصاص و الموافقة على استخدامه بعد اتمام التعديلات المقترحة.

2.3.3. صدق المقياس:

أ- صدق البناء:

تم فحص صدق البناء بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه، وقيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة، كما هو مبين في الجداول (2.3)، (3.3)، (4.3):

جدول (2.3): معاملات ارتباط فقرات محور واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا بالمجال الذي تنتمي إليه، ومع الدرجة الكلية للمحور، وكل مجال مع الدرجة الكلية للمحور.

رقم الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية
1	.556**	.323**	14	.733**	.569**
2	.637**	.674**	15	.669**	.517**
3	.624**	.423**	16	.758**	.529**
4	.658**	.526**	17	.766**	.539**
5	.668**	.520**	الدرجة الكلية للبحث العلمي		**0.734****
6	.651**	.676**			
الدرجة الكلية سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع		**0.831****			
7	.501**	.476**	18	.430**	.491**
8	.712**	.601**	19	.743**	.692**
9	.775**	.653**	20	.751**	.614**
10	.593**	.398**	21	.750**	.561**
11	.774**	.574**	22	.745**	.586**

رقم الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية
12	.616**	.501**	23	.723**	.652**
13	.634**	.601**	الدرجة الكلية للبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع		**0.860****
الدرجة الكلية للمستوى النوعي للخريجين		**0.823****			

** دالة إحصائياً عند (α≤0.01)

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (2.3) إلى أن جميع فقرات كل مجال ترتبط بالدرجة الكلية لمجالها وبالدرجة الكلية للمحور ارتباطاً ذو دلالة إحصائية، مما يعني وجود علاقة ارتباطية بين كل فقرة ومجالها، وبين الفقرة والدرجة الكلية للمحور، كما تبين أن درجة كل مجال ترتبط بالدرجة الكلية للمحور ارتباطاً دال إحصائياً، وهذا يعني أنه توجد علاقة ارتباطية بين درجة المجال والدرجة الكلية للمحور، حيث كانت معاملات الارتباط للعلاقة بين الفقرة ومجالها، وبين الفقرة والدرجة الكلية للمحور، وبين درجة المجال مع الدرجة الكلية للمحور أكبر من (0.30)، حيث أشار جارسيا (Garcia, 2011) أن قيمة معامل الارتباط التي تقل عن (0.30) تعتبر ضعيفة، والقيم ضمن (0.30-أقل من 0.70) تعتبر متوسطة، والقيمة التي تزيد عن (0.70) تعتبر قوية، لذا فإن محور واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا في محافظة الخليل يتمتع بدرجة من الصدق تطمئن الباحث بأنه يقيس ما وضع من أجله.

جدول (3.3): معاملات ارتباط فقرات مجال ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل بالدرجة الكلية للمجال.

رقم الفقرة	الارتباط مع مجالها	رقم الفقرة	الارتباط مع مجالها	رقم الفقرة	الارتباط مع مجالها
1	.577**	6	.676**	11	.482**
2	.584**	7	.447**	12	.635**
3	.570**	8	.530**	13	.559**
4	.674**	9	.534**	14	.608**
5	.712**	10	.556*	15	.535**

** دالة إحصائياً عند (α≤0.01)

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (3.3) إلى أن جميع فقرات المجال ترتبط بالدرجة الكلية لمجالها ارتباطاً ذو دلالة إحصائية، مما يعني وجود علاقة ارتباطية بين كل فقرة ومجالها، لذا فإن محور ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل يتمتع بدرجة من الصدق تطمئن الباحث بأن المقياس يقيس ما وضع من أجله.

جدول (4.3): معاملات ارتباط فقرات مجال المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج بالدرجة الكلية للمجال.

رقم الفقرة	الارتباط مع مجالها	رقم الفقرة	الارتباط مع مجالها
1	.600**	5	.410**
2	.545**	6	.582**
3	.535**	7	.529**
4	.694**		

** دالة إحصائياً عند (α≤0.01)

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (4.3) إلى أن جميع فقرات المجال ترتبط بالدرجة الكلية لمجالها ارتباطاً ذو دلالة إحصائية، مما يعني وجود علاقة ارتباطية بين كل فقرة ومجالها، لذا فإن محور المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج يتمتع بدرجة من الصدق تطمئن الباحث بأن المقياس يقيس ما وضع من أجله.

3.3.3. الثبات:

1.3.3.3. الثبات بطريقة كرونباخ ألفا:

قامت الباحثة بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وكذلك تم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وذلك كما هو موضح في الجدول (5.3).

جدول (5.3): معاملات الثبات للمقياس

المتغيرات	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
		معامل الثبات

المتغيرات	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا معامل الثبات
سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع	6	0.70
المستوى النوعي للخريجين	7	0.78
البحث العلمي	4	0.71
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	6	0.79
الدرجة الكلية لواقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا	**23**	**0.90**
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي	**15**	**0.79**
المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات	**7**	**0.71**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5.3) أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لجميع مجالات محور واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا وللدرجة الكلية للمحور كانت مقبولة، حيث تراوحت قيم معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجالات محور واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا ما بين (0.70 – 0.79)، وبلغ معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للمحور (0.90).

كما بلغت قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية لمحور مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي (0.79). وبلغت قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية لمحور المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات (0.71).

مما يشير إلى أن المقياس بمحاوره يتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، وهذا يشير إلى أن المقياس صالح للتطبيق وتحقيق أهداف الدراسة، مما يعطى الباحثة درجة من الثقة عند استخدام المقياس كأداة للقياس في البحث الحالي.

2.3.3.3. الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تعمل هذه الطريقة على حساب معامل الارتباط بين درجات نصفي المقياس، ويتم تجزئة المقياس إلى نصفين متكافئين، ثم يتم إيجاد مجموع درجات المبحوثين لكل نصف من المقياس، ثم حساب معامل الارتباط بينهما، وتم استخدام معادلة سبيرمان براون للتصحيح، ومعادلة جتمان، كما هو موضح في الجدول (6.3).

جدول (6.3): الثبات بطريقة التجزئة النصفية

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان براون	معامل ارتباط جتمان
سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع	6	0.72	0.71
المستوى النوعي للخريجين	7	0.81	0.81
البحث العلمي	4	0.67	0.67
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	6	0.73	0.72
الدرجة الكلية لواقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا	**23**	**0.81**	**0.81**
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي	**15**	**0.76**	**0.74**
المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات	**7**	**0.70**	**0.71**

يتضح من الجدول (6.3) أن معاملات الارتباط وكذلك معاملات الثبات لكل محاور الدراسة وكذلك لجميع فقرات الأداة مقبولة، مما يشير إلى أن المقياس على درجة عالية من الثبات، وهو يعطى درجة من الثقة عند استخدام المقياس كأداة للقياس في البحث الحالي، ويعد مؤشراً على أن المقياس يمكن أن يعطي النتائج نفسها إذا ما أعيد تطبيقه على العينة نفسها وفى ظروف التطبيق نفسها.

4.3.3. تصحيح المقياس:

وزعت درجات الإجابة على فقرات المقياس بطريقة ليكرت Likert حيث يحصل المستجيب على 5 درجات عندما يجيب (بدرجة كبيرة جداً)، 4 درجات عندما يجيب (بدرجة كبيرة)، 3 درجات عندما

يجيب (بدرجة متوسطة)، ودرجتان عندما يجيب (بدرجة منخفضة)، ودرجة واحدة عندما يجيب (بدرجة منخفضة جداً). والجدول (7.3) يوضح فئات المتوسطات الحسابية.

جدول (7.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل

فئات المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
2.33 فأقل	منخفضة
3.67-2.34	متوسطة
3.68 فأعلى	مرتفعة

4.3 متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة : مخرجات التعليم العالي في بعض كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل.

المتغيرات الديموغرافية: الجنس، الجامعة، التخصص، المعدل التراكمي.

المتغيرات التابعة:

- مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني.
- المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات.

5.3 إجراءات الدراسة

1. تم الرجوع إلى ما أتيح من الأدب التربوي، المرتبط بمتغيرات الدراسة، الذي ساعد الباحثة على تكوين خلفية علمية لموضوع الدراسة.

2. الرجوع إلى بعض الدراسات والأبحاث المحلية والعربية والعالمية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة للاستفادة منها في بناء أداة الدراسة.

3. تجهيز الاستبانة التي استخدم لجمع البيانات.

4. الحصول على الموافقات الخاصة ببدء تنفيذ تطبيق الاستبانة.

5. تم تطبيق الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة في جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين.

6. تم جمع الاستبانات من أفراد مجتمع الدراسة، وبلغت الاستبانات المستردة (171) استبانة وجميعها صالحة للمعالجة الإحصائية (بياناتها معبئة كاملة).

7. ترقيم الاستبانات وترميزها وإدخالها للحاسوب وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة.

8. الحصول على النتائج والخروج بالتوصيات والمقترحات.

6.3 المعالجة الإحصائية

اعتمدت الباحثة في تحليل بيانات دراستها بعد تطبيق الأداة على أفراد مجتمع الدراسة، حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية،

SPSS: Statistical Package for the Social Sciences, Version (28)

وتم استخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية الآتية:

- التكرارات والأوزان النسبية.
- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.
- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط سبيرمان براون لمعرفة الثبات بطريقة التجزئة النصفية.
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمعرفة صدق فقرات الاستبانة.
- اختبار (ت) (Independent samples T Test)، لمعرفة الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين.

- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) للمقارنة بين المتوسطات أو التوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين المتوسطات.
- اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية لإيجاد مصدر الفروق.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة.

4. نتائج أسئلة الدراسة

1.4 ما مدى موائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل لاحتياج سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني من وجهة نظر الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022-2023م؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي ، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى موائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل لاحتياج سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني من وجهة نظر الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022–2023م. كما هو موضح في الجدول (1.4).

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى موائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل لاحتياج سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني من وجهة نظر الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022–2023م، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
11	لقد استفدت في المجال العملي أكثر من النظري.	3.85	1.14	77.0	كبيرة
7	أشعر بالرضا عن مستوى الأداء الذي أقوم به في التدريب.	3.39	0.86	67.8	متوسطة
8	أنا قادر على العمل ضمن فريق بشكل فعال .	3.36	0.84	67.2	متوسطة
6	أرى نفسي قادرا على صياغة حلول للمشكلات التي تواجهني	3.18	0.85	63.6	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
	في التدريب على أسس علمية.				
15	لقد استفدت من الورشات والندوات التي تطرحها الكلية.	3.12	0.81	62.4	متوسطة
2	ترتكز المساقات في الغالب على الجانب العملي أكثر من الجانب النظري	3.11	0.78	62.2	متوسطة
5	خلال التدريب أقوم بتوظيف البحوث العلمية التي درستها.	3.09	0.85	61.8	متوسطة
10	لقد استفدت في المجال النظري أكثر من المجال العملي.	3.01	1.23	60.2	متوسطة
12	من خلال التدريب لاحظت أن الكلية تواكب احتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي العالمي من خلال المناهج التي تطرحها.	2.99	0.77	59.8	متوسطة
13	خلال التدريب وجدت أن المفاهيم المستخدمة في سوق العمل في مؤسسات القطاع التكنولوجي تتطابق تماما مع التي تم دراستها مسبقا.	2.97	0.65	59.4	متوسطة
3	أستخدم اللغة الانجليزية بشكل جيد في مؤسستي التدريبية.	2.91	0.92	58.2	متوسطة
14	لم أواجه صعوبات عملية كثيرة في فترة التدريب.	2.89	0.75	57.8	متوسطة
9	خلال التدريب، لاحظت أن لدى خريجي جامعتي السمعة الجيدة في العمل بتفانٍ.	2.84	0.99	56.8	متوسطة
1	تكفي المساقات المطروحة في الكلية احتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني.	2.84	0.79	56.8	متوسطة
4	من خلال تجربتي في التدريب أرى أن المساقات الجامعية تتناسب مع واقع العمل في مؤسسات القطاع التكنولوجي الفلسطيني .	2.83	0.83	56.6	متوسطة
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني		**3.09**	**0.44**	**61.8**	**متوسطة**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.4) أن مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.09) ونسبة مئوية (61.8%).

ويتضح من الجدول (2.4) أن الفقرات (11، 7) قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لمدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع

التكنولوجي الفلسطيني، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: (لقد استفدت في المجال العملي أكثر من النظري)، و(أشعر بالرضا عن مستوى الأداء الذي أقوم به في التدريب).

في حين أن الفقرات (4، 1) قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لمدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: (من خلال تجربتي في التدريب أرى أن المساقات الجامعية تتناسب مع سوق العمل)، و(تكفي المساقات المطروحة في الكلية احتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني).

و تعزي الباحثة النتائج السابقة إلى أنه : و بالنظر إلى المحور السابق ترى الباحثة أنه من المنطقي ظهور نتائج هذا المحور بالشكل السابق أي مدى ملائمة متوسط ؛ وذلك كمقاربة لواقع المخرجات التعليمية التي تم قياسها أولاً، وبالتعمق في الفقرات المقررة في هذا المحور فإننا نستنتج ما يلي :

1. أن الاستفادة في المرحلة التدريبية جاءت بمصلحة الطلبة وعليه فإن الإجابات كانت على نسبة كبيرة، وكنتيجة لهذا فإنه الطلبة المقبلين على التخرج يقرون بأن الاستفادة في هذه المرحلة كانت أكثر منها في المرحلة السابقة ألا وهي التعليم النظري .
2. هناك نسبة لا بأس بها من الطلبة الذين يرون بأن أداءهم في مرحلة التدريب غير مرضٍ ، وترى الباحثة أن السبب هنا يأتي على نطاقين الأول هو: عدم إمداد الطلبة في المرحلة النظرية بما يلزمهم للقيام بعملهم على أكمل وجه عندما يتم الانتقال للمرحلة العملية، والثاني يقع على مسؤولية الطالب في تقصيره في التنوع في مصادر المعلومات واكتساب المهارات واقتصاره على المنظور العلمي كمصدر وحيد للتعلم.

3. إن عدم قدرة الطلبة على العمل ضمن فريق أتى أيضاً بنسبة متوسطة وهذا كنتيجة للأساليب التعليمية التي تعتمد مبدأ الفردية وتجنب العمل ضمن مجموعات أو فرق ، الأمر الذي يعد من أساليب التعليم القديمة نوعاً ما .
4. هناك اجماع كبير بين الطلبة على أن المساقات تقتصر على الجانب النظري مما يسبب فجوة في الأداء عند مرورهم بالمرحلة التدريبية.
5. البحوث العلمية التي يقوم بها الطلبة كأحد المخرجات التعليمية لا يتم توظيفها بالشكل التام في التدريب وبالتالي في سوق العمل، مما يشكك في فعالية استخدام هذه الأبحاث وأثرها.
6. ان استفادة الطلبة في المجال النظري أتت بشكل متوسط أقرب للمنخفض في الترتيب مما يستدعي النظر في المنهاج الذي يقدم وفعاليته في التوائم مع سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني .
7. كفاية المساقات التي تعقد في هذه التخصصات لسوق العمل أتت بشكل متوسط وملائمتها لهذا السوق كذلك، وعليه فإن الباحثة تعتقد بأن هناك ضعفاً في التوسع والتغلغل في حاجات هذا القطاع المحلية والعالمية وهذا يتبين من وجهة نظر الطلبة المتدربين بأن هذه المساقات لا تكفي أو تغطي احتياجات السوق وأن المساقات المطروحة بالأصل تلائمها متوسط مع سوق العمل .
8. هناك توسط في تلائم المستوى النوعي للخريجين مع سوق العمل فنرى أن اجابات الطلبة على الفقرات التي تعنى بالصفات و المهارات الخاصة بهم أتت بشكل متوسط كالتحدث باللغة الانجليزية و امكانية القيام بأكثر من مهمة في المجال التكنولوجي و غيرها , و عليه فإن هناك تقصيرا كبيرا في أداء هذه السلسلة المترابط يقع على عاتق الطلبة و الجامعة و حتى المؤسسات التعليمية للمراحل السابقة للتعليم العالي، و ذلك بأن المهارات الشخصية و الحياتية المكتسبة هي ليست وليدة اللحظة أو مرحلة متأخرة من التعليم ، بل هي عملية متكاملة يجب الأخذ بالعين جميع أطرافها .

9. هذا بالإضافة إلى أن السمعة الجيدة في الأداء العملي التي يطرحها الطلبة في هذه المؤسسات لها الأثر الكبير على حجم التوظيف و بما أن هناك نسبة كبيرة من الطلاب يظنون أن سمعة من سبقوهم من الطلبة بالعمل بتفانٍ متوسطة ، فإن الباحثة تنسب هذا الأمر لكون القطاع التكنولوجي لا يزال طور التقدم في المجتمع الفلسطيني ككل و مؤسسات قطاع سوق العمل في محافظة الخليل بشكلٍ خاص ، حيث أن هنالك الكثير من الطلبة الذين يلجؤون للعمل عن بعد لحساب شركات في الخارج , مما يجعل الحكم على مقدرات الخريجين و أسلوب عملهم غير دقيق بالشكل الكافي . هذا بالإضافة إلى أن كليات التكنولوجيا تعد جديدة الأثر إلى حدٍ ما وأن حجم التعاملات مع الطلابية والجامعية مع القطاع الخاص يعد نسبياً وذلك ترجحه الباحثة لكون مؤسسات سوق العمل تعتمد في أساسها مبدأ المصلحة والمنفعة المتبادلة ونقصد هنا بالأثر المادي مما يجعلنا نتطرق إلى مسألة المسؤولية المجتمعية لدى الشركات في المجتمع الفلسطيني في مختلف القطاعات .

2.4 ما واقع مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر فئة الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022-2023م؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول ، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر فئة الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022-2023م. كما هو موضح في الجدول (2.4).

جدول (2.4): المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر فئة الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022-2023م، مرتبة تنازلياً: (ن=171)

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
12	لدي القدرة على القيام بمهام متعددة عندما يتعلق الأمر بالعمل	3.67	0.87	73.4	متوسطة

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
	في مؤسسات القطاع التكنولوجي.				
10	أطبق الأسس والمبادئ العلمية في ميادين التدريب .	3.63	0.85	72.6	متوسطة
11	أميل إلى اكتساب المعرفة والعلوم في مجال تخصصي من مصادر مختلفة .	3.61	0.75	72.2	متوسطة
9	أمتلك المعرفة المهنية التي تؤهلني للالتحاق بسوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني.	3.43	0.80	68.6	متوسطة
8	أمتلك القدرة على التحليل وفق الأسس العلمية التي تزودني بها الكلية .	3.40	0.80	68.0	متوسطة
13	أمتلك مهارة التواصل التي ترفع من قدرتي على الإنجاز بشكل فعال .	3.39	0.85	67.8	متوسطة
7	تؤهلني الكلية بما يلزم للالتحاق بسوق العمل الفلسطيني.	3.06	0.57	61.2	متوسطة
الدرجة الكلية للمستوى النوعي للخريجين		**3.46**	**0.52**	**69.2**	**متوسطة**
3	تهتم الكلية بالمشاركة في المحافل والمسابقات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي.	3.32	0.80	66.4	متوسطة
1	تعمل الكلية على نشر صورة حسنة عن طلبتها.	3.31	0.60	66.2	متوسطة
5	تحرص الكلية على تحمل مسؤوليتها تجاه تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني.	3.23	0.78	64.6	متوسطة
4	تلتزم الكلية بتحقيق جميع الأهداف التي تضعها في خدمة المستفيدين.	3.14	0.67	62.8	متوسطة
2	تهتم الكلية بتوفير بيئة تحفيزية للطلبة.	3.04	0.62	60.8	متوسطة
6	أرى بأن الكلية تحظى بسمعة طيبة بين باقي كليات التكنولوجيا في الوطن.	2.93	0.83	58.6	متوسطة
الدرجة الكلية لسمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع		**3.16**	**0.45**	**63.2**	**متوسطة**
19	تلبي البرامج التدريبية حاجات الطلاب المتدربين المهنية.	3.25	0.78	65.0	متوسطة
18	تحقق البرامج التدريبية توافق ما بين الأفكار النظرية والممارسة العملية.	3.11	0.63	62.2	متوسطة
23	تستمر الكلية بتحسين ومتابعة أداء الطلبة أثناء فترة تدريبهم.	3.03	0.84	60.6	متوسطة
20	تعتمد الكلية مبدأ المرونة وتعدد المجالات عندما يتعلق الأمر بالتدريب.	3.01	0.81	60.2	متوسطة
22	تتيح الكلية لطلبتها فرص تدريبية خارج حدود فلسطين.	2.88	0.83	57.6	متوسطة
21	تسعى الكلية إلى خلق فرص توظيف أعلى لطلابها من خلال برامجها التدريبية .	2.85	0.87	57.0	متوسطة

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
الدرجة الكلية للبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع		**3.02**	**0.56**	**60.4**	**متوسطة**
14	توفر الكلية بيئة تشجع على تنفيذ البحوث العلمية التي يحتاجها القطاع التكنولوجي الفلسطيني.	3.09	0.73	61.8	متوسطة
17	البحوث العلمية التي تقوم بها الكلية من شأنها حل مشاكل حقيقية في القطاع التكنولوجي.	2.87	0.83	57.4	متوسطة
15	تقوم الجامعة بتوسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.	2.80	0.75	56.0	متوسطة
16	هناك سعي لدعم الأبحاث العلمية التي يقوم بها الطلبة مادياً والتي من شأنها تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني.	2.67	0.82	53.4	متوسطة
الدرجة الكلية لمجال البحث العلمي		**2.86**	**0.57**	**57.2**	**متوسطة**
الدرجة الكلية لواقع مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات		**3.16**	**0.43**	**63.2**	**متوسطة**

تشير البيانات الموضحة في الجدول (1.4)، أن واقع مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر فئة الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022-2023م جاء بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لواقع مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات (3.16) بنسبة مئوية بلغت (63.2%).

ويتضح من الجدول (2.4) أن مجال (**المستوى النوعي للخريجين**) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.46) ونسبة مئوية بلغت (69.2%)، وحصلت الفقرة (12) على أعلى درجة موافقة بالنسبة للمستوى النوعي للخريجين، التي نصها: (لدي القدرة على القيام بمهام متعددة عندما يتعلق الأمر بالعمل في مؤسسات القطاع التكنولوجي)، بينما حصلت الفقرة (7) على أقل درجة بالنسبة للمستوى النوعي للخريجين التي نصها: (تؤهلني الكلية بما يلزم للالتحاق بسوق العمل الفلسطيني).

وجاء في المرتبة الثانية (**سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع**) بمتوسط حسابي بلغ (3.16) ونسبة مئوية بلغت (63.2%)، وحصلت الفقرة (3) على أعلى درجة بالنسبة لسمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع، التي نصها: (تهتم الكلية بالمشاركة في المحافل والمسابقات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي)،

بينما حصلت الفقرة (6) على أقل درجة بالنسبة لسمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع، التي نصها: (أرى بأن الكلية تحظى بسمعة طيبة بين باقي كليات التكنولوجيا في الوطن).

وجاء في المرتبة الثالثة (**البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع**) بمتوسط حسابي بلغ (3.02) ونسبة مئوية بلغت (60.4%)، وحصلت الفقرة (19) على أعلى درجة بالنسبة للبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، التي نصها: (تلبي البرامج التدريبية حاجات الطلاب المتدربين المهنية)، بينما حصلت الفقرة (21) على أقل درجة بالنسبة للبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، التي نصها: (تسعى الكلية إلى خلق فرص توظيف أعلى لطلابها من خلال برامجها التدريبية).

وجاء في المرتبة الرابعة (**البحث العلمي**) بمتوسط حسابي بلغ (2.86) ونسبة مئوية بلغت (57.2%)، وحصلت الفقرة (14) على أعلى درجة بالنسبة للبحث العلمي، التي نصها: (توفر الكلية بيئة تشجع على تنفيذ البحوث العلمية التي يحتاجها القطاع التكنولوجي الفلسطيني)، بينما حصلت الفقرة (16) على أقل درجة بالنسبة للبحث العلمي، التي نصها: (هناك سعي لدعم الأبحاث العلمية التي يقوم بها الطلبة مادياً والتي من شأنها تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني).

و ترى الباحثة أنه : في حين أن النتائج لجميع المخرجات التعليمية جاءت بنسبة متوسطة، ترى الباحثة أن النتائج تعد منطقية؛ فبالنظر إلى حقيقة هذه المشكلة فنجد أن لها أطراف متعددة من ذوي المسؤولية والعلاقة المباشرة فيها إن كانوا طلبةً أو مؤسسات تعليمية أو مؤسسات القطاع الخاص، وكما هو موضح فإن الباحثة اختارت البحث في مجالات من شأنها أن تحاول الإلمام بشتى الأطراف والبحث العميق في مسؤولية وقوع هذه الإشكالية. والمتتبع لأرقام ومعدلات البطالة في هذا القطاع قد يربط هذه النتائج في تزايد نسب البطالة في هذه التخصصات والكثير غيرها وعند البحث في أرقام الانتساب لهذه الكليات في وجدت الباحثة أن الأرقام آخذة بالتزايد الطفيف عاماً تلو الآخر وذلك يفسر بأن هناك بداية للتحول في توجه المجتمع الفلسطيني إلى التخصصات التكنولوجية وهذا ما ترى الباحثة أنه قد يكون دليلاً على

المحاولات التي تقوم بها الجامعات في محافظة الخليل حيث أن النتائج لم تأتي بنسب منخفضة تماماً، وعليه فإن الباحثة تعتقد بوجود مساعٍ في رفع مستوى الأداء في الوضع الراهن. لكن، وكما هو موضحٌ أعلاه فإنه ورغم أن أقل نسبة في المخرجات كانت من نصيب مخرج (البحث العلمي) فإنها تعد متوسطة أيضاً، وخاصة في الفقرة التي تتعلق بالدعم المادي للأبحاث ومن هنا يتم النظر من قبل الباحثة إلى المؤسسات التعليمية على كونها مشاريع تتجه إلى النظرة المادية والتجارية عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات التعليمية دون النظر إلى القيمة التي من شأن الأبحاث العلمية وخاصة تلك التي تتعلق بالتكنولوجيا كأبحاث ذات إضافة للمجتمع الفلسطيني ككل. أما بالنظر إلى مخرج (المستوى النوعي للخريجين) فتنسب الباحثة أن هذه النسبة أتت متوسطة أيضاً لكون أن هناك مشكلة حقيقية في اتكالية الطلبة على المساقات الجامعية دون الانغماس في صقل مهارات مختلفة مثل المهارات الحياتية و المهارات العملية و حتى اللغوية , الأمر الذي من شأنه أن يقلل فرص التوظيف والنجاح في استمرارية أدائهم بالشكل المطلوب , و ذلك يتبين في الفقرة التي نصها (تؤهلني الكلية بما يلزم للالتحاق بسوق العمل) حيث أن اللوم في هذه الفقرة لا يجب أن يقع بشكل كامل على المؤسسة التعليمية بل هناك مسؤولية تطال الطالب في المرحلة التعليمية بصقل مهاراته و البحث عن الاستزادة في هذا المجال، وفيما يتعلق بمخرج (البرامج التدريبية في مؤسسات المجتمع) فنلاحظ أن الإجابات فيما يتعلق بفقرة (تلبي البرامج التدريبية حاجات الطلاب المتدربين المهنية) أنها ورغم النسبة المتوسطة فهي الأقرب للنسبة الكبيرة و عليه فإن الباحثة تستنتج أن المساقات التي تناولها الطلبة في المرحلة الدراسية لم تكن كافية لسد احتياجات الطلبة المهنية و تزويدهم بالمعرفة التامة في سوق العمل، وهنا نستنتج أهمية التدريب في مؤسسات القطاع التي من شأنها الإضافة لقدرات الطلبة المهنية والعملية، هذا وقد كانت النسبة الأقل للفقرة التي نصها (تسعى الكلية إلى خلق فرص توظيف أعلى لطلابها من خلال برامجها التدريبية)، و بوجهة نظر الباحثة فإن هذا دليل على أن هناك تقصيراً في تحمل الجامعة مسؤولية مساعدة الطلبة على توفير فرص أعلى

لتوظيف طلبتهم أو حتى توفير التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص و المؤسسة التعليمية . أما فيما يتعلق بمجال (سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع)، فترى الباحثة أن هذه النتيجة من شأنها طرح الكثير من التساؤلات حول القيمة التي تمتلكها الجامعات الفلسطينية وخاصة في محافظة الخليل لدى أفراد المجتمع الفلسطيني ، حيث أن الالتزام بتحمل المسؤولية المجتمعية تجاه الطلبة والأفراد هي سلسلة متكاملة من الأطراف ذات العلاقة كما أسلفنا ، ومن خلال باقي النتائج والمتغيرات لاحظت الباحثة أن هناك اختلافاً في الاجابات ما بين الطلبة بفرق متغير الجامعة، وسيتم مناقشة هذا الأمر في النتائج القادمة . ولكن ما اجتمعت عليه النتائج هو أن هذا المخرج نسبته متوسطة أيضاً، وتنسب الباحثة هذه النتيجة لعدة مسببات منها ضعف الإعلان والتسويق لهذه الكليات وهذا يتبين في الفقرة التي تنص على (تعمل الكلية على نشر صورة حسنة عن طلبتها في مؤسسات المجتمع)، وأيضاً تجارب الطلاب السابقة في البطالة والوضع العام للمجتمع الفلسطيني وسوق العمل هو عامل لا يمكن تجاهله في هذا الصدد. وأما فقرة (تهتم الكلية بالمشاركة في المحافل والمسابقات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي) فإنه ورغم الإجابة المتوسطة فإنها لقت أعلى نسبة إجابات وذلك بوجهة نظر الباحثة مؤشر على أن هناك مساعٍ "وإن كانت غير مرضية حتى الآن " لتحسين الوضع الراهن وبناء جسور تواصل مع المجتمع الفلسطيني ومؤسسات القطاع الخاص أعلى من قبل.

3.4 ما أهم المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل؟

للإجابة عن السؤال الثالث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأهم المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل. كما هو موضح في الجدول (3.4).

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأهم المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
3	خلال التدريب واجهت معيقات تتعلق باختلاف المنظور العملي عن المنظور العلمي الذي درسته في الجامعة.	3.95	0.78	79.0	كبيرة
6	وجدت خلال فترة التدريب أن هناك معيقات تتعلق بضعف دعم القطاع التكنولوجي الفلسطيني والاستثمار فيه من الحكومة الفلسطينية.	3.84	0.84	76.8	كبيرة
4	خلال دراستي لاحظت أن الخريجين يواجهون مشاكل ومعيقات مختلفة تتعلق بضعف سوق العمل واستيعابه للقوى العاملة في هذا القطاع.	3.80	0.93	76.0	كبيرة
2	خلال فترة التدريب واجهت معيقات في استخدام المهارات الحياتية.	3.76	0.71	75.2	كبيرة
7	خلال دراستي والفترة التدريبية وجدت أن هناك ضعف في نشر وتسويق الحاجة للمزيد من التخصصات التكنولوجية في الجامعات الفلسطينية.	3.70	0.74	74.0	كبيرة
5	وجدت خلال التدريب أن هناك معيقات تتعلق بضعف تعاون جامعتي مع مؤسسات سوق العمل في القطاع التكنولوجي.	3.60	1.06	72.0	متوسطة
1	خلال فترة التدريب رأيت بأن هناك معيقات تتعلق بأسس توظيف المتقدمين للعمل.	3.34	0.83	66.8	متوسطة
الدرجة الكلية لأهم المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل		**3.71**	**0.47**	**74.2**	**كبيرة**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.4) أن درجة المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل كانت كبيرة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية

لأهم المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل (3.71) ونسبة مئوية (74.2%).

ويتضح من الجدول (3.4) أن الفقرات (3، 6) قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لأهم المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: (خلال التدريب واجهت معيقات تتعلق باختلاف المنظور العملي عن المنظور العلمي الذي درسته في الجامعة)، و(وجدت خلال فترة التدريب أن هناك معيقات تتعلق بضعف دعم القطاع التكنولوجي الفلسطيني والاستثمار فيه من الحكومة الفلسطينية).

في حين أن الفقرات (1، 5) قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لأهم المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: (خلال فترة التدريب رأيت بأن هناك معيقات تتعلق بأسس توظيف المتقدمين للعمل)، و(وجدت خلال التدريب أن هناك معيقات تتعلق بضعف تعاون جامعتي مع مؤسسات سوق العمل في القطاع التكنولوجي).

و ترى الباحثة أنه : في حين أن النتائج في واقع المخرجات و مدى ملائمة المخرجات التعليمية لاحتياج سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني أتت متوسطة , نرى أن النتائج في محور المعيقات نسبتها كبيرة ، إن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن هناك أكثر من مشكلة و أكثر من طرف مسؤول عنها و هنا يسلط هذا المحور الضوء على مواطن تركيز المشكلة و مسببها و هكذا يمكن أن نستنتج المسببات الرئيسية في كون بطالة هذا القطاع كبيرة و عليه من الممكن البدء في وضع استراتيجيات و حلول من شأنها أن تساهم في تقليص الفجوة في هذا القطاع و تفعيل أداءه على اعتباره قطاعاً ذا أهمية بالغة في عصرنا هذا.

فبالنظر إلى النتائج في الجدول أعلاه نجد أن أكثر المعيقات التي واجهت هؤلاء الطلبة كانت تلك التي تتعلق باختلاف المنظورين العملي و النظري و تعرض الطلاب لتصادم في الواقع مع ما تم دراسته و أن سوق العمل يختلف من وجهة نظرهم عن الواقع الدراسي ، و عليه فإن الاختلاف فيمكن أن يشكل ضغطاً على الطلبة و قد يتحول هذا الضغط لتحفيز ايجابي ؛ فعندما يتقاطع طريق الطلبة في كلا الاتجاهان العملي و العلمي فإن هذا من شأنه أن يوجه الطلبة لأن يهتموا أكثر بصقل مهاراتهم العملية كما النظرية على حدٍ سواء ، الأمر الذي قد يؤثر أثراً إيجابياً على مستوى أداء الطلبة بشكل عام و على كيفية تعاملهم مع المساقات التي يتم التعامل معها في هذه المرحلة و من هنا يمكن القول بأن الاختلاف قد يحمل معانٍ إيجابية في تحفيز الطلبة على رفع مستوى أدائهم العملي و مهاراتهم الحياتية و عدم الاكتفاء بالأداء النظري . ومنه يمكن لهؤلاء الطلبة نقل خبراتهم لزملائهم في المراحل السابقة وبالتالي تغيير الواقع من وحي التجربة.

جاءت الفقرة المتعلقة بضعف دعم القطاع التكنولوجي والاستثمار فيه من قبل الحكومة الفلسطينية في المرتبة الثانية من المعيقات التي لاحظها الطلبة في هذه المرحلة، ومن وجهة نظر الباحثة بما أن هذه الدراسة طبقت في محافظة الخليل فإن هناك ضعف الاستثمار التكنولوجي على حساب القطاعات الأخرى وخاصة التجارية والصناعية مما يدعوا خريجي هذه التخصصات للعمل خارج المحافظة . هذا بالإضافة إلى أن كثير من الطلبة الخريجين يلجؤون للعمل عن بعد لحساب شركات أجنبية على اعتبارات مختلفة مثل الفرق بالرواتب و سهولة الانتظام من المنزل في العمل ، الأمر الذي قد يدفع الكثير من الطلبة للجوء لهذا النوع من التدريب و التوظيف خاصة أن هناك شركات مثل google توفر الكثير من التدريبات بالمجان , مما يدفع حملة الشهادات من هذه التخصصات للالتحاق بشركات عالمية بعيداً عن حدود الوطن الأمر الذي قد تلام عليه الحكومة الفلسطينية بضعف دعم مقدرات شبابها عندما يتعلق الأمر بالدعم التكنولوجي ، و هذا يتبين أيضاً في المعيق الثالث على التوالي والذي يتعلق بطبيعة سوق

العمل و ضعف استيعابه للقوى العاملة و نذكر في خطاب رئيس الوزراء الفلسطيني في أحد المؤتمرات التي تتعلق بالتكنولوجيا أن هذا القطاع بحاجة لدعم الاستثمار فيه بالنظر إلى حجم الخريجين من هذه التخصصات، مشيراً إلى أهمية التعاون الحكومي مع القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال في دعم هذه العملية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني بشكل عام ، مما يشير بنا إلى المعيق ما قبل الأخير والذي يتعلق بضعف تعاون مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات سوق العمل، الأمر الذي قد يأخذ منحى يلام فيه ذوي العلاقة في القطاع الخاص و الشركات التكنولوجية على التنازل عن تحقيق مطلب المسؤولية المجتمعية تجاه الجمهور رغم أنها أتت بنسبة متوسطة (مما يدل في حقيقة الأمر على أن هناك منحى آخذ بالتحسن في هذا النطاق) ، و عليه فستقترح الباحثة بعض المقترحات التي من شأنها تفعيل دور الحكومة في القطاع التكنولوجي .

رغم أن المعيقات التي تتعلق بأسس التوظيف جاءت بنسبة متوسطة ، إلا أن الباحثة ترى أنه من الضرورة تحقيق نسب منخفضة بحيث أن أسس التوظيف يجب أن تعتمد في مبدأها على معايير شفافة وغير قابلة للمساومة . وعليه لن تكون الشركة محض موروث عائلي وسيكون كلٌ في مكانه المناسب، وسيتم اقتراح المزيد من المقترحات التي من شأنها وبوجهة نظر الباحثة أن تقلص حجم هذه الفجوة وأثر هذه العراقيل .

4.4 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس؟

للإجابة عن السؤال الرابع، استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة لإيجاد الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع

التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

جدول (4.4) نتائج اختبار (ت) (Independent- Sample T-Test) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس (ن= 171)

المتغير	الجنس	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع	ذكر	57	3.22	0.47	1.130	0.260
	أنثى	114	3.13	0.45		
المستوى النوعي للخريجين	ذكر	57	3.65	0.48	3.651	0.000**
	أنثى	114	3.36	0.51		
البحث العلمي	ذكر	57	2.81	0.52	-0.755	0.451
	أنثى	114	2.88	0.60		
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	ذكر	57	3.05	0.57	0.500	0.618
	أنثى	114	3.00	0.55		
واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا	ذكر	57	3.24	0.42	1.622	0.107
	أنثى	114	3.12	0.43		
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي	ذكر	57	3.22	0.40	2.603	0.010**
	أنثى	114	3.03	0.45		
المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج	ذكر	57	3.66	0.47	-0.993	0.322
	أنثى	114	3.74	0.46		

****دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، درجات الحرية = 169**

قيمة (ت) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) = 1.96، قيمة (ت) الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) = 2.58

تشير النتائج كما هو موضح في الجدول (4.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير الجنس، كذلك لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات (سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع، والبحث العلمي،

والبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع)، حيث كانت قيم (ت) المحسوبة للدرجة الكلية ولمجالات (سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع، والبحث العلمي، والبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع) على الترتيب (1.622، 1.130، 0.755، 0.500) وهذه القيم أصغر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05) وجميعها غير دالة إحصائياً.

بينما ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول المستوى النوعي للخريجين في كليات التكنولوجيا في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت (ت) المحسوبة (3.651) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05). وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.65) مقابل (3.36) للإناث.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول (4.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت (ت) المحسوبة (2.603) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05). وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.010) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.22) مقابل (3.03) للإناث.

وتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول (4.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل

وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة للدرجة الكلية للمعيقات (0.993) وهي أصغر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.322) وهي أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً.

وترى الباحثة أنه: بالرجوع إلى الفقرات التي تمت الإجابة عليها نرى أن الإجابات التي كانت بنسب منخفضة في مجال المستوى النوعي للخريجين تتمحور أكثر (ولو أن الفرق طفيف) لدى الإناث ، و بعد الإمعان في نص فقرات هذا المخرج و إجاباته نرى أن المهام المتعددة و المهام الحياتية و في وجهة نظر الباحثة نرى أن هذه المهام تعد قيادية أكثر فلذلك يمكن احتسابها الفروقات لفئة الذكور أكثر , و لكن السبب الرئيسي بوجهة نظر الباحثة لتشكل هذا الفرق البسيط هو أن نسبة الإناث اللاتي أجبنَ على هذا الاستبيان أكبر من نسبة الذكور فبطبيعة الحال ستكون النتائج الكلية (النتيجة المتوسطة) بسبب متغير جنس الإناث على حساب الذكور الذين يميلون و بشكل طفيف لنتيجة أعلى في الإجابات . كذلك الأمر في المحور الثاني و هو مدى الملائمة حيث أن هناك اختلافٌ بسيط في نتائج الإجابات و بطبيعة الحال فإنه كان لصالح الذكور على حساب الإناث ، و تظن الباحثة أن اختلاف الأرقام و توزيع الاختبار بين الجنسين يعد عاملاً مهماً مرةً أخرى لتشكل هذا الفرق وإن كان طفيفاً ، بالإضافة إلى ميل الإناث للإجابة على الفقرات التي لها علاقة بالمنظور العملي و طبيعة سوق العمل بشكل أقل من الذكور ، الأمر الذي تراه الباحثة منطقي بشكلٍ ما لاختلافٍ في السمات الشخصية و تأكيداً على وجهة النظر هذه فيمكننا العودة بالإجابات إلى محور مدى الملائمة و النظر إلى الفقرات التي قد تدعم وجهة نظر الباحثة مثل فقرة القيام بالمهام المتعددة عندما يتعلق الموضوع بالعمل في مؤسسات هذا القطاع فنرى أن الفئة التي أدلت بإجابات أكثر لتحقيق النسبة النهائية (نسبة متوسطة) هن الإناث.

أما بالنسبة للمحور الأخير وهو المعيقات فنرى أن كلا الجنسين يعتقد بها بشكلٍ متساوٍ مما يتيح للباحثة أن تضع المقترحات بشكل واقعي وعملي لكلا الطرفين .

5.4 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجامعة؟

للإجابة عن السؤال الخامس، استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة لإيجاد الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجامعة.

جدول (5.4) نتائج اختبار (ت) (Independent- Sample T-Test) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجامعة (ن= 171)

المتغير	الجامعة	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع	جامعة البوليتكنيك	79	3.32	0.53	4.427	0.000**
	جامعة الخليل	92	3.03	0.33		
المستوى النوعي للخريجين	جامعة البوليتكنيك	79	3.50	0.57	0.960	0.338
	جامعة الخليل	92	3.42	0.47		
البحث العلمي	جامعة البوليتكنيك	79	2.99	0.73	2.934	0.004**
	جامعة الخليل	92	2.74	0.35		
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	جامعة البوليتكنيك	79	2.97	0.72	-1.112	0.268
	جامعة الخليل	92	3.06	0.36		
واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا	جامعة البوليتكنيك	79	3.23	0.53	1.827	0.069
	جامعة الخليل	92	3.11	0.31		
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع	جامعة البوليتكنيك	79	3.20	0.55	2.909	0.004**
	جامعة الخليل	92	3.00	0.29		

المتغير	الجامعة	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
التكنولوجي						
المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج	جامعة البوليتكنيك	79	3.48	0.50	−6.725	0.000**
	جامعة الخليل	92	3.91	0.33		

**دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، درجات الحرية = 169

قيمة (ت) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) = 1.96، قيمة (ت) الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) = 2.58

تشير النتائج كما هو موضح في الجدول (5.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية لواقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير الجامعة، كذلك لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات (المستوى النوعي للخريجين، والبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع)، حيث كانت قيم (ت) المحسوبة للدرجة الكلية ولمجالات (المستوى النوعي للخريجين، والبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع) على الترتيب (1.827، 0.960، 1.112) وهذه القيم أصغر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05) وجميعها غير دالة إحصائياً.

بينما ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير الجامعة، حيث بلغت (ت) المحسوبة (4.427) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05). وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح جامعة بوليتكنك فلسطين بمتوسط حسابي بلغ (3.32) مقابل (3.03) لجامعة الخليل.

وظهرت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول البحث العلمي في كليات التكنولوجيا في جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجامعة، حيث بلغت (ت) المحسوبة (2.934) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96)

عند مستوى دلالة (0.05). وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.004) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح جامعة بوليتكنك فلسطين بمتوسط حسابي بلغ (2.99) مقابل (2.74) لجامعة الخليل.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول (5.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير الجامعة، حيث بلغت (ت) المحسوبة (2.909) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05). وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.004) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح جامعة بوليتكنك فلسطين بمتوسط حسابي بلغ (3.20) مقابل (3.00) لجامعة الخليل.

كما تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول (5.4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير الجامعة، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة للدرجة الكلية للمعيقات (6.725) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح جامعة الخليل بمتوسط حسابي (3.91) مقابل (3.48) لجامعة بوليتكنك فلسطين.

بالرجوع إلى النتائج السابقة فترى الباحثة : أنه هناك اختلافاً مرةً أخرى في الفروقات الإحصائية وأيضاً كان اختلافا يعد بسيطاً كما في متغير الجنس، وهنا أتى في متغير الجامعة حيث أنه وإن ما زالت النسبة

متوسطة ، فإن النسبة تميل لمدى ملائمة أعلى نسبياً من في جامعة البوليتكنك منها في جامعة الخليل وتعزي الباحثة هذه النتائج لكون كلية تكنولوجيا المعلومات جديدة نسبياً في القطاع التكنولوجي الفلسطيني . رغم أن هناك تخصصات مطروحة ذات علاقة بالقطاع التكنولوجي منذ زمن "ليس بالبعيد"، إلا أن إنشاء مبنى كلية كاملة للتكنولوجيا والمعلومات لم يكن سوى من عام 2014م هذا الأمر الذي يجعلها كلية حديثة ولم تطرح الكثير من التخصصات في بداياتها ، وعليه فإن جامعة بوليتكنك فلسطين تعد أقدم وذات انتشار أوسع في المجتمع الفلسطيني في نوعية وكفاءة التخصصات التكنولوجية . والسبب ذاته تراه الباحثة مبرراً لنتائج كل من محور المدى الملائمة والمعيقات . مع الأخذ بالاعتبار الملاحظات التالية:

1. إن معدلات القبول وشروط القبول للتخصص الجامعي لدى الطلبة في جامعة البوليتكنك كانت ولفترة طويلة أعلى منها وأدق منها من شروط القبول في جامعة الخليل وذلك من شأنه أن يضيف أثراً على فرق المستوى النوعي لدى الطلبة من كلا الجامعتين .
2. إنه وكما أسلفنا فتعد كلية تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل جديدة نسبياً مما يجعل الحكم على مستوى الأداء الكلي لها غير نهائي بوجهة نظر الباحثة .
3. يمكن نسب الفروقات ما بين الجامعتين إلى كون جامعة البوليتكنك تتيح فرص تدريبية عالمية بشكل أكبر وتهتم بالبحوث العلمية التي يشارك فيها الطلبة بشكل أكبر منه من جامعة الخليل بوجهة نظر الباحثة .

6.4 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص؟

للإجابة عن السؤال السادس، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص، كما هو موضح في الجداول (6.4)، (7.4).

جدول (6.4): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص (ن=171)

المتغير	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع	علم الحاسوب بفروعه	67	3.10	0.40
	هندسة الحاسوب	38	3.28	0.59
	أمن وحماية الشبكات	15	3.17	0.43
	تكنولوجيا المعلومات	51	3.14	0.42
	المجموع	171	3.16	0.45
المستوى النوعي للخريجين	علم الحاسوب بفروعه	67	3.45	0.48
	هندسة الحاسوب	38	3.41	0.59
	أمن وحماية الشبكات	15	3.60	0.52
	تكنولوجيا المعلومات	51	3.45	0.52
	المجموع	171	3.46	0.52
البحث العلمي	علم الحاسوب بفروعه	67	2.79	0.50
	هندسة الحاسوب	38	2.84	0.83
	أمن وحماية الشبكات	15	2.88	0.25
	تكنولوجيا المعلومات	51	2.95	0.49
	المجموع	**171**	**2.86**	**0.57**
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	علم الحاسوب بفروعه	67	3.06	0.46
	هندسة الحاسوب	38	2.86	0.78

المتغير	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أمن وحماية الشبكات	15	3.30	0.43
	تكنولوجيا المعلومات	51	3.01	0.48
	المجموع	**171**	**3.02**	**0.56**
واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا	علم الحاسوب بفروعه	67	3.14	0.35
	هندسة الحاسوب	38	3.13	0.59
	أمن وحماية الشبكات	15	3.28	0.36
	تكنولوجيا المعلومات	51	3.17	0.39
	المجموع	**171**	**3.16**	**0.43**
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي	علم الحاسوب بفروعه	67	3.09	0.36
	هندسة الحاسوب	38	3.09	0.63
	أمن وحماية الشبكات	15	3.11	0.23
	تكنولوجيا المعلومات	51	3.09	0.44
	المجموع	**171**	**3.09**	**0.44**
المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج	علم الحاسوب بفروعه	67	3.76	0.45
	هندسة الحاسوب	38	3.58	0.48
	أمن وحماية الشبكات	15	3.84	0.45
	تكنولوجيا المعلومات	51	3.71	0.48
	المجموع	**171**	**3.71**	**0.47**

يتضح من الجدول (6.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، كما هو موضح في الجدول (7.4):

جدول (7.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص (ن= 171)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع	بين المجموعات	0.774	3	0.258	1.253	0.292
	داخل المجموعات	34.387	167	0.206		
	المجموع	35.161	170			
المستوى النوعي للخريجين	بين المجموعات	0.406	3	0.135	0.498	0.684
	داخل المجموعات	45.443	167	0.272		
	المجموع	45.850	170			
البحث العلمي	بين المجموعات	0.760	3	0.253	0.772	0.511
	داخل المجموعات	54.863	167	0.329		
	المجموع	55.624	170			
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	بين المجموعات	2.305	3	0.768	2.540	0.058
	داخل المجموعات	50.519	167	0.303		
	المجموع	52.824	170			
واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا	بين المجموعات	0.283	3	0.094	0.514	0.673
	داخل المجموعات	30.672	167	0.184		
	المجموع	30.955	170			
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي	بين المجموعات	0.007	3	0.002	0.012	0.998
	داخل المجموعات	33.435	167	0.200		
	المجموع	33.442	170			
المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على	بين المجموعات	1.060	3	0.353	1.639	0.182
	داخل المجموعات	35.980	167	0.215		

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التخرج	المجموع	37.040	170			

تشير النتائج كما هو موضح في الجدول (7.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية لواقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير التخصص، كذلك لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات (سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع، المستوى النوعي للخريجين، والبحث العلمي، والبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع)، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية المحسوبة لهذه المتغيرات على الترتيب (0.673، 0.292، 0.684، 0.511، 0.058) وهي أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول (7.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير التخصص، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.998) وهي أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً.

كما تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول (7.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير التخصص، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.182) وهي أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً.

و ترى الباحثة : أن هذا قد يكون دلالة واضحة على أن معظم التخصصات تشهد حالة من توسط الموائمة ما بين سوق العمل و مخرجات التعليم العالي, و قد ينطبق الأمر بطبيعة الحال مع الدراسات السابقة التي شهدت نتائج مقاربة رغم اختلاف التخصص و القطاعات كالصيدلة و المحاسبة . و من وجهة نظر الباحثة فإن هذه النتائج تدل على أن مشكلة الدراسة قد تشمل أغلب التخصصات في الجامعات الفلسطينية .

7.4 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي؟

للإجابة عن السؤال السابع، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي، كما هو موضح في الجداول (8.4)، (9.4).

جدول (8.4): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي (ن=171)

المتغير	المعدل التراكمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع	مقبول	7	3.10	0.65
	جيد	54	2.89	0.31
	جيد جداً	77	3.23	0.43
	ممتاز	33	3.46	0.44

المتغير	المعدل التراكمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	المجموع	**171**	**3.16**	**0.45**
المستوى النوعي للخريجين	مقبول	7	3.06	0.87
	جيد	54	3.18	0.44
	جيد جداً	77	3.51	0.49
	ممتاز	33	3.87	0.22
	المجموع	**171**	**3.46**	**0.52**
البحث العلمي	مقبول	7	2.57	0.86
	جيد	54	2.69	0.47
	جيد جداً	77	2.92	0.56
	ممتاز	33	3.07	0.61
	المجموع	**171**	**2.86**	**0.57**
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	مقبول	7	2.71	0.64
	جيد	54	2.85	0.55
	جيد جداً	77	3.04	0.51
	ممتاز	33	3.30	0.55
	المجموع	**171**	**3.02**	**0.56**
واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا	مقبول	7	2.89	0.69
	جيد	54	2.93	0.32
	جيد جداً	77	3.21	0.40
	ممتاز	33	3.48	0.33
	المجموع	**171**	**3.16**	**0.43**
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي	مقبول	7	2.69	0.39
	جيد	54	2.91	0.37
	جيد جداً	77	3.15	0.45
	ممتاز	33	3.35	0.38
	المجموع	**171**	**3.09**	**0.44**
المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج	مقبول	7	4.31	0.21
	جيد	54	3.82	0.38
	جيد جداً	77	3.67	0.45
	ممتاز	33	3.50	0.54
	المجموع	**171**	**3.71**	**0.47**

يتضح من الجدول (8.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، كما هو موضح في الجدول (9.4):

جدول (9.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي (ن= 171)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع	بين المجموعات	7.409	3	2.470	14.863	0.000
	داخل المجموعات	27.751	167	0.166		
	المجموع	35.161	170			
المستوى النوعي للخريجين	بين المجموعات	11.182	3	3.727	17.956	0.000
	داخل المجموعات	34.667	167	0.208		
	المجموع	45.850	170			
البحث العلمي	بين المجموعات	3.901	3	1.300	4.198	0.007
	داخل المجموعات	51.723	167	0.310		
	المجموع	55.624	170			
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	بين المجموعات	4.803	3	1.601	5.568	0.001
	داخل المجموعات	48.021	167	0.288		
	المجموع	52.824	170			
واقع بعض مخرجات	بين المجموعات	6.803	3	2.268	15.680	0.000

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التعليم العالي في كليات التكنولوجيا	داخل المجموعات	24.152	167	0.145		
	المجموع	30.955	170			
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي	بين المجموعات	5.433	3	1.811	10.798	0.000
	داخل المجموعات	28.009	167	0.168		
	المجموع	33.442	170			
المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج	بين المجموعات	4.681	3	1.560	8.052	0.000
	داخل المجموعات	32.359	167	0.194		
	المجموع	37.040	170			

تشير النتائج كما هو موضح في الجدول (9.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية لواقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير المعدل التراكمي، كذلك ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات (سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع، المستوى النوعي للخريجين، والبحث العلمي، والبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع)، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية المحسوبة لهذه المتغيرات أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول (9.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير المعدل التراكمي، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً.

كما تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول (9.4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات أفراد عينة الدراسة حول المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبة جامعتي الخليل وبوليتكنيك فلسطين تعزى لمتغير المعدل التراكمي، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً.

ولإيجاد مصدر الفروق استخدم اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (10.4).

جدول (10.4): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي

المجال	المقارنات	المتوسط الحسابي	جيد	جيد جداً	ممتاز
سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع	مقبول	3.10	0.21	-0.13	-0.36*
	جيد	2.89	-----	-0.34*	-0.57*
	جيد جداً	3.23	-----	-----	-0.24
	ممتاز	3.46	-----	-----	-----
المستوى النوعي للخريجين	مقبول	3.06	0.12	-0.45*	-0.81*
	جيد	3.18	-----	-0.33*	-0.69*
	جيد جداً	3.51	-----	-----	-0.36
	ممتاز	3.87	-----	-----	-----
البحث العلمي	مقبول	2.57	0.12	-0.34	-0.50*

المجال	المقارنات	المتوسط الحسابي	جيد	جيد جداً	ممتاز
	جيد	2.69	-----	-0.23	-0.38*
	جيد جداً	2.92	-----	-----	-0.15
	ممتاز	3.07	-----	-----	-----
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	مقبول	2.71	0.14	-0.33*	-0.59*
	جيد	2.85	-----	-0.19	-0.45*
	جيد جداً	3.04	-----	-----	-0.26
	ممتاز	3.30	-----	-----	-----
واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا	مقبول	2.89	0.04	-0.32*	-0.59*
	جيد	2.93	-----	-0.28*	-0.55*
	جيد جداً	3.21	-----	-----	-0.27
	ممتاز	3.48	-----	-----	-----
مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي	مقبول	2.69	0.22	-0.46*	-0.66*
	جيد	2.91	-----	-0.24*	-0.44*
	جيد جداً	3.15	-----	-----	-0.20
	ممتاز	3.35	-----	-----	-----
المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج	مقبول	4.31	0.49	0.64*	0.81*
	جيد	3.82	-----	0.15*	0.32*
	جيد جداً	3.67	-----	-----	0.17
	ممتاز	3.50	-----	-----	-----

تشير المقارنات الثنائية البعدية وفق الجدول (10.4) إلى أن الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي كانت كالآتي:

1- ظهرت فروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي، حيث كانت الفروق بين الذين معدلاتهم التراكمية (مقبول) و(جيد) من جهة وبين الذين معدلاتهم التراكمية (جيد جداً) و(ممتاز) من جهة أخرى ولصالح الذين معدلاتهم التراكمية (جيد جداً) و(ممتاز) الذين كان واقع مخرجات التعليم العالي في محافظة الخليل

من وجهة نظرهم أعلى.

ترى الباحثة أن: هذه النتائج ترجع لأثر النوعية الطلابية على المخرجات التعليمية ، وهنا نشير إلى أهمية ما أسلفنا الإشارة إليه وهو أن هناك أثراً لا يستهان به للطلبة في اكتمال هذه العملية وعليه لا يمكن غض الطرف عن الدور الرئيسي الذي يلعبه مدى اهتمام الطلبة بمساعدة أنفسهم على الأداء بشكلٍ أفضل في تقليص حجم الفجوة الواقعة بين سوق العمل في القطاع التكنولوجي والمؤسسات التعليمية .

2- ظهرت فروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي، حيث كانت الفروق بين الذين معدلاتهم التراكمية (مقبول) و(جيد) من جهة وبين الذين معدلاتهم التراكمية (جيد جداً) و(ممتاز) من جهة أخرى ولصالح الذين معدلاتهم التراكمية (جيد جداً) و(ممتاز) الذين كان ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل من وجهة نظرهم أعلى.

و بوجهة نظر الباحثة : استجابةً وتأييداً للنتيجة السابقة فنرى أن الطلاب الذين كانت معدلاتهم التراكمية أعلى (وعليه من الأرجح أنهم كفؤ بنسبة أعلى) يرون بأن مدى الملائمة أعلى منه عند الطلبة الآخرين ذوي المعدلات الأقل . وهنا تؤكد الباحثة مرةً أخرى على مدى أهمية الدور الطلابي في سد الفجوة المراد تسليط الضوء عليها .

3- ظهرت فروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي، حيث كانت

الفروق بين الذين معدلاتهم التراكمية (مقبول) و(جيد) من جهة وبين الذين معدلاتهم التراكمية (جيد جداً) و(ممتاز) من جهة أخرى ولصالح الذين معدلاتهم التراكمية (مقبول) و(جيد) الذين كانت المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل لديهم أعلى.

الفصل الخامس

التوصيات والاقتراحات

بالرجوع إلى النتائج في الفصل السابق، وبعد الإمعان في تفاصيلها والمسببات ومواطن المشكلة والمقارنات التي تمت صياغتها ، فإن الباحثة تتقدم ببعض التوصيات لأكثر من شق على النحو التالي على النحو الذي سنتحدث عنه ، ولكن إن هذه المشكلة تبين من خلال النتائج أنها متكاملة الأطراف في الأسباب والأدوار التي من شأنها أن تصيغ الحل كما كان لها دور في المشكلة:

من طرف مؤسسات التعليم العالي:

من خلال ما تبين لنا في النتائج فإن هناك دوراً كبيراً تلعبه مؤسسات التعليم العالي في سد الفجوة ما بين القطاع التعليمي وسوق العمل على اختلاف قطاعاته ، ومن خلال الملاحظة وتحليل مواطن الفجوات

والاستنتاج الذي قامت به الباحثة من خلال فرق الاجابات في الفقرات التي تعنى بمؤسسات التعليم العالي والتعليق على النتائج الاحصائية ، فإن الباحثة توصي صناع القرار في مؤسسات التعليم العالي بما يلي:

1. أخذ هذه النتائج بعين الاعتبار والعمل على تحليل هذا القطاع واحتياجاته بشكل أدق يضمن تطور القطاع التعليمي وسد هذه الفجوة .
2. النظر في احتياجات المجتمع المحلي من التكنولوجيا بشكل أكبر والعمل على تغطيتها والنظر لهذه الاحتياجات نظرة مستقبلية بحيث تضمن الاستدامة في تغطية هذه الاحتياجات على قدر المستطاع.
3. الاهتمام بالطلبة ما بعد مرحلة التخرج، وذلك من متابعتهم في وحدات الخريجين الموجودة في معظم الجامعات الفلسطينية.
4. العمل على زيادة التعاون ما بين القطاع الخاص والتعليمي لزيادة نسب التوظيف في هذا القطاع والعمل على تقليص نسب البطالة.

من طرف مؤسسات التعليم الإعدادي:

ترى الباحثة أن هناك مسؤولية تطال مؤسسات التعليم الإعدادي وتتركز في تنشأت هؤلاء الطلبة من الناحية الحياتية والمهارات الشخصية وتحفيز استخدامهم للتكنولوجيا ، وترى الباحثة أن هذه النقطة يجب البحث فيها من خلال تطوير النظام التعليمي الفلسطيني بشكل عام بحيث يأخذ منحى التعليم أن يكون عالمياً كأحد أهم مؤشرات التنمية المستدامة. وعليه تقترح الباحثة على ذوي العلاقة بهذه الفئة تحديداً ما يلي:

1. العمل مبكراً على تنمية مهارات الطلبة الحياتية وعدم الاعتماد على المكتسبات العلمية فقط.
2. العمل على زيادة استخدام التكنولوجيا في المقررات الدراسية وأساليب التدريس المستخدمة.

3. رفع وعي الطلبة في هذه المرحلة على أهمية الالتحاق بالتخصصات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي.

من طرف الأساتذة المشرفين على وضع هذه التخصصات وخططها التدريسية:

1. تزويد الطلبة بالمساقات التي تواكب احتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي.
2. التأكد من أن المساقات المطروحة تغطي احتياجات سوق العمل في القطاع.
3. الاستمرار في تطوير المنهاج ؛ وذلك لأن هذا القطاع غير ثابت وبحاجة لدوام المواكبة.
4. الأخذ بملاحظات الطلبة في مرحلة التدريب ؛ ونقاش التغذية الراجعة الخاصة بهم.
5. العمل على استقطاب الكفاءات في الكادر التعليمي من خلال نظام الحوافز وما إلى ذلك.
6. حمل الطلبة على المشاركة في الندوات التي تعقدها الجامعة والمشاركة فيها.
7. ادماج الطلبة في الموضوعات المقررة للبحوث العلمية تعبيراً عن واقع المشكلات التي يواجهونها في هذا القطاع.
8. الاهتمام بتوفير برامج تدريبية من شأنها رفع ستتوى أداء الطلبة.
9. توفير التخصصات ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي.

من طرف الطلبة (بجميع المستويات الدراسية):

1. قبل الالتحاق بهذه التخصصات ، ترى الباحثة أن من الواجب على الطلبة الإلمام بجميع المعطيات التي تتعلق بهذه التخصصات وهذا القطاع والعمل على تحقيق أقصى انتفاعه من المعطيات المتواجدة.
2. الالتحاق بالدورات التعليمية التي من شأنها رفع مستوى أداء الطلبة في المهارات العملية والحياتية مثل اللغة الانجليزية ومهارات التواصل والعمل ضمن فريق وما إلى ذلك.
3. تعدد مصادر اكتساب المعرفة وعدم الاعتماد على المحاضرات الجامعية كمصدر وحيد.

4. الاستفادة من الندوات والورشات التي تقترحها الجامعة والمشاركة الفعالة فيها بما يضمن الاستفادة في مستوى الأداء الخاص بهم في مرحلة التدريب أو حتى التوظيف.
5. توسيع دائرة العلاقات مع ذوي العلاقة في هذا القطاع من خلال الاندماج في مؤسسات القطاع التكنولوجي؛ وذلك للاستفادة من الخبرات الطويلة التي سبقتهم وأيضاً محاولة منهم لعرض مهاراتهم ومشاركتها.

من طرف المجتمع الفلسطيني:

1. التعاون الفعال مع توسع انتشار استخدام التكنولوجيا وعدم الاكتفاء بالطرق التقليدية للتعاملات اليومية.
2. توجيه أبناء المجتمع لهذه التخصصات وأهميتها ولفت انتباه أبنائهم في المراحل المتقدمة للحاجة المتزايدة من خريجي هذا القطاع.
3. توصي الباحثة أبناء المجتمع الفلسطيني من ذوي رؤوس الأموال والذين يودون استثمار أموالهم ، بالاستثمار في هذا القطاع لما فيه من فوائد قد تعود على الجميع.

من طرف القطاع الخاص وأصحاب الشركات ذات العلاقة بالقطاع:

1. تحمل المسؤولية المجتمعية في التعامل مع القطاع التعليمي والقطاع التكنولوجي.
2. عدم احتكار الخبرات ودعم جسور التواصل بين قطاع سوق العمل والقطاع التعليمي.
3. العمل على تخصيص مؤتمرات سنوية لطرح احتياجات هذا القطاع وآخر ما توصل إليه اعلم فيه.
4. استقطاب الطلبة الذين يبدون أداء جيد للعمل ضمن أسرة المؤسسة.
5. والسماح بالتدريب بشكل أكبر للطلبة منذ مراحل متقدمة.

من طرف الحكومة الفلسطينية:

1. توصي الباحثة الحكومة الفلسطينية بدعم اقامة مشاريع تنموية قائمة على التكنولوجيا من شأنها توظيف النسب المتزايدة من الخريجين.
2. حمل القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع وتشجيعهم بالطرق والخطط الحكومية.
3. زيادة المخصصات في الموازنة الحكومية لصالح هذا القطاع بالشكل الذي قد يضمن تطوره ولحاقه بالحقول الدولية للتكنولوجيا.
4. الاستثمار في توفير مراكز البحث العلمي وتوفير المنح والترقيات للباحثين الذين يظهرون قدرات ابداعية في هذا المجال.
5. العمل الجاد والحقيقي على تحقيق حكومة الكترونية بشكل واقعي .
6. التعاون مع مؤسسات التعليم المختلفة لنشر ثقافة استخدام التكنولوجيا في المجتمع الفلسطيني.

و على ما سبق من توصيات فإن الباحثة تقترح ما يلي:

- إقامة ورشات تعريفية في الجامعات للطلبة الجدد وتوعيتهم بما يتطلب لرفع مستوى أدائهم وتعريفهم لحقيقة واقع سوق العمل في هذا القطاع واتجاهاته ، وورشاتٍ أخرى لأولئك الذين هم متوقع تخرجهم وتعريفهم بما قد يواجهونه في المراحل المقبلة وامدادهم بالوسائل المتاحة لرفع نسب توظيفهم.
- تحقيق آلية مناسبة لدعم جسور التواصل ما بين القطاعات المعنية المختلفة (القطاع التعليمي، القطاع التكنولوجي، والقطاع الخاص) وتقترح الباحثة أن تقوم الحكومة الفلسطينية بدعم مؤتمرات من شأنها أن تفعل هذه الآلية.
- زيادة ساعات التدريب المقررة في الخطة الدراسية وتوزيعها على السنوات الدراسية المختلفة.
- القيام بحملة توجيه لطلاب المراحل الاعدادية لتوجيههم وتوعيتهم بأهمية هذه التخصصات ومبدأ الالتحاق بها.

- تقترح الباحثة على الجامعات والأساتذة المشرفين على هذه التخصصات بعدم الاعتماد على معدل الثانوية العامة فقط كشرط قبول لهذه التخصصات وتقترح القيام بالمقابلات الشخصية وقياس القدرات الإبداعية لدى الطلبة المقبلين على الالتحاق بهذه التخصصات.
- تقترح الباحثة استقطاب تجارب سابقة من الطلبة الخريجين وأرباب الأعمال في هذا القطاع كآلية يمكن من خلالها نقل الصورة بشكل أوضح عن واقع العمل في هذا القطاع وطرق سد الثغرة ما بين القطاع التعليمي وسوق العمل.
- تقترح الباحثة على كلٍ من الحكومة الفلسطينية والجامعات الفلسطينية في محافظة الخليل بشكل خاص أن يتم إنشاء المزيد من مختبرات التكنولوجيا والتطبيقية ومراكز الأبحاث العلمية.
- تقترح الباحثة أن تقوم الحكومة الفلسطينية بتوفير المزيد من المنح والبعثات العلمية إلى الخارج لرفع مقدرات هذا القطاع.
- تقترح الباحثة أيضاً على الحكومة الفلسطينية الشروع بتفعيل استخدام التكنولوجيا ما بين أبناء الشعب الفلسطيني من خلال خطط استراتيجية وأساليب فعالة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو النصر، محمد. (2009). **إدارة الأنشطة والخدمات الطلابية**، الطبعة الأولى. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

أبو عودة، منصور. (2016). **مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني: حالة دراسية-كليات التجارة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

أحمد، انعيمة. (2014). **مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل**. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، عمان. الأردن.

باناجه، محمد عمر ومقبل، أحمد محمد. (2012). قياس جودة التعليم الجامعي عبر مدخلي الإنتاجية والكفاءة، **مجلة الاقتصادي**، اليمن، 5(5)، 95-129.

البداوي، طه. (2010). **مخرجات التعلم**، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

برينان وشاه. (2007). **إدارة الجودة في التعليم العالي**، ترجمة دلال منزل النصيرون، الرياض.

البكري، سعد. (2018). **عولمة التعليم العالي والتحول الرقمي**، جريدة الاقتصادية.

بومايله، سعاد وبوباكور، فارس. (2004). أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، **مجلة الاقتصاد**، (1)3، 201-217.

جامعة الخليل. (2022). **موقع جامعة الخليل ودائرة الإعلام والتسجيل وكلية تكنولوجيا المعلومات**، الخليل، فلسطين.

جامعة بوليتكنك فلسطين. (2022). **موقع جامعة بوليتكنك فلسطين ودائرة الإعلام والتسجيل وكلية تكنولوجيا المعلومات**، الخليل، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015). **دليل المؤشرات الإحصائية التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، رام الله. فلسطين.

الحاج، فيصل. (2008). **دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد**، عمان، الأردن: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

حجي، أحمد وشهاب، لبنى. (2011). **التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم**، القاهرة: عالم الكتب.

الحدابي، داوود. (2008). واقع الإعداد المهني للطلبة في برامج جامعة العلوم والتكنولوجيا وتلبيته لمتطلبات سوق العمل، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، 1(1)، 108-120.

الحمالي، راشد بن محمد. (2008). **معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العربي** – جامعة الملك سعود.

الحيالي، أحمد. (2013)). **ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من أجل تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزيتونة، الأردن.

الخشالي، محمد. (2010). فلسفة التعليم العالي ومخرجات النظام التعليمي. **مجلة التربية**، البحرين، 8(25)، 58-63.

داغر وآخرون. (2016). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، **دراسات** (العلوم التربوية)، 43(5)، 33-49.

الدلو، حمدي. (2016). **استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين.

الدلو، حمدي. (2017). **استراتيجية مقترحة لموائمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

دودين، حسن. (2007). **تقويم المخرجات التعليمية للبرامج العلمية الجامعية كأساس ضمان الجودة**، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية النوعية بالمنصورة، مصر، (11-12) نيسان، 2007.

رجب، معين. (2014). **الوضع الاقتصادي واعادة الإعمار في قطاع غزة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الرشيدي، غازي. (2012). **النظام التربوي والتعليمي في دولة الكويت**. الكويت. مكتبة الفلاح.

الرضي، جيهان. (2021). المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030 لخريجي كلية الخدمة الاجتماعية وسبل تعزيزه، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، 29(5)، 30-60.

زرقان، ليلى. (2013). **اقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي بجامعة سطيف**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة سطيف 2، الجزائر.

الزعبي، عبد الله. (2015). مدى إدراك طلبة جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن لأهمية استخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، 8(21)، 157-176.

ساري، سعدة. (2012). **المخرجات التعليمية ومكوناتها، ورش العمل حول تطوير المناهج التعليمية**، كتيب المحاضرات، جامعة تشرين، سوريا.

سالم والفريخ. (2018). متطلبات ملاءمة مخرجات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن واحتياجات سوق العمل، **مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية**، 1(27)، 129-157.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2005). **سلسلة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان** رقم(38)، غزة، فلسطين.

الصوالحي، رانية. (2019). **دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

ضمايرة، جيهان وضمايرة، روان. (2020). معرفة الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من وجه نظر طلبة الجامعات الفلسطينية، **مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث**، 8(3)، 179-200.

الطائي، يوسف، والعبادي، حسن، ودباس، هاشم. (2005). إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي دراسة تطبيقية، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية** – كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة – العراق، 1(3)، 59-76.

الطباع، ماهر. (2021). **ارتفاع جنوني لمعدلات البطالة بين الخريجين**، جريدة الأيام نقلاً عن وزارة التربية والتعليم.

الظالمي، محسن والإمارة، أحمد والاسدي، أفنان. (2012). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، 34(90)، 147-171.

العتيبي، منير. (2008). **تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي**، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

العريني، سارة. (2007). أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، **دراسات تربوية ونفسية**، 1(70)، 163-204.

عكة، محمد. (2010). مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية، جامعة فلسطين الأهلية، **مجلة التربية**، جامعة الأزهر، 2(144)، 197-230.

لزعر، علي. (2014). قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في الجزائر، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، الجزائر، 3(4)، 20-32.

عيروط، مصطفى وحماد، هبة. (2018). مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام، **مجلة كلية التربية بالزقازيق** (دراسات تربوية ونفسية)، 33(100)، 139-159.

العيسى، إيناس. (2020). تاريخ وتطور التعليم العالي. **تعليمٌ جديد** https://www.new-educ.com

عيسى، حنا. (2017). **التحديات التي تواجه التعليم العالي الفلسطيني**، معاً الإخبارية.

بافضل، صباح والغامدي، حنان. (2016). **المواءمة بين مخرجات تعليم قسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز فرع الكليات وحاجات سوق العمل**، أبحاث ودراسات الندوة الثالثة عشرة: العربية لغة العلم ورمز الهوية، الرياض.

فضيل، رايس. (2015). **دور جودة التعليم في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل**، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي: دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، 3-5 / 3 / 2015.

قابل، محمد. (2004). **الدول النامية والعولمة**، القاهرة: الدار الجامعية.

كيطان، حسن والصفار، قاسم وحسين، سهير. (2014). **دراسة تجريبية لتقييم تأثير مخرجات التعليم العالي في متطلبات سوق العمل،** ضمان جودة التعليم العالي: المؤتمر العربي الدولي الرابع المنعقد في رحاب جامعة الزرقاء/ الأردن، خلال الفترة 1-3 / 4 / 2014.

محمد، أشرف. (2007). **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي**. الأزارطية: دار الجامعة الجديدة.

محمد، إيهاب. (2019). تطبيق مستويات معيارية للخريجين سبيل لمخرجات تعلم أفضل، **تعليم جديد،** https://www.new-educ.com.

المسعودي، حورية. (2013). مواصفات المخرجات التعليمية لتجويد قسم الإدارة التربوية والتخطيط بكلية التربية، **المجلة السعودية للتعليم العالي،** جامعة أم القرى، 1(13)، 238-279.

مكتب رئيس الوزراء. (2021). **الخطة الوطنية للتنمية (2021-2023)**، عقود نقل التكنولوجيا، فلسطين.

وريدة، إبراهيم. (2016). تداعيات العولمة على المؤسسة الجامعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، 1(11)، 169-178.

وزارة الاتصالات الفلسطينية. (2021). **الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،** فلسطين.

وكالة وفا. (2018). **لمحة عن التعليم العالي في فلسطين.**

وكالة وفا. (2021). **كلمة رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتيه في مؤتمر اكسبو تك 2021.**

المراجع الأجنبية:

Mazawi, A.E. (2005). Contrasting Perspectives on Higher Education Governance in the Arab States. In: Smart, J.C. (eds) Higher Education: Handbook of Theory and Research. Higher Education: *Handbook of Theory and Research*, 20(1). Springer, Dordrecht. https://doi.org/10.1007/1-4020-3279-X_3

Pitan, O.(2015). An assessment of generic skills demand in five sectors of the Nigerian labor market. *Public and Municipal Finance*, 4(1), 28-36.

Pors, N. (2001). Measuring students, performance and perceptions: Empirical studies in different dimensions of quality assurance at a library school. *New Library World*, 102(1), 429-435.

Thomas J. (2021). **Research Education in the Arab states** : preparing to compute in the global economy, way back machine.

Yangau. T. (2014) . Higher education as a tool for economic growth in Kenya. *International research in education*, 1(1), 7-25.

ملحق رقم (1): الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

أخي الطالب، أختي الطالبة ..

أرجو من حضرتكم تعبئة الاستبانة التالية والتي هي الأداة المستخدمة في بحث الطالبة ديمة نايف عمرو، بعنوان (مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل)، ومن خلال استخدام العينة الطبقية العشوائية، وقع الاختيار عليك لتكون من عينة الدراسة وعلى ذلك أرجو منك التعاون والجدية في الإجابة على الأسئلة التالية، مع فائق الاحترام و التقدير ..

المحور الأول : أرجو تعبئة الفراغات بعلامة X عند الاجابة التي تمثلك :

الجنس : ذكر □ أنثى □

الجامعة : جامعة بوليتكنك فلسطين □ جامعة الخليل □

التخصص : علم الحاسوب (بفروعه) □ هندسة الحاسوب □ أمن و حماية شبكات الحاسوب □ تكنولوجيا المعلومات □

المعدل التراكمي : مقبول □ جيد □ جيد جدا □ ممتاز □

القسم الثاني: يتعلق بدراسة واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا في محافظة الخليل، أرجو القراءة بتمعن و وضع إشارة X على الإجابة التي تناسبك:

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
المجال الأول: سمعة المؤسسة التعليمية لدى المجتمع						
.1	تعمل الكلية على نشر صورة حسنة عن طلبتها.					
.2	تهتم الكلية بتوفير بيئة تحفيزية للطلبة.					
.3	تهتم الكلية بالمشاركة في المحافل والمسابقات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي.					
.4	تلتزم الكلية بتحقيق جميع الأهداف التي تضعها في خدمة المستفيدين.					
.5	تحرص الكلية على تحمل مسؤوليتها تجاه تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني.					
.6	أرى بأن الكلية تحظى بسمعة طيبة بين باقي كليات التكنولوجيا في الوطن.					
المجال الثاني: المستوى النوعي للخريجين						
.7	تؤهلني الكلية بما يلزم للالتحاق بسوق العمل الفلسطيني.					
.8	أمتلك القدرة على التحليل وفق الأسس العلمية التي تزودني بها الكلية .					
.9	أمتلك المعرفة المهنية التي تؤهلني للالتحاق بسوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني .					
.10	أطبق الأسس والمبادئ العلمية في ميادين التدريب .					
.11	أميل إلى اكتساب المعرفة والعلوم في مجال تخصصي من مصادر مختلفة .					
.12	لدي القدرة على القيام بمهام متعددة عندما يتعلق الأمر بالعمل في مؤسسات القطاع التكنولوجي.					
.13	أمتلك مهارة التواصل التي ترفع من قدرتي على الإنجاز بشكل فعال .					
المجال الثالث: البحث العلمي						
.14	توفر الكلية بيئة تشجع على تنفيذ البحوث العلمية التي يحتاجها القطاع التكنولوجي الفلسطيني.					
.15	تقوم الجامعة بتوسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.					
.16	هناك سعي لدعم الأبحاث العلمية التي يقوم بها					

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
	الطلبة مادياً والتي من شأنها تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني.					
.17	البحوث العلمية التي تقوم بها الكلية من شأنها حل مشاكل حقيقية في القطاع التكنولوجي.					
المجال الرابع: البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع						
.18	تحقق البرامج التدريبية توافق ما بين الأفكار النظرية والممارسة العملية.					
.19	تلبي البرامج التدريبية حاجات الطلاب المتدربين المهنية.					
.20	تعتمد الكلية مبدأ المرونة وتعدد المجالات عندما يتعلق الأمر بالتدريب.					
.21	تسعى الكلية إلى خلق فرص توظيف أعلى لطلابها من خلال برامجها التدريبية .					
.22	تتيح الكلية لطلبتها فرص تدريبية خارج حدود فلسطين.					
.23	تستمر الكلية بتحسين ومتابعة أداء الطلبة أثناء فترة تدريبهم.					

المحور الثالث: و الذي سيدرس مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل .

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
.1	تلبي المساقات المطروحة في الكلية احتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني.					
.2	ترتكز المساقات في الغالب على الجانب العملي أكثر من الجانب النظري					
.3	أستخدم اللغة الانجليزية بشكل جيد في مؤسستي التدريبية.					
.4	من خلال تجربتي في التدريب أرى أن المساقات الجامعية تتناسب مع سوق العمل.					
.5	خلال التدريب أقوم بتوظيف البحوث العلمية التي درستها.					
.6	أرى نفسي قادرا على صياغة حلول للمشكلات التي تواجهني في التدريب على أسس علمية.					
.7	أشعر بالرضا عن مستوى الأداء الذي أقوم به في التدريب.					
.8	أنا قادر على العمل ضمن فريق بشكل فعال .					
.9	خلال التدريب، لاحظت أن لدى خريجي جامعتي السمعة الجيدة في العمل بتفانٍ.					
.10	لقد استفدت في المجال النظري أكثر من المجال العملي.					
.11	لقد استفدت في المجال العملي أكثر من النظري.					
.12	من خلال التدريب لاحظت أن الكلية تواكب احتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي العالمي من خلال المناهج التي تطرحها.					
.13	خلال التدريب وجدت أن المفاهيم المستخدمة في سوق العمل في مؤسسات القطاع التكنولوجي تتطابق تماما مع التي تم دراستها مسبقا.					
.14	لم أواجه صعوبات عملية كثيرة في فترة التدريب.					

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
15.	لقد استفدت من الورشات والندوات التي تطرحها الكلية.					
المحور الرابع : والذي يتعلق بالمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل:						
1.	خلال فترة التدريب رأيت بأن هناك معيقات تتعلق بأسس توظيف المتقدمين للعمل.					
2.	خلال فترة التدريب واجهت معيقات في استخدام المهارات الحياتية.					
3.	خلال التدريب واجهت معيقات تتعلق باختلاف المنظور العملي عن المنظور العلمي الذي درسته في الجامعة.					
4.	خلال دراستي لاحظت أن الخريجين يواجهون مشاكل ومعيقات مختلفة تتعلق بضعف سوق العمل واستيعابه للقوى العاملة في هذا القطاع.					
5.	وجدت خلال التدريب أن هناك معيقات تتعلق بضعف تعاون جامعتي مع سوق العمل في القطاع التكنولوجي.					
6.	وجدت خلال فترة التدريب أن هناك معيقات تتعلق بضعف دعم القطاع التكنولوجي الفلسطيني والاستثمار فيه من الحكومة الفلسطينية.					
7.	خلال دراستي والفترة التدريبية وجدت أن هناك ضعف في نشر وتسويق الحاجة للمزيد من التخصصات التكنولوجية في الجامعات الفلسطينية.					

المحور الخامس: والذي يختص بتوصياتكم كمقبلين على التخرج و تناولتم المساقات التدريبية في مؤسسات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني :

–

–

أشكر تعاونكم، مع كامل الاحترام و التقدير.

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين

1. د. غسان شاهين /جامعة البوليتكنك
2. د. سلوى البرغوثي /جامعة القدس
3. د. بلال عمرو/جامعة الخليل
4. د. عمر الصليبي /جامعة القدس
5. د. شاهر العلول /جامعة القدس

ملحق رقم (3): كتاب تسهيل مهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

الى من يهمه الامر,,,

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج التنمية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية – جامعة القدس بأن الطالبة ديمة نايف محمد عمرو"21911463" هي أحدى طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس حيث تقوم بعمل بحث بعنوان "مدى ملائمة مخرجات التعليم في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل.

وعليه يرجى مساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب من خلال الاستبانة تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

د. احمد حرز الله

مدير معهد التنمية المستدامة

معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: srd@alquds.edu

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002
البريد الالكتروني: srd@alquds.edu

فهرس الجداول

جدول (1.2): نسبة البطالة في صفوف الخريجين وفقا لمتغير الجنس للعام (2020) ...**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

جدول (2.2): الفرق في نسبة البطالة حسب المنطقة .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

جدول (3.2): معدلات فترة التعطل بالأشهر لذات الفئة العمرية.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

جدول (4.2): أعداد الطلبة المنتسبين والجدد والخريجين 25

جدول (5.2): عناصر مخرجات العملية التعليمية 25

جدول (6.2): نسبة الطلبة الملتحقين بكلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك في آخر خمس سنوات 46

جدول (7.2): حجم انتساب الطلبة لكلية تكنولوجيا المعلومات في آخر خمس سنوات.....49

جدول (8.2): نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات 50

جدول (1.3): خصائص أفراد مجتمع الدراسة الديموغرافية 69

جدول (2.3): معاملات ارتباط فقرات محور واقع بعض مخرجات التعليم العالي في كليات التكنولوجيا بالمجال الذي تنتمي إليه، ومع الدرجة الكلية للمحور، وكل مجال مع الدرجة الكلية للمحور. 70

جدول (3.3): معاملات ارتباط فقرات مجال ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل بالدرجة الكلية للمجال. 71

جدول (4.3): معاملات ارتباط فقرات مجال المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج بالدرجة الكلية للمجال. 72

جدول (5.3): معاملات الثبات للمقياس.....72

جدول (6.3): الثبات بطريقة التجزئة النصفية 74

جدول (7.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني في محافظة الخليل 75

جدول (1.4): المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل من وجهة نظر فئة الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022-2023م، مرتبة تنازلياً: (ن=171) 82

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى موائمة مخرجات التعليم العالي في كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل لاحتياج سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني من وجهة نظر الطلاب المتوقع تخرجهم للعام الدراسي 2022-2023م، مرتبة تنازلياً 78

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأهم المعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل، مرتبة تنازلياً 88

جدول (4.4) نتائج اختبار (ت) (Independent- Sample T-Test) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس (ن= 171) 92

جدول (5.4) نتائج اختبار (ت) (Independent- Sample T-Test) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجامعة (ن= 171) 95

جدول (6.4): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص (ن=171) 99

جدول (7.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير التخصص (ن= 171) 101

جدول (8.4): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي (ن=171) 103

جدول (9.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي (ن= 171) 105

جدول (10.4): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول واقع مخرجات التعليم العالي ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل في القطاع التكنولوجي الفلسطيني والمعيقات التي تواجه الطلبة المقبلين على التخرج من كليات تكنولوجيا المعلومات في محافظة الخليل تعزى لمتغير المعدل التراكمي 107

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبانة بصورتها النهائية 122

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين 128

ملحق رقم (3): كتاب تسهيل مهمة 129

فهرس المحتويات

الإهداء .....
إقرار.....أ
شكر وتقدير ..... ب
ملخص الدراسة ..... ت
Abstract.....ج

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 مقدمة 1
2.1 مشكلة الدراسة:..... 2
3.1 أهداف الدراسة..... 4
4.1 أهمية الدراسة..... 5
5.1 مبررات الدراسة..... 6

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 8

الإطار النظري..... 8
1.2 المبحث الأول: التعليم العالي 11
1.1.2. نبذة عن تاريخ التعليم العالي في النطاقين الدولي والعربي: 11
5.1.2. التعليم العالي في فلسطين: 16
1.5.1.2. تحديات نظام التعليم العالي في فلسطين: 18
2.2 مخرجات التعليم العالي في فلسطين 20
1.2.2. نظام التعليم العالي:..... 22
2.2.2. مكونات النظام لأي منظمة: 22
3.2.2. مكونات نظام العملية التعليمية (الحدابي،2008) 23
4.2.2. العمليات التعليمية:..... 23
5.2.2. المخرجات التعليمية:..... 24
6.2.2. عناصر المخرجات التعليمية: 25
7.2.2. أهمية المخرجات التعليمية:..... 29
8.2.2. توجه الجامعات نحو تحسين مخرجات التعليم:..... 35
9.2.2. المخرجات النهائية التعليم العالي: 36
3.2 قطاع التكنولوجيا الفلسطيني 40

1.3.2. مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: 40
2.3.2. قطاع التكنولوجيا في فلسطين: 40
3.3.2. أثر جائحة كورونا على قطاع التكنولوجيا: 42
1.3.3.2. أهم ما كشفت عنه الجائحة: 42
2.3.3.2. الاستراتيجية القطاعية ومعالجة آثار وتحديات الجائحة: 43
4.3.2. واقع التعليم العالي لتخصصات تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الفلسطينية. 43
1.4.3.2. كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك فلسطين: 44
1.1.4.3.2. برامج كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنيك فلسطين: 44
2.1.4.3.2. أهداف كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك فلسطين: 45
2.4.3.2. كلية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الخليل: 47
5.3.2. القطاع التكنولوجي الفلسطيني ما بين واقع سوق العمل والتعليم العالي في المجتمع الفلسطيني:..... 50
6.3.2. مؤشرات قياس واقع التعليم العالي للتخصصات ذات العلاقة بالقطاع التكنولوجي الفلسطيني..... 52
4.2 الدراسات السابقة..... 55
1.4.2. الدراسات العربية: 55
2.4.2. الدراسات الأجنبية:..... 62
3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة: 65

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات 68

1.3 منهج الدراسة 68
2.3 مجتمع الدراسة 68
3.3 أداة الدراسة..... 69
1.3.3. وصف الأداة:..... 69
2.3.3. صدق المقياس:..... 70
3.3.3. الثبات: 72
1.3.3.3. الثبات بطريقة كرونباخ ألفا: 72
2.3.3.3. الثبات بطريقة التجزئة النصفية: 74
4.3.3. تصحيح المقياس:..... 74
4.3 متغيرات الدراسة 75
5.3 إجراءات الدراسة..... 75
6.3 المعالجة الإحصائية 76

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها 78

نتائج أسئلة الدراسة..... 78

الفصل الخامس: التوصيات والاقتراحات..... 110

التوصيات والاقتراحات 110

المصادر والمراجع 116
المراجع العربية.....116
المراجع الأجنبية: 122
فهرس الجداول.....130
فهرس الملاحق 132
فهرس المحتويات 133